الحوكمة والمساءلة المجتمعية

٢٠٢١

الشركاء الأردن

عضو في شبكة الشركاء العالمية

دليل إرشادي

فهرس المحتويات

حول منظمة الشركاء الأردن ٤

أهمية الدليل في الحوكمة والمساءلة والمشاركة والانخراط المجتمعي في التعليم ٥

مستخدمي الدليل ٥

كيفية استخدام الدليل ٥

الوحدة الأولى: مقدمة إلى الحوكمة ٧

ما هي الحوكمة، ولماذا الحكم الرشيد مهم ٨

أهداف الحوكمة الرشيدة ١٠

مبادئ الحوكمة الرشيدة ١١

التبعية والاعتماد ١٥

القيادة والحوكمة ١٦

الحوكمة المسؤولة ١٧

الحوكمة والتنمية البشرية المستدامة ١٨

الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة ٢٠

القضايا والتحديات الرئيسية في الحوكمة ٢٣

الوحدة الثانية: المساءلة الاجتماعية في التعليم ٢٥

المساءلة الاجتماعية ٢٦

مبادئ المساءلة الاجتماعية ٢٧

القضايا ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية كقيم وممارسة ٢٧

علاقة المجتمع المدني بالمساءلة الاجتماعية ٢٩

المجتمع المدني وعوامل نجاح المساءلة الاجتماعية ٣٠

المساءلة الاجتماعية في التعليم ٣٢

المساءلة الاجتماعية في التعليم، مسؤولية من؟ ومن تشمل؟ ٣٤

كيف تجري مساءلة الأطراف الفاعلة في مجال التعليم ٣٥
الحكومات والمساءلة في التعليم ٣٧
المدارس والمساءلة في التعليم ٤٢
المعلمين والمساءلة في التعليم ٤٨
أولياء الأمور والطلاب والمساءلة في التعليم ٥٣
القطاع الخاص والمساءلة في التعليم ٥٥

الوحدة الثالثة: المشاركة المجتمعية ٥٧
المشاركة المجتمعية ٥٨
نشأة المشاركة المجتمعية ٥٩
أهمية المشاركة المجتمعية ٥٩
معوقات المشاركة المجتمعية ٦٠
أشكال المشاركة المجتمعية ٦٠
أنواع المشاركة المجتمعية ٦٠
المشاركة المجتمعية في التعليم ٦١
المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم ٦٢
خطوات المشاركة المجتمعية في التعليم ٦٤
التحديات والقيود للمشاركة المجتمعية في التعليم ٦٦
مؤشرات نجاح مقترحة للمشاركة المجتمعية في التعليم ٦٨

ملحق: الأدوات والوسائل الإجرائية لتحقيق الحوكمة والمساءلة المجتمعية في التعليم ٧٠
بطاقات التقييم المجتمعي ٧١
المراجعات والتدقيق الاجتماعي ٧٥
استطلاعات تتبع الانفاق العام ٧٦
تحليل الميزانية المستقل ٧٩

تحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي ٨٠
مراقبة الإيرادات العامة ٨٠
مواثيق المواطنين أو مواثيق الخدمة ٨١
بطاقات تقرير المواطن ٨٢
جلسات استماع عامة ٨٢
تعزيز المساءلة الاجتماعية على مستوى الحكم المحلي ٨٣
الأساليب والتقنيات للمشاركة المجتمعية ٨٦
ماذا تستلزم عملية المساءلة الاجتماعية ٩٧

المراجع ٩٨

حول منظمة الشركاء الأردن

تأسست منظمة (الشركاء – الأردن) في عام ٢٠٠٥ ، وهي واحدة من منظمات المجتمع المدني المستقلة الرائدة، وتعمل لجلب المناصرة كموضوع ومنهج في الأردن. الشركاء-الأردن عضو في شبكة دولية تتألف من أكثر من ٢٢ مركز شبكة شركاء في جميع أنحاء العالم.

أهدافنا

١. توفير بناء القدرات والتيسير بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز النهوض بمنظمات المجتمع المدني في الأردن.
٢. تعزيز الوساطة وبناء السلام في الأردن.
٣. تقديم تدريبات وخدمات إدارة الصراع والتغيير.
٤. تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة الاجتماعية.
٥. تعزيز مشاركة المواطنين في التنمية الاجتماعية والسياسية في الأردن.
٦. فهم ومعالجة إغلاق المساحات المدنية لحماية المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نظرة أعمق في عملنا

ساهم شركاء الأردن في العديد من حملات المناصرة في الأردن بما في ذلك: تعديل القانون الذي يحكم المنظمات غير الحكومية والجمعيات في الأردن ، والدعوة إلى شوارع آمنة ومشتركة. الدعوة لحماية وتوسيع المساحات المدنية في الأردن. الدعوة إلى شفافية الموازنة ومكافحة الفساد في الأردن من خلال تحالف الموازنة الأردنية (JBA) ، وأكثر من ذلك. تعاونت المنظمة مع أكثر من ١٢٠ منظمة مجتمع مدني ناشئة ومؤسّسة ومنظمات مجتمعية في جميع أنحاء البلاد ، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠ مبادرة شبابية رسمية وغير رسمية. منذ عام ٢٠١٨ ، التزمت المنظمة بالبدء في دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في عملها لتعزيز أصحاب الحقوق والشمولية في صميم عملها من أجل زيادة ممارسات الحكم الرشيد وتشجيع مشاركة المواطنين في الأردن.

أهمية الدليل في الحوكمة والمساءلة والمشاركة والانخراط المجتمعي في التعليم

إن تحقيق مبدأ الحاكمية الرشيدة ينطوي على شراكات وديناميكية بين العديد من الجهات والمؤسسات، وفي المشروع الذي يتناوله الدليل، فإن التركيز يكون على الجهات الفاعلة في العملية والمنظومة التعليمية. يوفر الدليل لهذه الجهات المعلومات والإرشادات اللازمة التي يمكن أن يستندوا عليها في عملية تصميم نهج تشاركي قائم على تحقيق الحوكمة ومن خلال المساءلة المجتمعية والمشاركة والانخراط المجتمعي.

مستخدمي الدليل

صمم هذا الدليل ليستفيد منه كل من:

١. موظفي وزارة التربية والتعليم في الأردن على مستوى المركز في الوزارة.
٢. موظفي وزارة التربية والتعليم على مستوى مديريات المحافظات في الأردن.
٣. أعضاء مجالس التطوير التربوي.
٤. مؤسسات المجتمع المدني.
٥. أهالي طلبة المدارس وأعضاء مجالس المعلمين.

كيفية استخدام الدليل

الوحدات الإرشادية

يتكون هذا الدليل من ٣ وحدات رئيسية وملحق، وهي:

الوحدة الأولى: مدخل إلى الحوكمة

تهدف الوحدة الأولى من الدليل إلى توفير المعارف حول الحوكمة الرشيدة. تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للحوكمة، حيث أنه تؤكد التجارب والممارسات الفضلى بشكل دائم على أهمية التزام جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني بقواعد الحوكمة الرشيدة التي تضمن سلامة الأنظمة وكفاءتها وبما يعزز من فاعلية الأداء الحكومي وثقة المواطنين بالخدمات الحكومية ويساهم في الحفاظ على المال العام.

الوحدة الثانية: المساءلة الاجتماعية في التعليم

تهدف الوحدة الثانية من الدليل إلى توفير المعارف حول المساءلة المجتمعية ودورها في تحسين العملية التعليمية. تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للمساءلة الاجتماعية في التعليم، حيث أنه أدى تزايد عدد السكان الذين يتاح لهم الانتفاع بالتعليم، وتدني مستوى التعليم والتحصيل المدرسي، إلى تركيز الضوء بشدة على أوجه القصور المستمرة في توفير التعليم وجودته. وهذا الأمر، إلى جانب محدودية الميزانيات المخصصة للتعليم والتركيز المتزايد على القيمة مقابل المال في جميع أنحاء العالم، دفع البلدان إلى البحث عن حلول، ومنها زيادة المساءلة، التي غالباً ما تتصدر الحلول.

الوحدة الثالثة: المشاركة والانخرط المجتمعي

تهدف الوحدة الثالثة من الدليل إلى توفير المعارف حول المشاركة المجتمعية ودورها في الحوكمة. تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للمشاركة والانخراط المجتمعي، حيث يعتمد النجاح في اقامة المشاريع التنموية اللازمة لبناء المجتمع الي عوامل عديدة ومن أهمها سلامة التخطيط وحضور المشاركة المجتمعية والتي أصبحت تعتبر حجر الأساس في مشاريع التنمية.

ملحق الأدوات والوسائل الإجرائية

يهدف الملحق إلى توفير الأدوات والوسائل اللازمة التي يمكن استخدامها من قبل المستفيدين من الدليل والأطراف الفاعلة لتحقيق الحوكمة والمساءلة المجتمعية في التعليم.

منهجية الدليل

تم تصميم هذا الدليل باستخدام مجموعة من المنهجيات، وهي:

منهجية التعليم غير الرسمي: والتي تعرف بأنها مجموعة من الأنشطة التعلمية المنظمة والتي تهدف إلى خدمة مشاركين محددين في التعلم المبني على الأهداف التعلمية وخارج نظام التعليم الرسمي.

التعلم بالممارسة: العملية التي من خلالها يفهم الناس ويتعلموا من التطبيق والممارسة ومن تجاربهم ، خاصة تلك التجارب التي يشاركون فيها بنشاط في صنع الأشياء واستكشاف الأمور.

التعلم التجريبي: عملية التعلم من خلال التجربة ، ويتم تعريفه بشكل أكثر تحديدًا على أنه التعلم من خلال التفكير في العمل. خلال عملية التعلم التجريبي ، يشارك المتعلم بنشاط في طرح الأسئلة ، والتحقيق ، والتجريب ، والفضول ، وحل المشكلات ، وتحمل المسؤولية ، والإبداع ، وبناء المعنى للأنشطة، واتخاذ القرارات ، والمساءلة عن النتائج. التفكير في التعلم أثناء وبعد تجارب الفرد هو جزء لا يتجزأ من عملية التعلم. هذا التفكير يؤدي إلى التحليل والتفكير النقدي والتوليف. يشارك المتعلمون فكريًا وعاطفيًا واجتماعيًا وجسديًا ، مما ينتج عنه تصور بأن مهمة التعلم حقيقية.

التعلم التشاركي: طريقة لتنظيم التدريب الذي يحفز المشاركين على المشاركة في عملية التدريب، وهي عملية تعلم تعتمد على الأقران. وبهذه الطريقة، يركز التعلم على زيادة مشاركة المتعلمين ، بحيث يتمحور حول المشاركين.

الوحدة الأولى: مقدمة إلى الحوكمة

موضوعات الوحدة:

- ما هي الحوكمة
- لماذا الحكم الرشيد مهم
- أهداف الحوكمة الرشيدة
- مبادئ الحوكمة الرشيدة
- التبعية والاعتماد
- القيادة والحوكمة
- الحوكمة المسؤولة
- الحوكمة والتنمية البشرية المستدامة
- الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة
- القضايا والتحديات الرئيسية في الحوكمة

تمهيد

تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للحوكمة، حيث أنه تؤكد التجارب والممارسات الفضلى بشكل دائم على أهمية التزام جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني بقواعد الحوكمة الرشيدة التي تضمن سلامة الأنظمة وكفاءتها وبما يعزز من فاعلية الأداء الحكومي وثقة المواطنين بالخدمات الحكومية ويساهم في الحفاظ على المال العام.

أهداف الوحدة – يكون المشارك في نهاية الوحدة قادرا على:

- تعريف الحوكمة وتوضيح أهميتها
- تحديد أهداف الحوكمة الرشيدة
- توضيح مبادئ الحوكمة الرشيدة
- توضيح مفهوم الحوكمة المسؤولة وممارساتها
- ربط الحوكمة بالتنمية البشرية المستدامة
- تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة
- تفسير القضايا والتحديات الرئيسية في الحوكمة

ما هي الحوكمة؟ لماذا الحكم الرشيد مهم؟

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) الحوكمة على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية اللازمة لإدارة شؤون البلد. كما تعرف الحوكمة في القطاع العام بأنها العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات العامة على تنظيم الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة.

وعليه، يمكن تعريف **الحوكمة في القطاع العام** بأنها مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط التي تؤثر وتشكل الطريقة التي تُوجه وتُدار فيها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها بأسلوب مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية وفق آليات للمتابعة والتقييم ونظام صارم للمساءلة لضمان كفاءة وفاعلية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات الحكومية بعدالة من جانب آخر.

وباختصار، فإن الحوكمة هي حزمة من الإطار المؤسسي والسياسات والعمليات الرئيسية والمساندة الخاصة بالدائرة الحكومية والتي تقوم بتنفيذها بهدف الخروج بنتائج ومخرجات ذات أثر على المجتمع من أجل تعزيز الصالح العام.

تصف الحوكمة مجموعة من القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير المجتمع من خلالها عملياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال التفاعلات بين **الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص** وكذلك لجان الإدارة المشتركة على مستويات مختلفة. هناك جانبان من جوانب الحكم. جانب تقني يتكون من ماذا وكيف نفعل شيئًا ما (أو لا تفعله) ، وجانب تمثيلي هو كيفية اتخاذ القرارات ومن يتخذها. يمكن استخدام مفهوم الحوكمة في عدة سياقات ويمكن تطبيقه على:

١. مستوى دولي (مثال: الأمم المتحدة)
٢. المستوى الوطني (الحكومة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني)
٣. المستوى المحلي (المجتمع)

٤. مستوى الأسرة (الأسرة)

الحكومة هي مجرد واحدة من الجهات الفاعلة في الحكم. تختلف الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الحوكمة اعتمادًا على مستوى الحكم قيد المناقشة. في المناطق الريفية، قد تشمل الجهات الفاعلة الأخرى المطورين المؤثرين ورابطات المزارعين الريفيين والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والزعماء الدينيين والمؤسسات المالية و لجان الإدارة المشتركة وما إلى ذلك. وسائل الإعلام على المستوى الوطني، قد تلعب الجهات المانحة الدولية أدورًا في صنع القرار أو في التأثير على عملية صنع القرار. نظرًا لأن الحوكمة هي عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات ، فإن تحليل الحوكمة يركز على الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع القرار والتنفيذ، والقرارات المتخذة والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تم وضعها في مكان لتنفيذ القرارات.

نقطة انتباه
يتم تجميع جميع الجهات الفاعلة معًا كالحكومة والمجتمع المدني أو القطاع الخاص، ويركز هذا الدليل على جمع الفئات المستهدفة الرئيسية منه، والتي تتمثل بكل من: ١. موظفي وزارة التربية والتعليم على مستوى المركز (الوزارة)، وموظفي مديريات وزارة التربية والتعليم في المحافظات (المديريات) ٢. مؤسسات المجتمع المدني ٣. أهالي وأعضاء مجالس المعلمين والآباء والأمهات

إضاءة

تكون الحوكمة "جيدة" عندما تضمن أن الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تستند إلى إجماع أوسع في المجتمع ، وأن أصوات الجميع مسموعة في صنع القرار بشأن تخصيص الموارد

نشاط جماعي

من خلال قراءتك لمفهوم الحوكمة، اجمع عدد من زملاءك وقوموا بالتالي:

- ارسموا جدول كما هو في الشكل، وحاولوا ملؤه

موظفي وزارة التربية والتعليم	مؤسسات المجتمع المدني	أهالي وأعضاء مجالس المعلمين والآباء والأمهات
من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بـ	من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من موظفي وزارة التربية والتعليم أن يقوموا بـ	من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من موظفي وزارة التربية والتعليم أن يقوموا بـ ....
من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من أهالي وأعضاء مجالس المعلمين والآباء والأمهات أن يقوموا بـ	من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من أهالي وأعضاء مجالس المعلمين والآباء والأمهات أن يقوموا بـ	من أجل مساعدتي في تحقيق الحوكمة الرشيدة، أطلب من مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بـ ....

أهداف الحوكمة الرشيدة

يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الفرصة لمراجعة أداء مؤسسات القطاع العام من أجل الوصول إلى الأهداف التالية:

١. تعزيز ثقة المواطنين وأصحاب العلاقة والقطاع الخاص بمؤسسات الدولة، وبما يسهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
٢. تحقيق مبدأ النزاهة والعدالة والشفافية في استخدام السلطة وادارة المال العام وموارد الدولة، والحد من استغلال السلطة العامة لأغراض شخصية.
٣. تحقيق مبدأ المحاسبة والمساءلة للدوائر والمؤسسات الحكومية وموظفيها والالتزام بالقوانين والأنظمة.
٤. تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين والموظفين وغيرهم من أصحاب العلاقة المتأثرين من السياسات والإجراءات الحكومية.
٥. تحقيق مستوى من الكفاءة والفاعلية والمشاركة لدى الأفراد والمؤسسات لخلق بيئة اجتماعية داعمة ومحفزة على التطور والإبداع.

٦. زيادة نسبة رضا المواطن عن الخدمات التي يقدمها القطاع العام.
٧. المساعدة في تحسين القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية.

مبادئ الحوكمة الرشيدة

١. المشاركة
٢. سيادة القانون
٣. الشفافية
٤. الاستجابة
٥. توافق الآراء
٦. تقاسم المنافع المنصف والشامل
٧. الفعالية والكفاءة
٨. المساءلة

إضاءة

الحوكمة الرشيدة تعمل على تقليل الفساد إلى أدنى حد ، وأخذ آراء الأقليات والفئات المهمشة في الاعتبار ، وسماع أصوات الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع في عملية صنع القرار. كما أنها تستجيب لحاضر المجتمع ومستقبله.

أولا: المشاركة

إن مشاركة كل الأطراف هي حجر الزاوية الأساسي للحكم الرشيد. يمكن أن تكون المشاركة إما مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية أو ممثلين. من المهم الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية لا تعني بالضرورة أن اهتمامات الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع ستؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار. يجب ضمان المشاركة وتنظيمها. وهذا يعني حرية تكوين الجمعيات والتعبير من جهة ومجتمع مدني منظم من جهة أخرى. من الناحية المثالية، تعني المشاركة أن الأفراد و/أو المنظمات يشاركون في صنع القرار وليس فقط على علم بالقرارات التي تم اتخاذها بالفعل. وبالتالي فإن المشاركة تخلق الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن المشاركة في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

ثانيا: سيادة القانون

تتطلب الحوكمة الرشيدة أطرًا قانونية عادلة يتم تطبيقها بشكل محايد. كما يتطلب حماية كاملة لحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات. يتطلب التطبيق النزيه للقوانين وجود سلطة قضائية مستقلة وقوة أمنية محايدة وغير قابلة للفساد.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن سيادة القانون في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

ثالثا: الشفافية

الشفافية تعني أن القرارات المتخذة وتنفيذها تتم بطريقة تتبع القواعد واللوائح. وهذا يعني أيضًا أن المعلومات متاحة مجانًا ويمكن الوصول إليها بشكل مباشر لأولئك الذين سيتأثرون بهذه القرارات وإنفاذها. وهذا يعني أيضًا أنه يتم توفير معلومات كافية وأن يتم توفيرها بأشكال ووسائط يسهل فهمها.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن الشفافية في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

رابعا: الاستجابة

يتطلب الحكم الرشيد أن تحاول المؤسسات والعمليات خدمة جميع أصحاب المصلحة على قدم المساواة في إطار زمني معقول.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن الاستجابة في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

خامسا: توافق الآراء

هناك العديد من الجهات الفاعلة والعديد من وجهات النظر في مجتمع معين. تتطلب الحوكمة الرشيدة وساطة المصالح المختلفة في المجتمع للتوصل إلى إجماع واسع حول ما هو في مصلحة المجتمع بأسره وكيف يمكن تحقيق ذلك. كما يتطلب منظورًا واسعًا وطويل الأمد حول ما هو مطلوب للتنمية البشرية المستدامة وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية. يمكن أن ينتج هذا فقط من فهم السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية لمجتمع معين.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن توافق الآراء في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

سادسا: تقاسم المنافع المنصف والشامل

تعتمد رفاهية المجتمع على ضمان أن يشعر جميع أعضائه بأن لهم مصلحة فيه وأنهم لا يشعرون بأنهم مستبعدون من التيار الرئيسي للمجتمع. وهذا يتطلب أن تتاح لجميع المجموعات ، ولا سيما الأكثر ضعفاً ، فرصًا لتحسين رفاههم أو الحفاظ عليه.

يعد تقاسم المنافع ذا أهمية حاسمة للتنمية المستدامة ويعزز الحوكمة الرشيدة لزيادة تحسين نظام الإدارة المشتركة / الحوكمة التعاونية. في الوقت نفسه، يعد تقاسم المنافع حافزًا لطموحات المجتمع المحلي لحماية مصالحهم وتعزيز سبل وطرق عيشهم.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن تقاسم المنافع المنصف والشامل في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

سابعا: الفعالية والكفاءة

تعني الحوكمة الرشيدة أن العمليات والمؤسسات تنتج نتائج تلبي احتياجات المجتمع بينما تستخدم الموارد المتاحة لها على أفضل وجه. يغطي مفهوم الكفاءة في سياق الحكم الرشيد أيضًا الاستخدام المستدام للموارد وحمايتها.

نشاط فردي - جماعي
بناء على ما سبق، تحدث عن الفعالية والكفاءة في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة ....

ثامنا: المساءلة

المساءلة هي شرط أساسي للحكم الرشيد. لا يجب أن تكون المؤسسات الحكومية فحسب، بل أيضًا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، خاضعة للمساءلة أمام الجمهور وأصحاب المصلحة المؤسسيين. من هو المسؤول أمام من يختلف اعتمادًا على ما إذا كانت القرارات أو الإجراءات المتخذة داخلية أو خارجية لمنظمة أو مؤسسة. بشكل عام ، تكون المنظمة أو المؤسسة مسؤولة أمام أولئك الذين سيتأثرون بقراراتها أو أفعالها. لا يمكن فرض المساءلة دون شفافية واتباع قواعد القانون.

نشاط فردي - جماعي

بناء على ما سبق، تحدث عن المساءلة في الأردن من وجهة نظرك، ثم شارك ذلك مع زملائك في مجموعة

.....
.....
.....

التبعية والاعتماد

دراسة حالة

يواصل أحد آباء طلبة المدارس في إحدى المحافظات زيارة مدير المدرسة لطلب المساعدة من دروس تقوية لإبنه ولأبناء الحي. في كل مرة يذهب إلى هناك ويطلب كل أنواع المساعدة ، والتي عادة ما يستجيب لها المدير دون سؤال.

ذهب الأب إلى المدرسة ذات مرة وكان المدير قد تغير ونقل إلى مدرسة أخرى. لم يستطع المدير الجديد الذي قابله الأب تلبية الطلب لسبب ما، فعاد الأب إلى المنزل محبطًا.

فكر في القصة. اسأل نفسك: ماذا حدث في القصة ما هي المشكلة الحقيقية؟ هل يحدث شيء كهذا في مجتمعك؟

إضاءة

التبعية هي عندما يعتمد شخص ما / مجتمع كليًا وبشكل منفرد على فرد / مجموعة / منظمة أخرى لتقديم حلول لمشاكلهم.

بعض الأسباب الشائعة للتبعية هي: نقص المهارات، أو المبادرات، أوالبرامج، أو الكسل، أو الجهل، أو الأمية.

عواقب التبعية هي:

١. تقويض الاستدامة والاعتماد على الذات
٢. تقدم وتطوير محدود
٣. التبعية الدائمة وعدم الاستقلال
٤. فقدان المبادرات

القيادة

نشاط فردي

ما هو تعريفك للقيادة، وكيف لك أن توظفه في مجتمعك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

حدد بعض صفات القائد الجيد من وجهة نظرك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

ما أهمية القيادة للحكم الرشيد من وجهة نظرك؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

يجب أن يكون القائد الجيد:

١. محترمًا
٢. وذو رؤية
٣. ومتسامحًا
٤. ومنفتحًا
٥. وشفافًا
٦. ومسؤولًا في السلوك
٧. واستشاريًا
٨. وداعمًا
٩. وعادل / محايدًا

مجتمعك يستحق قادة بهذه الصفات. تحتاج إلى طلب كل هذه السمات من قادة مجتمعاتك حتى يتمكنوا من إدارة شؤون مجتمعك بشكل فعال. ومع ذلك ، في مواقف الحياة الواقعية ، يوجد نوعان مختلفان من القيادة ذات الخصائص الفريدة ذات الصلة بالحوكمة:

١. القيادة الأوتوقراطية: مباشرة للغاية، مهيمنة، غير صبور، حادة المزاج لا يمكن الوصول إليها، غير مهذبة، قاسية.
٢. القيادة الديمقراطية: تشاركية، استشارية، مراعية، ودودة، ومتجاوبة، ومحترمة، ومهذبة، ومفوضة.

الحوكمة المسؤولة

يتعلق الأمر بتقديم أداء مهني ومالي وبيئي واجتماعي فعال، ويتضمن تبني منظور أصحاب المصلحة الذي يعترف بأن لدى المؤسسات الحكومية والخاصة التزامات قانونية وغيرها من الالتزامات تجاه أصحاب المصلحة (كطلبة المدارس، والأهالي، والمجتمع ككل). يعتمد على الدور المتغير للمؤسسات في المجتمع. كما أنه متجذر في الأدلة المتزايدة على أن المؤسسات الحكومية يمكن أن تولد عوائد إيجابية وتخلق قيمة أفضل لجميع أصحاب المصلحة، من خلال الإدارة الفعالة لرأس المال الطبيعي والبشري والاجتماعي والأشكال الأخرى لرأس المال.

لماذا تعتبر الحوكمة المسؤولة وأنظمة الإدارة السليمة مهمة؟

إضاءة

اقتباس لويس كارول الشهير، "إذا كنت لا تعرف إلى أين أنت ذاهب ، فإن أي طريق سيوصلك إلى هناك"

ينطبق على المؤسسات وكذلك على الأفراد. بدون إدارة مسؤولة ، تكون الوجهة غير مؤكدة ويمكن بسهولة إخراج المنظومة عن مسارها. ومع ذلك ، حتى مع وجود رؤية واضحة للوجهة ، سيظل ذلك بعيد المنال إذا لم تقم بإدارة الأشخاص والموارد بشكل فعال للوصول إلى هناك. الحوكمة المسؤولة وأنظمة الإدارة السليمة مترابطة وكلاهما ضروريان للمؤسسات والمجتمع لتحقيق أهدافها والتزاماتها تجاه أصحاب المصلحة.

في حين أن أنظمة الحوكمة والإدارة موجودة في جميع المؤسسات، فإن هيكل وشخصية وقوة تلك الأنظمة هي التي تصنع الفرق بين المؤسسات والمجتمعات الناجحة طويلة العمر المؤسسات قصيرة العمر التي تحقق نجاحًا سريعًا أو تفشل تمامًا.

نشاط جماعي
بعد الاطلاع على مفهوم الحوكمة المسؤولة، في حلقة نقاشية، قم بطرح وجهة نظرك حول تحقيق المؤسسات التعليمية الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأفراد المجتمع للحوكمة المسؤولة.

الحوكمة والتنمية البشرية المستدامة

التنمية البشرية كتوسيع الخيارات لجميع أفراد المجتمع. وهذا يعني أن الرجال والنساء - ولا سيما الفقراء والضعفاء - هم في قلب عملية التنمية. وتعني أيضًا "حماية فرص الحياة للأجيال القادمة ... و ... النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة كلها". وهذا يجعل الهدف المركزي للتنمية هو خلق بيئة مواتية يمكن للجميع فيها التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة.

إضاءة

النمو في التعليم هو وسيلة للتنمية البشرية المستدامة - وليس غاية في حد ذاته.

هناك خمسة جوانب للتنمية البشرية المستدامة - تؤثر جميعها على حياة المجتمع:

أولا: التمكين: يؤدي توسيع قدرات وخيارات مكونات المجتمع إلى زيادة قدرتهم على ممارسة تلك الخيارات. كما أنه يزيد من فرصتهم في المشاركة أو المصادقة على صنع القرار الذي يؤثر على حياتهم.

ثانيا: التعاون: مع الشعور بالانتماء المهم لتحقيق الشخصية والرفاهية والشعور بالهدف والمعنى ، تهتم التنمية البشرية بالطرق التي يعمل بها الناس ويتفاعلون معًا.

ثالثا: العدالة: توسيع القدرات والفرص يعني أيضًا المساواة ، مثل نظام تعليمي يجب أن يكون للجميع الوصول إليه.

رابعا: الاستدامة: يجب تلبية احتياجات هذا الجيل دون المساس بحق الأجيال القادمة في ممارسة قدراتهم الأساسية.

خامسا: الأمن: على وجه الخصوص أمن سبل العيش التي يقود لها التعليم. يحتاج الناس إلى التحرر من التهديدات والاضطرابات المفاجئة الضارة في حياتهم.

إضاءة

إن تطوير قدرات الحكم الرشيد هو أساس كل هذه الأهداف والجوانب

نشاط جماعي

بناء على جوانب التنمية البشرية المستدامة، وبناء على مجموعتك وماذا تمثل (موظفي وزارة التربية والتعليم، أو أعضاء مجال التطوير التربوي، أو منظمات المجتمع المدني، أو الأهالي وأعضاء مجالس المعلمين) ما هي مساهمتك في كل من:

- التمكين

.....

.....

.....

- التعاون

.....

.....

.....

- العدالة
.....
.....
.....
- الاستدامة
.....
.....
.....
- الأمن
.....
.....
.....

الجهات الفاعلة الرئيسية في الحوكمة

إدارة الشؤون العامة ليست مجالا حصريا للحكومة ، ومفهوم الحكم يتجاوز نطاق الدولة أو القطاع العام. كما يشمل المجتمع المدني الذي يتألف من المدارس / الأكاديميات والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية، والمنظمات التطوعية، والقطاع الخاص أو قطاع الأعمال. وتستند مشاركة هذه القطاعات إلى مصالحها المشتركة وتطلعات مماثلة ملتزمة بنفس الاهتمامات العامة.

إضاءة

"الحوكمة ليست شيئًا تفعله الدولة بالمجتمع ، بل هي الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه والأفراد الذين يتألفون منه جميع الجوانب المختلفة لحياتهم الجماعية".

- لويز فريشيت ، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة

أولا: الحكومة والقطاع العام

هي الفاعل الرئيسي لتسهيل المشاركة وتوفير بيئة مواتية لعناصر أخرى من المجتمع. إنه كيان قوي يدرك أهمية واستقلالية القطاعات الأخرى دون التغلب عليها.

توفر الحكومة كعامل تمكين الإطار القانوني والتنظيمي والنظام السياسي الذي يمكن للشركات والمنظمات أن تخطط وتتصرف فيه. ويشجع المواطنين على التصرف بتحريرهم من الخوف من الانتقام عندما ينتقدون السياسات أو يخدمون الفئات المهمشة. يمكن أن تطمئن الشركات الخاصة أن السياسات عادلة ولا تخضع للنزوة أو المصلحة الخاصة للمسؤولين السياسيين.

تسهل الحكومة كمزود للموارد من خلال توفير الموارد لمساعدة المجتمعات. وتشمل هذه الموارد المعلومات ، والخبرة الفنية ، وبرامج البحث والتطوير ، والبنية التحتية المادية بالإضافة إلى منح المساعدات أو خطط الحوافز.

كجزء من الدولة ، تؤدي الإدارات المحلية دورًا حاسمًا في جهود الحكومة الوطنية في تنفيذ برامجها ومشاريعها. الإدارات المحلية هي الفاعل الحقيقي في تفعيل الحكم والتنمية.

ثانيا: القطاع الخاص أو قطاع الأعمال

في لغة الحوكمة، يعمل القطاع الخاص / قطاع الأعمال كمحرك للمجتمع. إنه متعاون مهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع. إنها تولد الوظائف والدخل للناس في المجتمع. بسبب مواردها مثل الخبرة المالية والتقنية ، يمكنها مساعدة الحكومة المحلية في الخروج بخطة اقتصادية للمجتمع والمساعدة في تنفيذ الخطة. ويمكنه أيضًا توفير الموارد اللازمة للحكومة لتمكينها من متابعة المشاريع الكبيرة والواسعة النطاق التي تتجاوز القدرة المالية للحكومة المحلية. الكفاءة والاقتصاد هي النواتج المتوقعة أو منتجات حوكمة الشركات. توفر الدولة مجالًا متكافئًا للقادرين على المنافسة ، وتوجه اهتمامها إلى أحكام شبكات الأمان لمن لا يستطيعون ذلك.

في مجال التعليم الالكتروني، يمكن للقطاع الخاص مساعدة الحكومة المحلية في تطوير التقنيات التي من شأنها أن تساعد في نمو وتطور تعليم المجتمع.

تضيف مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في الحوكمة دورًا جديدًا للدولة وهو بناء الشراكات والروابط بين القطاعين. علاوة على ذلك ، فإن انخراطهم في الدولة يغير الصورة الاجتماعية من سيطرة النخبة إلى المواطنة النشطة.

ثالثا: المجتمع المدني

يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المواطنين والجماعات خارج الحكومة تعمل في الساحة العامة. غالبًا ما يطلق عليه اسم منظمات المجتمع المدني - منظمات المجتمع المدني ويشار إليه أيضًا أحيانًا باسم القطاع الثالث. يلعب هذا القطاع دورًا مهمًا في التيسير والتفاعل بين اللاعبين الرئيسيين للحكم المحلي. يحشد المجموعات أو المنظمات المختلفة في المجتمع للمشاركة في عملية التخطيط واتخاذ القرار.

في إطار الرؤية الواسعة للحوكمة ، تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا أثناء مشاركتها في البرامج وتقديم الخدمات في المجالات التي تغيب فيها الحكومة أو التي لا يهتم بها القطاع الخاص. فهي تسهل التكامل السياسي والاجتماعي من خلال تعبئة وتمكين الناس من أجل المشاركة في الأنشطة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. داخل منظمات المجتمع المدني نفسها ، تشير الحوكمة عمومًا إلى ممارسة وظائف الإدارة من قبل الأشخاص المسؤولين. وبهذا المعنى ، فإن المصطلح له منظور داخلي ، وأهمية داخلية لمنظمات المجتمع المدني. سواء من وجهة النظر العامة أو الداخلية ، فإن منظمات المجتمع المدني مدعوة

للاستجابة لتحدي الحكم الرشيد. من أجل القيام بذلك ، يحتاج القطاع إلى توضيح المعاني والقضايا وتوقعات الدور المرتبطة بمفهوم الحوكمة. في الحكم المحلي ، يتمثل الدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع المدني في أنه يوفر منتدى للتعبير عن المظالم والشكاوى والمخاوف والقضايا والمشاكل بين السكان. كما أنها تؤدي بعض الدور السياسي في المجتمع من خلال العمل كأداة للضوابط والتوازنات على سلطة الدولة أو الحكومة المحلية وسلوك قطاع الأعمال. يُنظر إليه على أنه صاحب مطالبة بحقوق الإنسان الأساسية.

تشارك بعض منظمات المجتمع المدني في المقام الأول في نقد السياسة القائمة والدعوة إلى السياسات الأكثر ملاءمة لصالح المواطنين.

قد تقوم منظمات المجتمع المدني بتوسيع نظام تقديم الخدمات الحكومية من خلال حشد الناس لإثبات أنهم مؤهلون لتلقي الخدمات الاجتماعية الحكومية ، أو تقديم خدماتهم الخاصة في المناطق التي لا تصلها البيروقراطية العامة. قد تكمل الحكومة المنظمات غير الحكومية بدورها من خلال توفير نظام التوسع والإحالة المطلوب لبرامجها الأصغر نسبيًا.

فيما يتعلق بهذا ، هناك اتجاهات أخرى ممكنة للتوجهات الاستراتيجية لمشاركة المجتمع المدني النشطة في الحكم الرشيد. بشكل عام ، هذا يعني دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني. ربما يكون ذلك في تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها. يمكن أن يعني هذا أيضًا تحديد المجالات التي يمكن للمجتمع المدني أن يكمل أو يكمل فيها جهود الحكومة لتقديم الخدمات ، أو حتى أن يكون بمثابة آليات بديلة تمامًا.

نشاط جماعي
بعد الاطلاع على الجهات الرئيسية الفاعلة في الحوكمة، فلنأخذ العملية التعليمية في ظل جائحة كوفيد-١٩ كمثال، ونطبق دور كل جهة من الجهات.

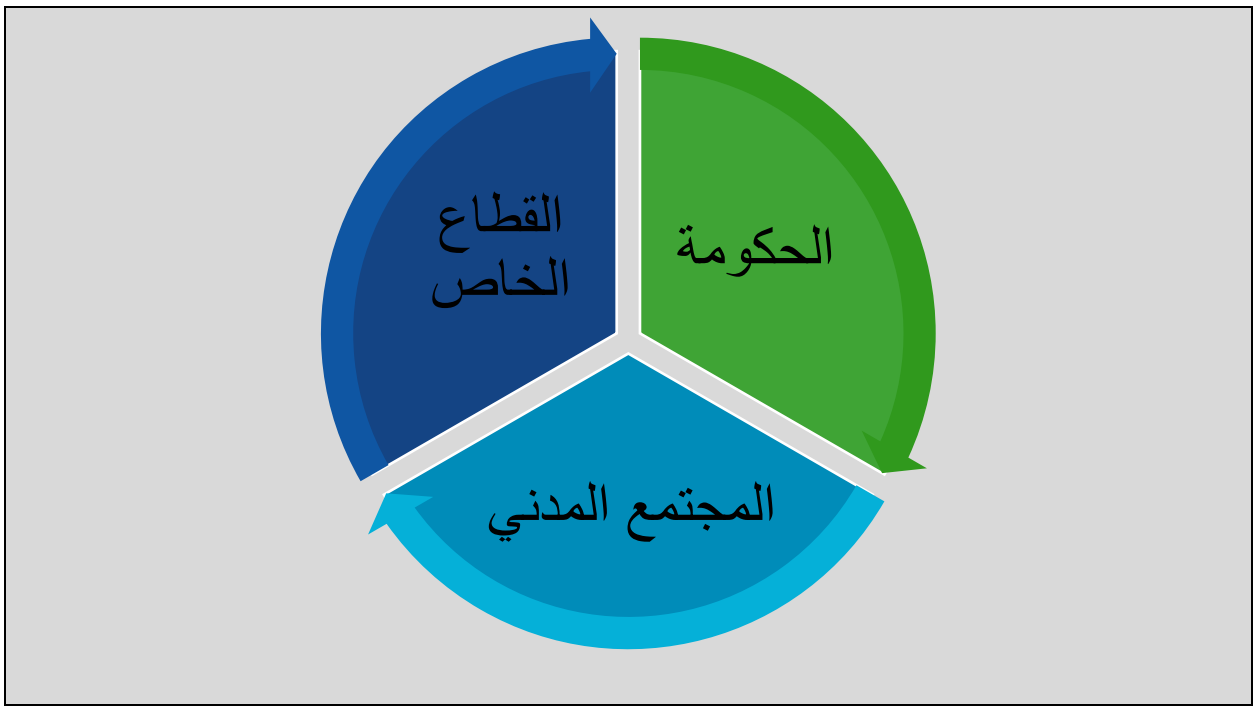

القضايا والتحديات الرئيسية في الحوكمة

أولا: قضايا وتحديات السياسات

يتفق معظم الناس على أن الأطر الدستورية والقانونية توفر أسس الحكم الرشيد. تسمح بيئة السياسة بمشاركة الناس والتدقيق العام وانتقاد عمليات الحكومة ونواتجها. علاوة على ذلك ، فإن الدولة لديها قوانين وقواعد ولوائح مناسبة لإقامة النظام والمضي قدمًا. في حين أن التخلف يمكن أن يُعزى بسهولة إلى نقص القدرات المؤسسية والكفاءات المهنية لتنفيذ السياسات وإنفاذ القوانين.

كما ينبغي توضيح أن مبادرات السياسة لإصلاح الحكم يمكن أن تتخذها الحكومة حتى بدون تشريع. في هذه الحالات ، يمكن للمرء أن يفكر فيما إذا كان التشريع مفيدًا أم لا. تكمن قيمة التشريع في أنه يلزم المؤسسات العامة بتوجيهات معينة. إذا رغب المرء في ضمان الدعم المستقبلي لأي مبادرة تنفذها الحكومة حاليًا ، فيمكن النظر في التشريع. ومع ذلك ، تميل الحكومة إلى أن تكون أكثر من اللازم من الناحية القانونية والالتزام بالقواعد في معالجة معظم مشاكلها. التشريع معقد ، ولا يخضع للسيطرة الكاملة لأي شخص أو مجموعة ، وقد يكون له نتائج غير متوقعة. الشروع في حملة للحصول على شيء تشريعي لا يمكن أن يكون قرارًا خفيفًا أو عرضيًا. بالإضافة إلى ذلك ، تحدث التشريعات الناجحة بشكل عام عندما تتوافق المشاكل التي تعتبر مهمة مع الحلول التي تعتبر محتملة للغاية من قبل الشخصيات السياسية أو المجموعات في مواقع السلطة. يجب أن تتقاطع المشاكل والسياسات والسياسيون من أجل حدوث الإجراء المناسب.

يُنصح بالتشريع كأداة لتحقيق الأهداف المجتمعية المرغوبة وإضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات عندما يكون للافتراضات الأساسية للسياسات أي من الخصائص التالية أو جميعها:

١. يمكن أن تكون السياسات فعالة على النحو الأمثل فقط عندما تعتمدها الحكومة بأكملها وبدعم من أصحاب المصلحة.
٢. لا يمكن للسياسات أن تسفر عن أفضل النتائج إلا عند تنفيذها على مدى عمر عدة إدارات.
٣. لا يمكن تحقيق السياسات إلا بالاستخدام الملائم والحكيم للموارد.
٤. يمكن تحقيق السياسات من خلال تطبيق الحكومة لتدابير فعالة من حيث التكلفة واستخدام التكنولوجيا والموارد المتاحة.
٥. السياسات ، عند مناقشتها والاتفاق عليها ، من شأنها أن تخلق إطارًا للعديد من الأشخاص والمجموعات لتحمل مسؤوليات أوسع على أساس مؤسسي.

يجب أن تكون السياسة واضحة ومحددة للغاية فيما يتعلق بما يلي:

١. طبيعة وحجم المشكلة التي تتم معالجتها.
٢. آلية أساسية للاستجابة للمشكلة.
٣. معايير وأحكام تفعيل الآلية.
٤. نظام المسؤوليات والمساءلة فيما يتعلق بالتنسيق والتنفيذ والرقابة ومراجعة النتائج.
٥. الآثار التنظيمية والمتعلقة بالميزانية.

ثانيا: مشاكل في البيروقراطية

البيروقراطية هي ترتيب مميز يستخدمه البشر لتنظيم أنشطتهم. ساعد اختراع البيروقراطية الغربية منذ عدة قرون في حل مشكلة قادة الأنظمة البشرية الحاكمة التي نمت أكبر وأكثر تعقيدًا مع مرور كل عام. إن الفضيلة العظيمة وربما السمة المميزة للبيروقراطية ، وفقًا لأحد مؤسسي علم الاجتماع ، الألماني ماكس ويبر (١٨٦٤-١٩٢٠) ، هي "طريقة مؤسسية لتطبيق القواعد العامة على حالات محددة ، وبالتالي جعل تصرفات الحكومة عادلة ويمكن التنبؤ به "ومع ذلك ، في عملية الحوكمة، هناك مشكلتان في نوع بيروقراطي للحكومة: عدم الكفاءة والتعسف.

ثالثا: الفساد

يضر الفساد بعملية التنمية بعدة طرق. إنه يقوض الثقة الاجتماعية في رغبة وقدرة المؤسسات العامة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الناس ويعزز علاقات القوة الحالية التي هي في حد ذاتها عادة جزء من مشكلة التنمية. تؤدي الخسائر الناجمة عن الفساد إلى تعميق الفقر لأنها تحرم القطاعات المحرومة من البرامج التي تشتد الحاجة إليها، مما يدفع الجمهور إلى اعتبارها القاعدة وليس الاستثناء في المعاملات الحكومية ، مما يقلل من الحافز أو الرغبة في زيادة امتثال ومشاركة المواطنين.

الوحدة الثانية: المساءلة المجتمعية في التعليم

موضوعات الوحدة:

- المساءلة الاجتماعية
- مبادئ المساءلة الاجتماعية
- القضايا ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية كقيم وممارسة
- علاقة المجتمع المدني بالمساءلة الاجتماعية
- المجتمع المدني وعوامل نجاح المساءلة الاجتماعية
- المساءلة الاجتماعية في التعليم
- المساءلة الاجتماعية في التعليم، مسؤولية من؟ ومن تشمل؟
- كيف تجري مساءلة الأطراف الفاعلة في مجال التعليم
- الحكومات والمساءلة في التعليم
- المدارس والمساءلة في التعليم
- المعلمين والمساءلة في التعليم
- أولياء الأمور والطلاب والمساءلة في التعليم
- القطاع الخاص والمساءلة في التعليم

تمهيد

تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للمساءلة الاجتماعية في التعليم، حيث أنه أدى تزايد عدد السكان الذين يتاح لهم الانتفاع بالتعليم، وتدني مستوى التعليم والتحصيل المدرسي، إلى تركيز الضوء بشدة على أوجه القصور المستمرة في توفير التعليم وجودته. وهذا الأمر، إلى جانب محدودية الميزانيات المخصصة للتعليم والتركيز المتزايد على القيمة مقابل المال في جميع أنحاء العالم، دفع البلدان إلى البحث عن حلول، ومنها زيادة المساءلة، التي غالباً ما تتصدر الحلول.

ولأن مخرجات التعليم الطموحة تعتمد على أطراف فاعلة متعددة تقوم غالباً بأداء مسؤوليات مشتركة، فإن المساءلة لا يمكن حصرها بسهولة في طرف فاعل واحد. فتحقيق الهدف للتنمية المستدامة الرامي إلى ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، يتطلب غالباً جهداً جماعياً تشترك فيه الأطراف الفاعلة كلها وتعمل بصورة متضافرة من أجل الوفاء بمسؤولياتها.

أهداف الوحدة – يكون المشارك في نهاية الوحدة قادرا على:

- تعريف المساءلة الاجتماعية
- توضيح مبادئ المساءلة الاجتماعية
- تحديد القضايا ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية
- توضيح علاقة المجتمع المدني بالمساءلة الاجتماعية
- تحديد عوامل نجاح المجتمع المدني في المساءلة الاجتماعية
- توضيح المساءلة الاجتماعية في التعليم
- تحديد المسؤوليات والأطراف الفاعلة في التعليم

المساءلة الاجتماعية

نشاط فردي
ما هو تعريفك للمساءلة الاجتماعية؟ ....

إن المساءلة الاجتماعية هى نهج لبناء المساءلة يعتمد على المشاركة المدنية، حيث يشارك المواطنون العاديون أو منظمات المجتمع المدني أو كلاهما معاً بشكل مباشر أو غير مباشر في إخضاع الأطراف الحكومية للمساءلة عن أفعالها". ويمكن للدولة أو المواطنين أو كليهما وضع آليات المساءلة وتدعيمها، لكن ما يحدث في الغالب الأعم هو أن جانب الطلب لا العرض هو الذي يحركها وأنها تعمل بشكل من أسفل إلى أعلى.

في الدول الديمقراطية، تعتبر الانتخابات هي الوسيلة الرئيسية التي يخضع المواطنون بها الدولة للمحاسبة. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذه الأداة ضعيفة جدا لمساءلة الحكومة. فالمساءلة الاجتماعية تعنى تأكيد وتفعيل علاقات مساءلة مباشرة بين المواطنين والدولة وتشير إلى مجموعة واسعة من الإجراءات والآليات تفوق عملية التصويت أثناء الانتخابات التي يمكن من خلالها أن يخضع المواطنين الدولة للمحاسبة وكذلك الإجراءات من جانب الحكومة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع التي تعزز أو تسهل جهود الحوكمة، أذن تجاوزت المساءلة نطاق التعريف الأساسي بأنها "الاستدعاء للمحاسبة على الأفعال"، ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا في ظل الممارسات المحاسبية المناسبة، بمعنى آخر، غياب المحاسبة يعني غياب المساءلة.

يتضح من ذلك أن تحسين الخدمات العامة يعد مدخل هام لتقديم والحاجة إلى المساءلة الاجتماعية؛ وهكذا فأن كافة ممارسات المساءلة الاجتماعية تهدف إلي خلق مساحات لتعزيز الحوكمة التشاركية وتوفير البيئة الداعمة لتمكين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة الفعالة سواء في تعديل ووضع القرارات والسياسات أو تتبع المدخلات من أجل تحسين الخدمات العامة المقدمة للجمهور؛ بات واضحاً أن محور تحسين الخدمات العامة يعد المدخل الرئيسي لتعزيز مفهوم المساءلة الاجتماعية وممارساتها حيث تساهم ممارسات المساءلة الاجتماعية في خلق مساحات تفاعل بين جانبي العرض والطلب من أجل تعزيز الوصول للمعلومات وشفافية الموازنات وحرية تكوين المنظمات ومن ثَم تحسين الخدمات العامة.

مبادئ المساءلة الاجتماعية

١. النزاهة
٢. التنوع والشمولية والتمثيل
٣. الشراكات مع الاطراف ذات العلاقة
٤. العدل والديمومة

القضايا ذات الصلة بالمساءلة الاجتماعية كقيم وممارسة

أولا: إن للمساءلة الاجتماعية تأثيرات هامة على صعيد المساواة على أساس النوع الاجتماعي، لأن المرأة ممثلة تمثيلاً متدنياً ومتواضعاً وخاصة في المستويات القيادية بالحكومة، مما يضعف هذا التهميش السياسي قدرة المرأة على تعزيز مصالحها والدفاع عن حقوقها أمام الحكومة. ولتجاوز هذا التحدي، تم العمل على تحديث آليات المساءلة الاجتماعية بعدد من الأدوات التي تعزز قدرة المرأة على إسماع صوتها. مثال ذلك العمل على الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، ومستويات التقييم ورصد الأداء التشاركية الخاصة بالنوع الاجتماعي والتي تم تصميمها خصيصا لمعالجة قضايا المساواة بين الجنسين.

ثانيا: ضرورة الاهتمام والعمل على تعزيز انتشار مبادرات المساءلة الاجتماعية الخاصة بالفئات المهمشة والمستضعفة في المجتمع، والتي يشكل الأطفال والشباب والنساء جزءاً كبيراً منها، فإننا نجد كثير من المبادرات في هذا الخصوص، حيث تتنادى عديد المؤسسات المجتمعية للاهتمام بهذه الفئة واطلاق مشاريع للتعريف بقضاياها ومناصرة حقوقها والدفاع عن تطلعاتها وآمالها. ولو أخذنا قضية التركيز المكثف على حقوق الطفل نرى أن منظمات المجتمع المدني تولي اهتماما كبيرا لها، إذ أصبحت اتفاقية حقوق الطفل العالمية المكون والمحدد الرئيسي لاعتماد والعمل على موازنات خاصة بالطفل وجوانب السياسات ذات الصلة والتابعة لها.

ثالثا: كما لا يمكن لنا التطرق إلى المساءلة الاجتماعية دون التعريج إلى قضية أساسية في هذا المجال، وهى: حق الوصول إلى المعلومات. فبخصوص هذه المسألة، فإن الوصول إلى المعلومات وتفسير النتائج وخلق مجالات للحوار والنقاش العام يتوجب أن تكون من العناصر الأساسية في معظم مبادرات المساءلة الاجتماعية. فعندما يتناول عامة الجمهور، من خلال تنظيم الاجتماعات والمناسبات العامة، عرض تفاصيل تحليل الموازنات ونتائج مراجعة الإنفاق العام، أو مراجعة الحسابات أو نتائج رصد وتقييم المشاريع الحكومية، فإنه بذلك يعزز أهمية وتأثير استراتيجيات وآليات التواصل والمشاركة الفاعلة، ويسهم في خلق قوة دافعة للعمل المجتمعي والتفاعل المباشرة مع صناع القرار من المسؤولين الحكوميين. فإعلام المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم ومشاركتهم بالاهتمامات المجتمعية وحشد التأييد والدعوة وحملات المناصرة وبناء التحالفات والشراكات مع مختلف فئات المجتمع وذوي أصحاب المصلحة من أهم الجوانب الأساسية لإجراءات المساءلة الاجتماعية. ففي كل خطوة من مبادرات المساءلة الاجتماعية هذه، يتم إشراك المواطنين وحشد الدعم والتأييد. فقدرة المواطنين على تنظيم العمل الجماعي وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على تسهيل ودعم هذه التعبئة لحشد التأييد للمساءلة يعتبر جانب مهم وحاسم بالنسبة لنجاح مبادرات المساءلة الاجتماعية. ولكن التحدي الأكبر يبقى في الوصول إلى الشرائح المهمشة من المجتمع والتي تتطلب بذل جهداً خاصاً.

رابعا: بينما فيما يتعلق بالإعلام وعلاقته بالمساءلة الاجتماعية، فإن وسائله تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز المساءلة الاجتماعية. ففي العديد من البلدان، تشكل وسائل الإعلام المستقلة القوة الرابعة الرائدة في إعلام وتوعية المواطنين ورصد أداء الحكومة وفضح الانحرافات والفساد، إذ تعتبر وسائل الإعلام وسيلة هامة يمكن للمواطنين العاديين من خلالها التعبير عن آرائهم ومناقشة قضاياهم العامة، لا سيما المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة. فكلما كانت وسائل الإعلام مستقلة، كلما أصبحت العوامل التي تسهم في المساءلة ضمن النظام السياسي العام هامة وشفافة. فالإعلام بأشكاله يبقى العنصر المشترك الوحيد والمهم لرفع مستوى الوعي حول القضايا العامة وخلق منصة للنقاشات العامة لمبادرات المساءلة الاجتماعية الناجحة وغيرها.

إضاءة

فى ضوء ذلك تتأكد أهمية المساءلة الاجتماعية ويرجع السبب وراء التركيز المتزايد على المساءلة الاجتماعية باعتبارها استراتيجية مهمة وفاعلة في مختلف أنحاء العالم. هناك ثلاث حجج رئيسية تُطرح لتبرير أهمية المساءلة الاجتماعية، أولها **تحسين نظم إدارة الحكم**، وثانيها **زيادة الفاعلية الإنمائية**، أما الحجة الثالثة فهي **التمكين.**

علاقة المجتمع المدني بالمساءلة الاجتماعية

إن من أبرز تعريفات المجتمع المدني بما هو "المجال خارج السلطة والسوق والعائلة، حيث ينتظم الافراد والمؤسسات بمختلف اشكالهم وانتماءاتهم للدفاع عن المصالح المشتركة". وقد شهدت العقود الماضية تناميا لحضور وتأثير منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، دولية لا سيما في المسارات التي نظمتها الأمم المتحدة حول التنمية وحقوق الانسان والبيئة وغيرها، ووطنية خاصة في إطار الشراكات والمساهمات في التخفيف من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على الظروف الحياتية للمواطنين.

ولتلافي تأثير التجارب السلبية لمنظمات المجتمع المدني لا بد من اعتماد معايير لقياس أدائها وتحديد دورها من خلال هذه المعايير. ومن هذه المعايير، المستوى التنظيمي للمنظمة وتقييم الاثر الاجتماعي والسياسي والبعد التنظيمي والهيكلي لاسيما الشفافية والإدارة الرشيدة وتداول السلطة والقيم كالرؤية والأهداف ووسائل العمل ومستوى المشاركة المدنية في أعمالها وأنشطتها والبيئة الخارجية التي تعمل فيها. وفي كل من هذه المعايير، يمكن اعتماد مؤشرات تساعد على قياس أدائها وبالتالي تكوين صورة حقيقية عنها، وبذلك يكون التقييم موضوعيا وواقعيا. ومن الأهمية بمكان فهم الادوار الاساسية التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني ان تلعبها في عملية مثل التنمية لكي تتمكن من صياغة البرامج الملائمة لمشاركتها في كل مراحل العملية التنموية وبالتالي لا يجوز تحميل منظمات المجتمع المدني نتائج غياب السياسات الوطنية والرؤية التنموية التي تقع ضمن مسؤوليات الدولة او انعكاسات استشراء آليات السوق نتيجة غياب الانظمة التي تحمي المجتمع منها.

وتتيح المساءلة لمنظمات المجتمع المدني في صنع القرارات العامة وإخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد العامة. وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته، وإشراكه بصورة كاملة في صنع أنشطة الحكومة مثل صنع السياسات وإدارة الماليات العامة وتقديم الخدمات، في حين يتابع أداء الحكومة ويراقبه ويقدم معلومات تقييمية عنه. وبهذا التعريف، فإن المساءلة الاجتماعية تصبح في جوهرها عنصرا رئيسيا في إحلال الديمقراطية، وبالتالي تصبح ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

نشاط جماعي
من وجهة نظرك، كيف تصف فعالية مؤسسات المجتمع المدني في الأردن من ناحية مشاركتها في عملية المساءلة المجتمعية؟ ....

المجتمع المدني وعوامل نجاح المساءلة الاجتماعية

فيما يلي توضيح لدور المجتمع المدنى فى تدعيم المساءلة الاجتماعية وإنجاح تجاربها، حيث أن المساءلة الاجتماعية هي أحدى المجالات الرائدة في أنظمة الحكم الرشيد، وهناك حاليا العديد من ممارسات وأدوات المساءلة الاجتماعية المطبقة في أنحاء عديدة في العالم، بما في ذلك الكثير من التطبيقات في المستويات المحلية التي تزيد من المشاركة المدنية في الأجهزة الحكومية وتعزز المساءلة.

ورغم التباين في تطبيقها نظرا لاختلاف السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإنها تنطوي على العديد من العناصر أو "الدعائم" الأساسية، التي تشترك فيها معظم ممارسات المساءلة الاجتماعية. وهذه العناصر الأساسية هي كما يلى:

١. الحصول على المعلومات

يعتبر الحصول على أو إنتاج المعلومات ذات الصلة وإتاحتها للجمهور من الجوانب ذات أهمية البالغة للمساءلة الاجتماعية. وكثي ًرا ما يتطلب إيجاد أدلة موثوقة لإخضاع المسؤولين العموميين للمساءلة امتلاك وتحليل كل من المعلومات المتعلقة بجانب العرض من الحكومة ومقدمي الخدمات وكذلك المعلومات المتعلقة بجانب الطلب من المستفيدين من الخدمات الحكومية، والمجتمعات المحلية، والمواطنين. ويتيح الجمع بين بيانات جانب العرض وبيانات جانب الطلب لمنظمات المجتمع المدني تكوين قاعدة معلومات ثرية ويمكن التعويل عليها في الإجراءات التدخلية في مجال المساءلة الاجتماعية.

٢. إعلاء صوت المواطن

من الدعائم الأساسية للمساءلة الاجتماعية إعلاء صوت المواطنين بما لديهم من احتياجات وآراء وبواعث قلق، وهو ما يساعد الحكومة في تفهم أولويات المواطنين بشكل أفضل وتحسين سبل تقديم الخدمات للناس. وتشير المقولة الشائعة" من الصياح إلى المحاسبة" إلى أهمية صوت الشعب كوسيلة لترشيد ونقل وإيصال الرأي العام بفاعلية إلى واضعي السياسات على نحو مثمر وإيجابي. وهناك استراتيجيات مهمة في هذا الصدد منها: خلق متنفس ومنتديات للنقاش العام من أجل إرساء مبدأ الحوار بين المواطن والدولة وبناء ثقة المواطنين ووعيهم بحقوقهم. كما تشمل هذه الاستراتيجيات أيض ًا تيسير إقامة الائتلافات والتحالفات من أجل تجميع الآراء وتدعيم صوت المواَطنة، والاستخدام الاستراتيجي لكل من أشكال ووسائل الإعلام الحديثة والتقليدية. ومن التحديات البارزة في هذا المقام التأكد من قدرة الجماعات المهمشة على إيصال أصواتهم.

٣. الاشتراك في عملية تفاوض من أجل التغيير

إن القدرة على تحفيز استجابة المسؤولين العموميين وتحقيق تغيير طويل الأمد أكثر العناصر تمثل أهمية وصعوبة في أية استراتيجية للمساءلة الاجتماعية. ويجوز أن تكون عملية التفاوض منفصلة أو ذات طابع مؤسس ي، ويمكنها أن تأخذ شكل التفاعل المباشر بين المواطنين والدولة ، أو اللقاءات على مستوى المجتمعات المحلية مع المسؤولين الحكوميين، أو الأشكال غير المباشرة للتشاور والتفاوض. وقد أظهرت التجارب أن هناك طريقاً وسطاً بين الاثنين، ألا وهو الاستعانة بميسر أو وسيط مدرب، يمكن كذلك أن يكون ذا فاعلية كبرى في ضمان قيام علاقة مثمرة بين المواطن والدولة وإيجاد ممارسات أكثر إيجابية تقوم على المشاركة.

هكذا يمكن استعراض العوامل الهامة لضمان نجاح تطبيقات ومبادرات المساءلة الاجتماعية في ظل ما يمكن أن تساهم به مؤسسات المجتمع المدني وذلك من واقع التجارب والممارسات العملية على النحو التالي:

١. إن المساءلة الاجتماعية هي أكثر بكثير من مجرد أدوات ومهارات، حيث أن نجاح مبادرات المساءلة الاجتماعية يعتمد على السياق الذى تعمل فيه، وهذا يؤكد أنه على الرغم من أن الأساليب والأدوات للمساءلة الاجتماعية هي جانب مهم جدا من تعزيز المساءلة الاجتماعية الا أن النجاح النهائي لمبادرات المساءلة الاجتماعية يتوقف على السياق الذي تستخدم فيه هذه الأدوات، والمبادئ والقيم التي تحكم استخدامها، من يشارك فيها؟ وكيف؟ لذلك، فالمساءلة الاجتماعية ليست مجرد استحداث أدوات وآليات بل هي عبارة عن تغيير عقول وبناء علاقات وتطوير قدرات.
٢. يجب عند ممارسة وتطبيق أحدى أدوات المساءلة لابد من التعرف على الأطراف الفاعلة /أصحاب المصلحة، فالتحليل الرسمي والغير رسمي للأطراف الفاعلة يعتبر خطوة حاسمة في تصميم أي مبادرة من مبادرات المساءلة الاجتماعية. هذا التحليل ينبغي أن يفيد في تحديد مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة سواء المؤثرة في المبادرة أو التي تتأثر بالمبادرة وكذلك يفيد في تقييم علاقات المساءلة وعلاقات القوة فيما بينها. وأثناء اجراء هذا التحليل فإنه من الأهمية بمكان فك مفاهيم واسعة سواء المتعلق منها بالحكومة والمتعلق بالمجتمع المدني وتفهم الطبيعة المعقدة والغير متجانسة لهذه الكيانات واستكشاف تنوع الآراء والمصالح والعلاقات بينها وفيما بينها. استخدام النهج الذى يتيح لك التعامل مع كل من جانب العرض وجانب الطلب. في مبادرات المساءلة الاجتماعية تصبح التدخلات على كل من جانب العرض (الحكومة) وجانب الطلب (المواطن / المجتمع المدني) ذات أهمية شديدة، بالرغم من أن المبادرات الفردية قد تتعامل مع مجموعة واحدة فقط من العوامل الا أنه ينبغي لها أن تسعى إلى أن تأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات على كل من العرض وجانب الطلب ، وتذكر أن المواجهة ما بين الطرفين هي مفتاح الحل.
٣. إن العقوبات والحوافز هي مفتاح الحل فالتجربة تبين أن الجمع ما بين الحوافز والعقوبات غالبا ما تكون الأكثر فعالية في تحقيق تعزيز المساءلة الاجتماعية. فمن الأفضل أن تقدم مبادرات المساءلة الاجتماعية المكافآت للسلوك المسئول (على سبيل المثال، شهادات تقدير ، ردود فعل ايجابية ، ومكافآت أو ترقية على أساس تقييم العميل) فضلا عن احتمال عقوبة أو عقوبات (على سبيل المثال، اخطار لفت نظر، وإجراءات قانونية، وتخفيض في الدرجة الوظيفية) للسلوكيات الغير مسئولة.

٤. يجب أن يوائم أو يتوافق النهج مع السياق. فنهج المساءلة الاجتماعية يعتمد اعتمادا كبيرا على السياق الذي تطبق فيه. ولذلك فإن ما حول القرارات هي الأداة التي ستستخدم ومن سيتم اشراكهم وعما اذا النهج الذى سيتم اتخاذه نهجا سياسيا أو واقعيا وإلى أي مدى ينبغي أن تكون آليات المساءلة الاجتماعية مستقلة أو مؤسسية، يجب أن تتم على أساس كل حالة على حدة.
٥. إن الوصول إلى المعلومات ووسائل الإعلام أمر بالغ الأهمية. جودة وإمكانية الوصول إلى المعلومات العامة والبيانات هو أحد المحددات.
٦. هناك عدد من الشروط الرئيسية لنجاح آليات المساءلة الاجتماعية ولا غنى عن توافرها. في كثير من الحالات، قد تحتاج الجهود الأولية للمساءلة الاجتماعية إلى التركيز على تعزيز حرية الإعلام، ومعالجة عدم رغبة الإرادة السياسية للكشف عن المعلومات، أو تعزيز القدرات التقنية للمؤسسات العامة لتسجيل وإدارة وإتاحة البيانات ذات الصلة. دور وسائل الإعلام المستقلة في تثقيف المواطنين ومراقبة الأداء الحكومي أمر بالغ الأهمية. في العديد من البلدان، يمكن أن تلعب الإذاعة المحلية دورا هاما بشكل خاص في إعلام وإعطاء صوت لسكان الريف و/أو الأميين. وتعتبر الاستخدام الاستراتيجي ودعم كل من الاعلام التقليدي والحديث عامل مشترك لمعظم مبادرات المساءلة الاجتماعية الناجحة.
٧. إن أدوات المساءلة الاجتماعية تعمل بشكل أفضل عندما يجد كل من المواطنين (مستخدمي الخدمة) والقطاع العام (مقدمي الخدمة) المنفعة المتبادلة والقيمة في استخدامها. يمكن للمواطنين التماس مكاسب كبيرة في تحسين الشفافية والتأثير على عملية صنع القرار في القطاع العام. وعلى الجانب الآخر يستفيد مقدمي الخدمات والموظفين العموميين من وجود إدارة شفافة وتحسين شرعية.
٨. في بعض الدول قد يكون التزام القطاع الحكومى بالشفافية ومفهوم مشاركة المواطنين في صنع القرار غير متكافئ وفى هذا السياق يصبح تقديم أدوات المساءلة الاجتماعية من خلال مبادرات تجريبية أو يتم تقديمها بشكل تدريجي لحشد الدعم لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم التشاركي، وبالمثل، قد لا يكون المجتمع المدني والمواطنين على استعداد لدعم المساءلة الاجتماعية بسبب عدم الثقة في القطاع العام أو عدم وجود ثقافة المشاركة المدنية. وفى هذا السياق يمكن تقديم وادخال أدوات المساءلة الاجتماعية بطريقة تدريجية لبناء مثل هذه الثقافة بتعزيز الطلب على المساءلة من أجل مزيد من الاصلاحات.

المساءلة الاجتماعية في التعليم

يوجد في عالمنا اليوم ٢٦٤ مليون طفل وشاب لا يذهبون إلى المدرسة. وهذا فشل وخلل لا بد لنا من استدراكه ومعالجته معاً، لأن التعليم مسؤولية مشتركة، والتقدم على هذا الطريق لا يصبح مستداماً إلا من خلال تضافر الجهود والعمل المشترك. ولا يمكن خلاف ذلك تلبية طموحات الهدف ٤ للتنمية المستدامة بشأن التعليم الذي يشكل جزءاً من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ . وإن الدور الأساسي المناط بالحكومات والمدراس والمعلمين في هذا الصدد يحتم عليهم الوقوف في الصف الأول في هذه المعركة جنباً إلى جنب مع الطلاب وأولياء أمورهم.

ويتطلب المضي قدماً في هذا الطريق تحديد المسؤوليات تحديداً واضحاً ومعرفة متى وأين يتم الإخلال بها وما هو الإجراء الواجب اتخاذه في هذا الصدد. فغياب المساءلة يعني تقويض التقدم نحو الهدف المنشود، والسماح للممارسات الضارة بالتوغل والتجذر في صميم النظم التعليمية. ويرتبط غياب خطط تعليمية مصممة

بوضوح من جانب الحكومة ارتباطاً وثيقاً بغياب المساءلة. فعدم وضوح الخطط التعليمية يؤدي إلى عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات. وعدم وضوح هذه يعني أن المساءلة باتت صعبة إن لم تكن مستحيلة. وكل هذا يعني أن الوعود ستبقى فارغة وأن السياسات لن تُموَّل. وعندما تخفق النظم العامة في توفير تعليم جيد، يأتي القطاع الخاص بمؤسساته الربحية ليملأ الفراغ ولكن بدون تنظيم أو ضابط وعلى حساب الفئات المهمشة. وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسة في ضمان الحق في التعليم، غير أن هذا الحق غير قابل للمقاضاة عند الإخلال به في نصف البلدان في العالم تقريباً، وبذلك يخسر أصحاب الشكاوى والمظالم إمكانية اتخاذ حتى الخطوة الأولى على طريق إنصافهم واسترجاع حقهم.

ولكل طرف من الأطراف المعنية دور يؤديه في سبيل تحسين التعليم. ويبدأ ذلك بالمواطنين، تدعمهم منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث، حيث تُحدَّد الثغرات في التعليم المنصف والعالي النوعية. ونجد في عدد من البلدان أن المنظمات الطلابية كثيراً ما أثَّرت في السياسات في مجال التعليم المنصف والميسور التكلفة، ما يسلط الضوء على مكامن القوة التي نشترك بها جميعاً والتي يجب ممارستها لنمضي قدماً في تحقيق الهدف ٤ للتنمية المستدامة. وكانت المنظمات الدولية أيضاً في طليعة الأطراف التي ساهمت في صياغة الأهداف الجديدة وغاياتها بما يتماشى مع التحديات المعقدة التي يشهدها عصرنا هذا.

وتعني المساءلة هنا القدرة على التصرف عندما حدوث خلل ما، من خلال السياسات والتشريعات والجهود الدعوية، ويشمل ذلك العمل عن طريق مكاتب أمناء المظالم لحماية حقوق المواطنين. ونحن بحاجة إلى آليات أكثر فعالية وقوة في كافة المجالات لتكريس وإنفاذ الحق في التعليم ووضع الحكومات أمام مسؤولياتها وإلزامها بالوفاء بالتزاماتها ومساءلتها بموجب ذلك، وتشمل عملية المساءلة هذه الجهات المانحة أيضاً.

إضاءة

المساءلة مهمة: على الرغم من التقدم البالغ المحرز في مجال التعليم، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يخص تحقيق هدف التنمية المستدامة.

وفي مواجهة هذه التحديات، يرغب الجمهور في معرفة من هي الجهات المسؤولة بينما يبحث واضعي السياسات عن حلول عاجلة. وتأتي زيادة المساءلة غالبا على رأس قائمة هذه الحلول. فعندما تخفق النظم، يطالب الناس بتحميل شخص مسؤولية هذا الإخفاق ويطالبون بوضع آليات لضمان اتخاذ التدابير التصحيحية.

المساءلة الاجتماعية في التعليم – مسؤولية من، ومن تشمل؟

المساءلة عملية ترمي إلى مساعدة الأطراف الفاعلة في الاضطلاع بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها. فالجهات المعنية بالتعليم، أفرادا ومؤسسات، ملزمة استنادا إلى المبررات القانونية أو السياسية أوالاجتماعية أو الأخلاقية بتقديم معلومات تبين اضطلاعها بمسؤولياتها المحددة بوضوح.

ولكن تحقيق التنمية المستدامة يمثل عادةً مسعى جماعيا. فإن ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع يتطلب غالبا من جميع الأطراف الفاعلة بذل جهود متضافرة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها.

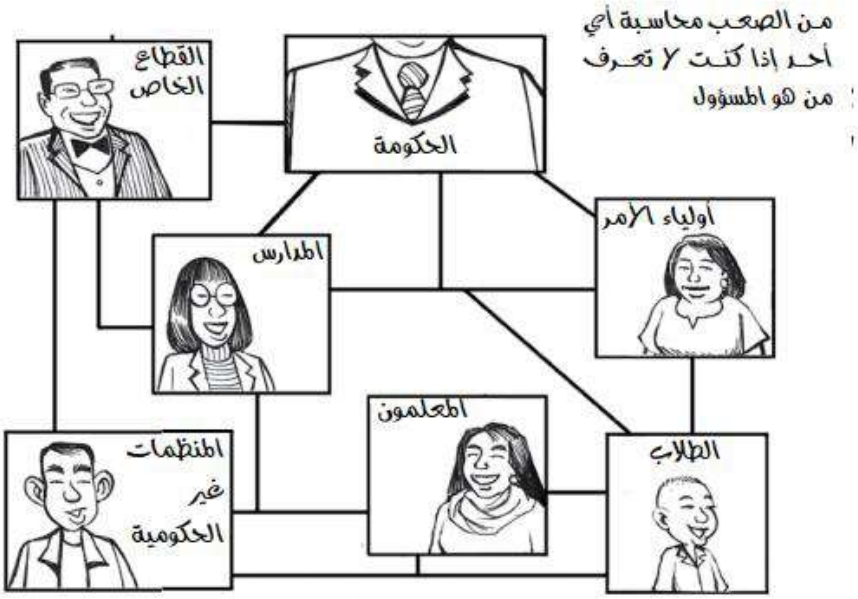

كيف تجري اليوم مساءلة الأطراف الفاعلة في مجال التعليم

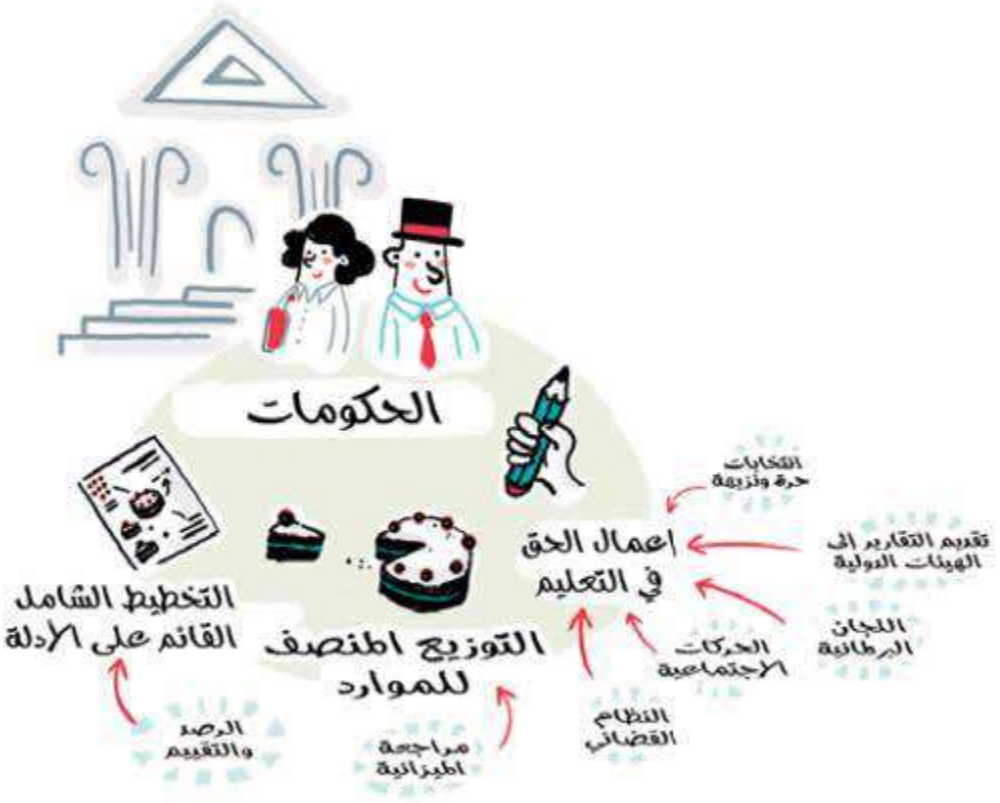

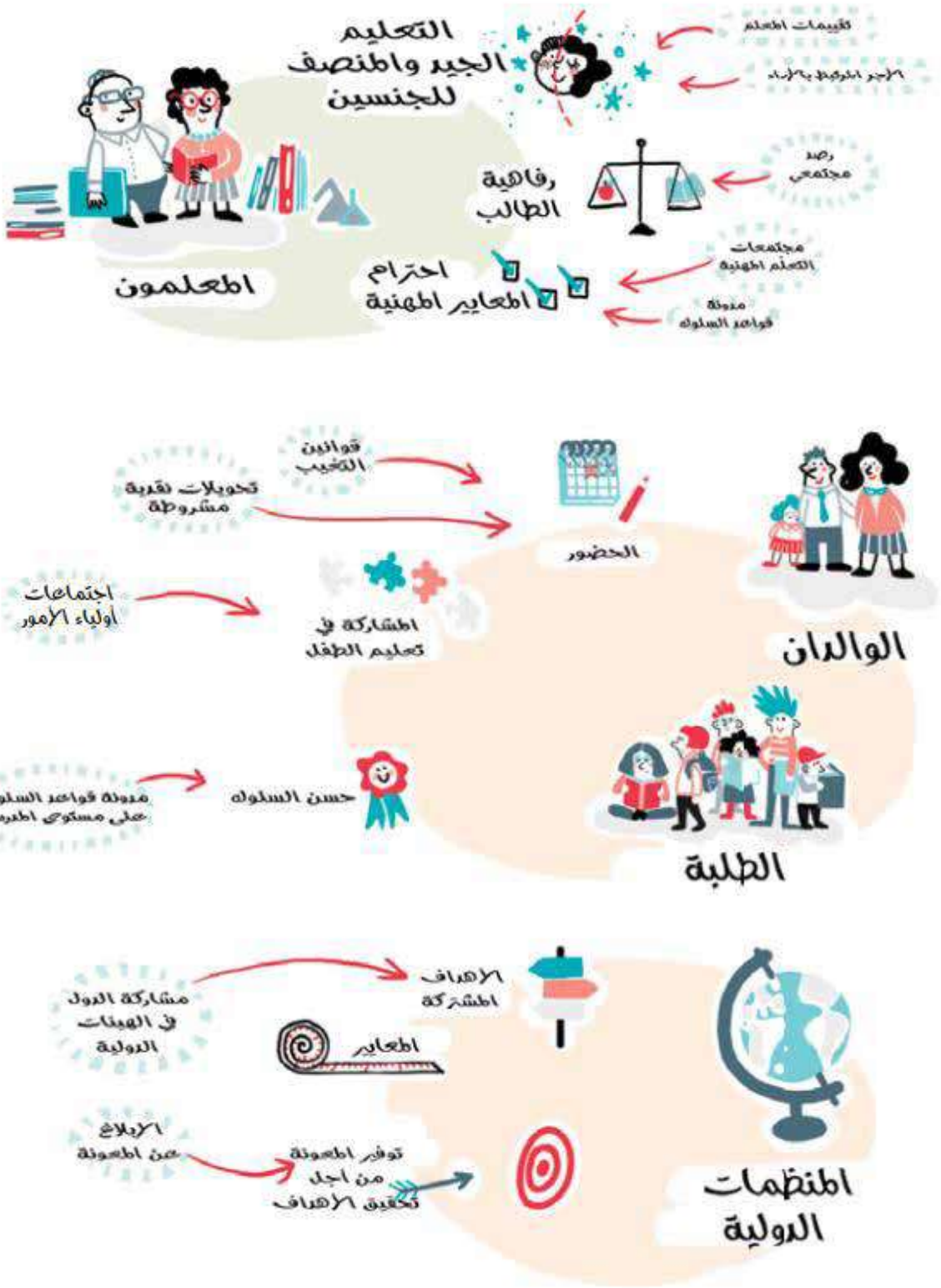
التعليم الجيد والمنصف للجنسين
تقييمات المتعلم
الأجر المرتبط بالأداء
رصد مجتمعي
رفاهية الطالب
مجتمعات التعلم المهنية
مدونة قواعد السلوك
احترام المعايير المهنية
المتعلمون
قوانين التغيب
تحويلات نقدية مشروطة
الحضور
اجتماعات أولياء الأمور
المشاركة في تعليم الطفل
الوالدان
مدونة قواعد السلوك على مستوى المدرسة
حسن السلوك
الطلبة
مشاركة الدول في الهيئات الدولية
الأهداف المشتركة
المعايير
الإبلاغ عن المعونة
توفير المعونة من أجل تحقيق الأهداف
المنظمات الدولية

الحكومات والمساءلة في التعليم

إضاءة

الحكومات هي المسؤولة في نهاية المطاف عن التقدم على طريق تحقيق الأهداف العالمية للتعليم. فالحكومات، في البلدان الفقيرة والغنية على حد سواء، هي التي تتحمل مسؤولية الوفاء بالالتزامات في مجال التعليم وخططه وتنفيذه ومخرجاته.

لدى الحكومات مسؤوليات قانونية حيال التعليم

لقد صدّقت جميع البلدان على اتفاقية دولية واحدة على الأقل ملزمة قانوناً تتعلق بالحق في التعليم. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية احترام هذا الحق وحمايته وإحقاقه. وتتضمن حالياً ٨٢ % من الدساتير الوطنية حكماً بشأن الحق في التعليم. ويعتبر هذا الحق في أكثر من نصف البلدان قابلاً لمقاضاة من ينتهكه، ما يعطي المواطنين الإمكانية القانونية لمقاضاة الحكومة في حالة انتهاكها له.

عمليات تقديم التقارير الدولية لها انعكاسات مختلفة على مسؤولية الحكومة

يتعين على البلدان التي صدّقت على أي من اتفاقيات الأمم المتحدة السبع الأساسية في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالتعليم أن تقدم تقارير دورية بشأن التدابير التي اتخذتها للوفاء بالتزاماتها. ومن بين الاتفاقيات السبع الأساسية اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تدعو إلى نظام تعليمي شامل على جميع المستويات وتعزز نهجاً قائماً على الحقوق في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، ما يشكل قاعدة صلبة لمساءلة الحكومة، ولا سيّما وأن الاتفاقية تنص على إنشاء آليات دولية ووطنية للتنفيذ والرصد. ويتعين على البلدان جمع البيانات ورفعها إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي العلاقة.

ويُلاحظ أن معظم التقارير القطرية التي قدمت حتى الآن والبالغ عددها ٨٦ تقريراً، تذكر أن الدساتير أو القوانين أو السياسات تشير بوضوح إلى حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، والقلة القليلة فقط تُعرِّف

الإعاقة. هذا علماً بأن عدم وجود تعريف دولي واضح للإعاقة يجعل من الصعب وضع برامج والامتثال للمعايير الدولية. ويُلاحظ بالمثل أن الدساتير أو القوانين أو السياسات في ٤٢ بلداً تشير بوضوح إلى التعليم الشامل، ما يوحي بوجود توجه لصالح البرامج الشاملة في المدارس النظامية على حساب المدارس المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة. غير أن السياسة قد لا تتطابق دوما مع الممارسة.

ويمكن للتقارير الموازية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية أن تؤثر أيضاً على استنتاجات لجان الأمم المتحدة المعنية باتفاقية حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، وجدت التقارير الموازية بشأن النقص في تمويل التعليم العام والمدارس الخاصة غير المنظَّمة في الفلبين، طريقها إلى توصيات اللجنة وتجلت فيها.

يمكن للمواطنين ممارسة الضغط على الحكومة من خلال العملية السياسية من أجل حملها على الوفاء بوعودها

تحفز العملية السياسة المسؤولين الحكوميين على الاستجابة لمطالب الجمهور. ومن آليات هذه العملية الانتخابات الحرة والنزيهة. وتفيد البيانات أن في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ٢٠١١ جرت ٨٩٠ عملية انتخاب لقادة وطنيين في ١٦٩ بلداً اعتبرت ٤٦٩ منها حرة ونزيهة. وانخفضت النسبة من ٧٠ % في الفترة ١٩٧٥ – ١٩٨٥ إلى ٤٥ % في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١ ، ويعود السبب جزئياً إلى الانتخابات التي جرت في الديمقراطيات الحديثة العهد.

وقد لوحظ أن الإنفاق العام على التعليم يزداد مع التحول نحو الديمقراطية والانفتاح. مع ذلك، يظل من الصعب على الناخبين تحديد ومساءلة الأشخاص المنتخبين بسبب سياسة تعليمية فاشلة أو غير فعّالة. ويمكن للوعود البسيطة التي تُطلق أثناء الحملات الانتخابية أن تحول الانتباه والاستثمار عن قضايا التعليم الأكثر أهمية. وتميل الحكومات إلى التركيز على البنية التحتية المرئية والملموسة للتعليم على حساب مخرجات التعليم الأقل تجلياً على هذا الصعيد، مثل التطوير والتدريب المهني.

يمكن للمواطنين أيضاً ممارسة الضغط على الحكومة من خلال الحركات الاجتماعية

ليست الانتخابات الآلية السياسية الوحيدة التي يمكن من خلالها مساءلة الحكومة أو إلزامها بالوفاء بتعهداتها. فتحركات المواطنين تمثل آلية أخرى يمكن بفضلها ممارسة الضغط على الحكومة، كما في حالة الحركات الطلابية الناجحة من أجل خفض الرسوم الجامعية في شيلي وجنوب أفريقيا.

وتستخدم منظمات المجتمع المدني طائفة من الاستراتيجيات، تشمل الآليات القانونية، والاستقصاءات وغيرها من عمليات البحث والتقصي، والبيانات المفتوحة، وبناء الائتلافات والحملات الإعلامية. وقد أحالت الجمعية المدنية الأرجنتينية للمساواة والعدالة حكومة مدينة بوينس آيرس إلى المحكمة لعدم الاستجابة لطلبات إتاحة المعلومات المتعلقة بالتربية في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتجمع عمليات الاستقصاء المعلومات التي يمكن أن تسلط الضوء على أوجه القصور وتدعو إلى التغيير. ففي العديد من البلدان، ومنها كينيا وباكستان والسنغال، كانت عمليات الاستقصاء التي يقوم بها المواطنون لتقييم

القدرات الأساسية للأطفال في مجال القراءة والحساب تُستخدم كوسيلة للضغط على الحكومة من أجل تحسين توفير التعليم.

وقد بنت تحالفات منظمات المجتمع المدني، مثل حملة التعليم الشعبي في بنغلادش، زخماً لزيادة الضغط على الحكومة، من أجل زيادة موارد التعليم على سبيل المثال. وقد جرى اعتماد بطاقات أداء المواطن في أماكن أخرى، منها راوندا. وكان أول استخدام لها في بنغالور عام ١٩٩٤ .

وفي بعض البلدان، ومنها الهند وجمهورية تنزانيا المتحدة، قامت منظمات المجتمع المدني بدور هام في التصدي للفساد من خلال تتبع الميزانية وتحليلها بهدف رصد المدفوعات والنفقات الحكومية، ومعرفة ما إذا كانت الموارد تخصص وتنفق وفقاً للميزانيات والخطط.

وتشكل نقابات المعلمين جزءاً من المجتمع المدني بمفهومه الواسع مع احتفاظها بصوتها ودورها المتميزين. ويمكن لهذه النقابات أن تساعد في وضع الحكومات أمام مسؤولياتها ومساءلتها في هذا الخصوص من خلال دعم إصلاح التعليم أو مقاومته وتعزيز الحوار بشأن القضايا الحساسة التي قد تتردد الحكومة في معالجتها. ويؤدي الإدماج الرسمي لنقابات المعلمين في عملية صنع القرار إلى تعزيز الشعور بالمسؤولية وزيادة المساءلة وتوفير بيئة مواتية للمعلمين وتمكينهم في أمورهم وتحسين العلاقات بين النقابات والحكومة. ولكن للأسف، لا تُستشار النقابات بانتظام بشأن الإصلاح. فما يزيد على ٦٠ % من ٧٠ نقابة في أكثر من ٥٠ بلداً لم تُستشَر قطّ، أو لم تُستشَر إلا نادراً، بشأن تطوير واختيار المواد التعليمية.

تقوم وسائل الإعلام بدور رئيسي في إثارة قضايا هامة تخص التعليم

يحتاج المواطنون إلى معلومات صحيحة من أجل مساءلة الحكومة. ويمكن لوسائل الإعلام أن تقوم بدور الرقيب على الحكومة، وتساعد المواطنين على تقييم أدائها. وتقوم وسائل الإعلام مقام قناة تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر عملها والترويج لأنشطتها وتنوير الرأي العام أو الجمهور بقضايا مثل الإنصاف ليضعها في اعتباره وضمن خططه. وقد نشرت وسائل الإعلام الدولية والوطنية والمحلية نتائج التقييمات التي يقوم بها المواطنون لتبيان التحديات التي تنطوي عليها عملية توفير المهارات الأساسية لجميع الأطفال.

وتنشر وسائل الإعلام أيضاً نتائج البحوث التي تجريها مؤسسات البحوث والجامعات والمؤسسات الحكومية. ثم إن من شأن زيادة المعلومات عبر وسائل الإعلام بشأن كيفية إنفاق المال العام أن يساعد على تمكين المواطنين وزيادة الضغط على المسؤولين في قطاع التعليم كي يمارسوا عملهم بمسؤولية. ففي أوغندا، ازدادت حصة إحدى المدارس من التمويل بمقدار ١٠ نقاط مئوية تقريباً بعد أن قلّت المسافة إلى مكان بيع الصحف بمقدار ٢.٢ كيلومتر.

وفي حين لا تزال وسائل الإعلام التقليدية تقوم بدور مهم في تفسير القضايا المعقدة للجمهور، تتيح وسائل التواصل الاجتماعي للمستخدمين تبادل المعلومات على نطاق واسع، بلا تحرير للنصوص، وبدون تقييم وتصنيف الصحفيين بغرض استبعاد غير المرغوب فيهم، أو بدون الرقابة الحكومية أحياناً. ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أداء مهام مهمة، ولا سيّما في وقت يشهد غالباً تطوراً سريعاً في السياسات التعليمية.

بيد أن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون أيضاً مستقلة وخاضعة للمساءلة وقادرة على توفير معلومات ذات مصداقية وأن تعبّ عن مختلف وجهات النظر الاجتماعية. وينبغي للعاملين في مجال الإعلام، الذين يشاركون مشاركة مباشرة في استقصاء الأخبار وتمحيصها وتحليلها وتدوينها ونشرها، أن يتمتعوا بالخبرة التقنية اللازمة لتناول قضايا التعليم وأن يكونوا محل ثقة.

خطط التعليم ذات المصداقية والتسلسل الواضح للمسؤوليات أدوات مهمة في عملية المساءلة

من شأن الوثائق المتعلقة بتخطيط التعليم التي تضعها الحكومة عندما تتسلم مقاليد السلطة أن تُيسِّر عملية المساءلة باعتبارها تثبت الالتزامات الرسمية وتوضح المسؤوليات. وغالباً ما تقوم الحكومات بوضع خطط استراتيجية متعددة الطبقات لقطاع التعليم، غير أن الخطط التشغيلية السنوية تعتبر عادة أساسية للتخطيط والتنسيق.

ويمكن أن تتعزز المساءلة إذا منحت الآليات المؤسسية المزيد من السلطات أو المسؤوليات الرسمية لجميع الأطراف المعنية. ومن المستحسن إنشاء لجنة توجيه مشتركة من الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية تتمتع بسلطة رسمية لتقييم الخطط القطاعية والموافقة عليها. ولكن حيثما يصعب توفر القدرات اللازمة، فإن الأطراف المعنية قد لا تتمكن دائماً من تمثيل جميع المواطنين.

إن التخطيط التشاركي الحقيقي للتعليم عملية تستهلك الكثير من الوقت، لذلك قد تنحو الحكومات إلى تعيين خبراء واستشاريين لوضع الخطط وتجنب المشاورات المطوّلة. وتقوض هذه الطرق المختصرة الملكية والالتزام المحليين. وينبغي للبلدان المتلقية للمعونة أن تحرص على تجنب احتكار الجهات المانحة لعملية التخطيط.

تُعتبر المسؤوليات المحددة تحديداً واضحاً مسألة مهمة، ولا سيّما في النُظم اللامركزية حيث غالباً ما تكون المسؤوليات غير محددة ومتداخلة، ما يموّه الحدود الفاصلة بين مراتب المسؤوليات. وغالباً ما تفتقر الإدارات اللامركزية، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل والهشة، إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي.

زيادة الإشراف أثناء إعداد الميزانية يمكن أن تضمن تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية

إن تمكين الأطراف المانحة من المشاركة في إعداد الميزانية واستعراض النفقات المقررة من شانه تحسين الإنصاف في تخصيص الموارد.

ويمثل تدقيق الميزانية المهمة الرئيسية للهيئات التشريعية، وهو أمر يتطلب وقتاً وخبرة. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد هذه الهيئات في تقييم الميزانيات المقترحة وإغناء المداولات، كما هو الحال في إندونيسيا وكينيا. وتساعد الميزانيات المعدّة على أساس البرامج، بدلاً من الميزانيات المعدّة على أساس بنود الإنفاق، المشرعين في تقييم الإنفاق بفعالية أكبر.

المساءلة الأفقية يمكن أن تكون فعالة

اللجان التشريعية ومكاتب أمناء المظالم والمحاكم أمثلة على أدوات المساءلة الأفقية التي تمثل الأصوات العامة وتتحدى سطوة الهيئات التنفيذية. كما تمثل المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات أدوات فعالة للمساءلة عن تنفيذ الميزانية وتساعد على الحد من الإهدار وسوء تخصيص الموارد والفساد. وتقتضي هذه العملية توفر القدرات الكافية.

وتؤدي اللجان التشريعية وظيفة مهمة في مجال الرصد، ولكن يمكن أن يحد من قدرتها على دفع عجلة التغيير إلى الأمام افتقارها إلى الاستقلالية أو القدرة أو السلطة. ومن شأن عملية التداول بين المشرعين مشفوعة بخبرة متخصصة في مجال التعليم أن تحسِّن الاقتراحات السياساتية بشأن أقل القضايا خلافية. ولدى الهيئات التشريعية في نيوزيلندا والنرويج وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا لجان دائمة معنية بالتعليم تتفحص الإجراءات الحكومية وتستعرض القوانين وتوصي بالتغيير.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والمواطنين تعزيز عملية المراجعة الخارجية للحسابات. ففي تشيلي وكوريا، سلطت شكاوى المواطنين واقتراحاتهم الضوء على مجالات تستحق انتباه وعناية مراجع الحسابات الخارجي. وتُمَكِّن استقصاءات تتبع النفقات العامة منظمات المجتمع المدني من إجراء مراجعات اجتماعية للإنفاق الحكومي. غير أن هذه الممارسات غالباً ما تكون مفردة لمرة واحدة بلا عقب بدفع من الجهات المانحة، لذلك نادراً ما تؤدي إلى تغييرات جوهرية مستدامة.

بناء ثقافة النزاهة المؤسسية أمر أساسي لمحاربة الفساد

يمكن أن يطال الفساد كافة الجوانب التي تنطوي عليها عملية توفير التعليم، ابتداء من التمويل ومرافق المشتريات وصولاً إلى الاعتماد المؤسسي للشهادات، وإدارة المعلمين، والامتحانات، والمنح الدراسية، والبحوث، والكتب المدرسية. وبغض النظر عن حجم ونوعية هذا الفساد، أي إذا كان الفساد كبير وفاضح أو إذا كان ممارسات فاسدة ومترسخة ولكن على مستوى منخفض، فإن التداعيات الناجمة عنه أوسع نطاقاً وأثراً من مجرد خسائر محاسبية، إذ إنها تؤثر سلباً على فرص الالتحاق بالتعليم وجودته. فالفساد يعني تحيز القرارات الحكومية بشأن تخصيص الموارد، ويخفض الإنتاجية والإيرادات العامة.

ضرورة رصد التعليم وتقييمه بصورة منهجية

بإمكان الرصد والتقييم تعزيز عملية مساءلة الحكومة. ولكي يكون الرصد مفيداً ويؤدي غرضه ينبغي أن يبلّغ عن النتائج المرجوة وأن تكون البيانات دقيقة وأن تُجمع بانتظام. ولكن غالباً ما تكون نُظم الرصد والتقييم مجزأة. فالوكالات تتباين من حيث المنهج ووتيرة جمع البيانات، وقد لا تُجمع أو تُقارن أو تُتاح بطريقة مركزية.

المدارس والمساءلة في التعليم

إضاءة

تعتبر المدارس وغيرها من مؤسسات التعليم والتدريب مسؤولة رسميا أمام الحكومات ومسؤولة بطريقة غير رسمية أمام أولياء الأمور والطلاب. وتقوم العديد من البلدان بتفويض صلاحية اتخاذ القرار للسلطات المدرسية الإقليمية والمحلية، ما يشجع على المساءلة من القاعدة إلى القمة وبالعكس. ويطرح التركيز على المساءلة عدة تحديات أمام المدارس.

تساعد اللوائح الحكومية في مراقبة جودة المدارس

تختلف اللوائح الحكومية بشأن التعليم في جميع أنحاء العالم. على سبيل، تكاد معظم النُظم التعليمية تنطوي على لوائح بشأن مؤهلات المعلمين. ويمكن للوائح أن تحمّل مزودي التعليم المسؤولية وأن تعرضهم للمساءلة ولكنها قد لا تكون فعالة من حيث الممارسة العملية. فهناك العديد من المدارس في البلدان الفقيرة التي لم تمتثل للوائح القائمة لأسباب خارجة عن إرادتها. فنقص التمويل في بلد مثل طاجيكستان يعني أن الكثير من المدارس لا تتمتع بتدفئة كافية أثناء الشتاء بالرغم من اللوائح.

وتتولى عمليات التفتيش المدرسية تقليديا رصد الامتثال للوائح والنُظم، بفعالية تتراوح حسب مهارة المفتشين. وتبين بعض البحوث أن مديري المدارس الذين تعرضوا إلى ضغط قوي ومساءلة شديدة من قبل المفتشين عملوا على تحسين أداءهم.

تركيز التفتيش على جودة التعليم أمر مستحسن ولكن صعب التنفيذ

بات التفتيش المدرسي، ولا سيّما في البلدان الغنية، يتحول أكثر فأكثر عن التركيز على الامتثال للمعايير التنظيمية نحو تقييم جودة التعليم والتعلم في المدارس. بيد أنه من الصعب القيام بهذه المهمة بصورة حسنة ومرضية. ذلك أن نُظم التفتيش في البلدان الفقيرة تعاني من قلة الموارد وضعف القدرات.

تركز عملية ضمان الجودة في تعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة على الجوانب التي تسهل ملاحظتها

على الرغم من أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للتنمية الشاملة للأطفال، أظهر نهج البنك الدولي القائم على النُظم لتحسين نتائج التعليم في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ أن ١٤ بلداً فقط من أصل ٣٤ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وضعت معايير للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ونُظم رصد للامتثال.

وفيما يتعلق بضمان الجودة، غالباً ما تفضل البلدان الخصائص التشغيلية القابلة بسهولة للقياس والملاحظة، مثل البنية التحتية ونسبة التلاميذ للمعلمين. ولكن حتى على هذا الصعيد، غالباً ما تجد البلدان صعوبة في رصد الامتثال بصورة منهجية منتظمة.

وتحاول نُظم تعليمية تقيم جوانب في التعليم أكثر دقة. ففي شيلي، يجري تقييم المعلمين في جميع المدارس البلدية مرة كل أربع سنوات وفقاً لمعايير «إطار التعليم الجيد »، وهي عملية قوامها التقييم الذاتي، والملاحظات الخارجية، وتقييم الأقران، والمحفظة الوظيفية. ويعاد تقييم المعلمين الذين صُنِّف أداؤهم على أنه «غير مرضٍ » في السنة التالية ويعزلون من التدريس إذا لم يحققوا التقدم المطلوب.

وهناك بعض الأدوات التي تساعد في تقييم جودة التفاعل بين المعلمين والأطفال، مثل مقياس تقييم الأداء البيئي في مرحلة الطفولة المبكرة الذي جرى وضعه وتطويره واستخدامه على نطاق واسع في الولايات المتحدة ومنها انتقل استخدامه مع التكييف إلى بلدان أخرى عالية الدخل مثل ألمانيا وإيطاليا.

وتُعتبر المساهمات المجتمعية، ولا سيّما من قبل أولياء الأمور، في غاية الأهمية لضمان جودة الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. ومن ذلك مثلاً المؤشر القائم على استطلاعات آراء أولياء الأمور ومدى رضاهم الذي يخرج به بصورة منتظمة الصندوق الوطني لرعاية الأسرة في فرنسا، والمعلومات التي يقدمها الممثلون المنتخبون لأولياء الأمور إلى اللجنة المعنية بالطفولة المبكرة التابعة للمجلس العام.

تعبر آليات ضمان الجودة في التعليم العالي عن أهداف مختلفة

توفر الأطر القانونية للبلدان وكالة وطنية واحدة أو أكثر مسؤولة عن ضمان الجودة في التعليم العالي، غير أن العديد من البلدان المنخفضة الدخل لم تعمل بعد على إنشاء نُظم وطنية لضمان الجودة في هذا المجال. وقد حفزت التدابير الإقليمية، مثل اتفاقية لشبونة، تنمية النُظم الوطنية لضمان الجودة، حيث قامت البلدان بإدراج المعايير الإقليمية في القانون الوطني.

ويشمل تقييم ضمان الجودة وضع المعايير، والتقييم الذاتي المؤسسي، والخبراء الخارجيين واستعراض الأقران، وتقارير التقييم، وعمليات النداءات. وتشمل المعايير، سواء كانت إلزامية أو استشارية، مدخلات التعليم العالي وأنشطته ونواتجه. ويتضمن تقييم جودة معايير التعليم الجامعي في الصين ١٩ مؤشراً في ٨ مجالات رئيسية هي: مهمة الجامعة ورسالتها، وأعضاء هيئة التدريس، والمنهاج الدراسي، والإدارة، والجو العام، ومحاور التعلم، والبرامج التوثيقية.

وتعتبر وكالات ضمان الجودة نفسها مسؤولة وخاضعة للمساءلة من خلال التقارير السنوية وقواعد البيانات وسجلات الوكالات الإقليمية والدولية ومراكز الإعلام الوطنية. وتنشر الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي دليلاً عن أفضل الممارسات لتشجيع المساءلة والشفافية؛ وقد اعتمد ١٨ بلداً عضواً ابتداءً من كوستاريكا وانتهاء بالإمارات العربية المتحدة المبادئ التوجيهية للشبكة فيما يخص الممارسات الجيدة. ومع ذلك، فإن الكثير من المعلومات الواردة في تقارير المساءلة لا يتم نشرها على نطاق واسع ولا يستفاد منها عموماً سوى خبراء التعليم العالي.

وتركز الأطر التنظيمية التي تغطي التعليم العالي على المستوى الإقليمي والدولي تركيزاً كبيراً على دعم المؤسسات. وكثيرا ما يكون الطلاب الأجانب غير مدركين لحقوقهم وقد يصعب عليهم الوصول إلى المعلومات. لذلك يتعين على الدول أن تدرج في قائمة أولوياتها تحديد المزودين غير النزيهين وتوعية الطلاب بشأنهم وأن تشجع الهيئات الطلابية على نشر المعلومات بشأن المزودين ذوي النوعية الجيدة.

استخدام البيانات المتعلقة بمستوى تعلم الطالب لمساءلة المدارس مسألة مكلفة

باتت الحكومات تهتم أكثر فأكثر بجمع البيانات بشأن نتائج التعلم على مستوى المدرسة والطالب. ومن شأن هذه المعلومات أن تمكن، من حيث المبدأ، قادة التعليم على المستوى الوطني والمحلي والمدرسي من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، طالما أن المعلومات ذات نوعية جيدة وأن هؤلاء القادة يتمتعون بصلاحية اتخاذ القرارات بمعزل عن المصالح السياسية.

وتستخدم نتائج التقييم الختامي/التحصيلي على المستوى الفردي لاتخاذ قرارات قبول الطلاب وتقدمهم؛ وعلى المستوى المؤسسي لمقارنة المدارس ومعرفة موقعها أو مرتبتها بالنسبة لبعضها البعض من أجل تحديد مواطن التحسين. أما على مستوى نظام التعليم، فإن نتائج التقييم الختامي/التحصيلي يمكن أن تساعد في رصد مدى الامتثال للمعايير المعتمدة.

وتختلف البلدان في كيفية استخدام نتائج التعلم الفردية. فبعض نُظم التعليم، مثل نظام التعليم في اليابان، يركز على الامتحانات الوطنية، التي تحدد التقدم في مراتب ومستويات التعليم خلال سنة دراسية معينة ولكنها لا تساعد على المقارنات في التعلم مع مرور الوقت.

وتحدد نُظم أخرى المعايير للتعلم المنشود وتقوم بعمليات تقييم في هذا الصدد. ويستند نظام إنجلترا المعقد والشامل الخاص بنتائج التعلم إلى المعايير الوطنية وعلى آلية متطورة لتقييم الطالب ونظام تقييم خارجي. وتُستخدم البيانات المجمَّعة لتنوير المفتشين وتهيئتهم قبل الزيارات التفتيشية، وكذلك تنوير أولياء الأمور، ومساعدة قادة المدارس على تحديد الأهداف وتحديد التلاميذ الذين بحاجة إلى دعم إضافي، ودعم السلطات المحلية والوطنية في رصد الأداء لأغراض المساءلة.

وتقيّم بلدان مختلفة نتائج تعلم مختلفة، والبعض منها يركِّز حصرياً على اللغة والحساب، بينما تقيّم بلدان أخرى مجموعة أكبر من المواد والموضوعات. كما تتباين البلدان في نوع المعلومات المدرسية والطلابية التي يجمعونها من القيام بمقارنة سياقية. ويُلاحظ في أستراليا أن المعلومات السياقية بشأن المدارس، والتي تشمل التمويل والبنية الديموغرافية والميزات الاجتماعية التعليمية، تتاح من خلال الموقع الشبكي المسمّى «مدرستي ». وفي الدنمارك، اعتمدت وكالة التعليم والجودة مؤشراً لرفاهية الطالب.

غير أن إدارة كل هذه المعلومات ليست بالأمر السهل ويمكن أن تشكل تحدياً للنُظم التعليمية. فحتى البلدان العالية الدخل تجد نفسها ملزمة بأن تعمل بجد من أجل تجنب التفسيرات التبسيطية من خلال مراعاة المعلومات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بالمدرسة والطالب ومعرفة ما إذا كان يطرأ تحسن على المدارس والطلاب بمرور الوقت. وباتت البلدان تعتمد أكثر فأكثر مثل هذه التدابير ذات القيمة المضافة، ولكن هذه قد تعوزها الدقة الكافية ولا ينبغي بالتالي التسليم المطلق بالاستنتاجات المستخلصة منها وإنما إعادة النظر فيها وتكييفها.

وتتفاقم هذه المشاكل في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. فالمعلومات عن النتائج التي تسمح بإجراء مقارنات موثوقة عالية التكلفة، والاستثمار اللازم لبناء القدرات قد يكون باهظاً. وغالباً ما تركز هذه البلدان على نتائج الامتحانات بدلاً من عمليات المقارنة على أساس المعايير. فالامتحان الوطني في الأردن، على سبيل المثال، يقيّم كل صف دراسي كل ثلاث سنوات، لكن النتائج لا يمكن مقارنتها عبر الزمن لأن مواد الامتحان تتغير بانتظام. وتتألف التقارير المنشورة في الغالب من جداول وصفية بدون تحليل يتعلق بالسياسات، ولا يحظى المعلمون بأي دعم لفهم النتائج على الرغم من أن الهدف يتمثل في تقديم المساعدة التربوية.

الأدلة على أن المساءلة القائمة على الأداء توفر تعليماً جيد النوعية ليست حاسمة بل مختلطة

من أصل ١٠١ نظاماً تعليمياً جرى استعراضها، هناك ٥١ نظاماً يتيح للجمهور الاطلاع على درجات امتحان الطلاب، منها ١٧ نظاماً يستخدم هذه النتائج لمعاقبة أو مكافأة المدارس والمعلمين. هذا مع إن درجات الامتحان تؤثر فيها بقوة عوامل خارجة عن الإرادة والسيطرة المدرسية.

ولا توجد أدلة واضحة على أن معاقبة المدارس بسبب نتائج الامتحانات تؤدي إلى تحسين التعلم: فالإحصاءات لا تُظهر عادة وجود أي مكاسب إيجابية جراء ذلك وإن وجدت فهي هامشية لا وزن لها. فالقانون المعتمد في الولايات المعنون «حتى لا يفوت الركب أي طفل » الذي يتوعد المدارس ذات الأداء المتدني بالإغلاق لم يحقق سوى نتائج إيجابية هامشية فيما يتعلق بأداء الطالب، وعمّق في المقابل الهوة بين بين السود والبيض على مستوى التحصيل الدراسي وصار يحصر خيار الطلاب التعليمي، ولا سيّما في المدارس ذات الأداء المتدني، في مناهج دراسية ضيقة إذ أعطت المدارس الأولوية للمواضيع المختبرة.

وقد تتعامل المدارس مع نُظم المساءلة القائمة على معيار الأداء بطرق سلبية، فتعمد إلى المخاتلة والمناورة لتجنب العقوبات وذلك على حساب الإصلاحات الطويلة الأجل. ومن ذلك ما تفيد به البيانات من أستراليا وشيلي وجمهورية كوريا وغيرها من البلدان، حيث جرى إعادة تشكيل مجموعة الاختبارات، وتضييق المناهج الدراسية، والتدريس لغرض الامتحان، والغش، ما أثر بشكل غير متناسب على المدارس والطلاب المحرومين.

المنافسة التجارية في مجال التعليم يمكن أن تعمق الانقسام الاجتماعي

تمثل المنافسة إحدى الآليات المحتملة للمساءلة. وخلاصة الأمر هي أنه إذا كان بمقدور أولياء الأمور اختيار المدرسة المناسبة لأبنائهم، فإن هذا الأمر سيحمل المدارس على التنافس وبالتالي تحسين الأداء لجذب الطلاب.

ومن الشروط الأساسية الواجب توفرها لكي يتسنى لأولياء الأمور اختيار المدرسة المناسبة لأبنائهم ولكي يبدأ السوق بالعمل والتنافس، إتاحة المعلومات المدرسية للجمهور وجعلها مفهومة له. ويُلاحظ في العديد من نُظم التعليم في البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي، أن نتائج الامتحانات المدرسية تُنشر على الملأ. أما في البلدان الفقيرة، فإنه ليس من السهل بالنسبة للمستخدمين المستهدفين الحصول على المعلومات وفهمها. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة على سبيل المثال، من النادر ما يتم الحصول على بطاقات الأداء عن طريق الإنترنت، حيث تنخفض نسبة الانتفاع به. وفي كينيا، ٧٢ % من أولياء الأمور يجهلون كيفية استخدام المعلومات بشأن مهارات القرائية والحساب.

وقد اتخذت بعض البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي خطوات استباقية لإنشاء سوق للمدارس. وشهدت السنوات الخمس والعشرون الماضية تنامي واتساع السياسات المتعلقة باختيار المدارس بنسبة تتجاوز الثلثين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن الأدلة تشير إلى أن سياسات اختيار المدارس تفيد السكان الأكثر حظاً. وغالباً ما يستند اختيار أولياء الأمور للمدارس إلى عوامل متنوعة مثل التركيبة الديموغرافية، التي يمكن أن تؤدي إلى انخفاض نسبة التنوع وتعزيز الانقسامات الاجتماعية الاقتصادية. ففي فنلندا، كان اختيار المدارس تتولاه في المقام الأسر المتعلمة التي تفوق أطفالها أكاديمياً. وفي

سانتياغو، في شيلي، اختار واحد فقط من أربعة أولياء أمور طلاب في الصف الأول المدرسة الأرفع أداء، بينما اقتصر اهتمام ما يُقارب ٧٠ % من أولياء الأمور على المدارس من زاوية الانتماء الديني.

ويمكن لبرامج القسائم التعليمية أن توازن الكفة في اختيار المدرسة، إلا أن نتائج تأثيرها على التعليم ملتبسة. فبرنامج كولومبيا الذي يستهدف الأحياء ذات الدخل المنخفض زاد من نسبة الالتحاق بالمدارس الخاصة ومن مستوى التحصيل التعليمي ومعدلات التخرج. غير أن تعميم القسائم والسماح للمدارس برفع رسومها أمر يمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة في الالتحاق بالتعليم دون تحسين أداء الطالب. وقد ارتبط تعميم برنامج القسائم في السويد بتزايد التفرقة والعزل في التعليم المدرسي. وفي شيلي التي لديها نظام طبقي للغاية، شجع نظام القسائم على القبول الانتقائي للطلبة من ذوي التحصيل العالي أو من ذوي الدخل العالي. ولم تسفر الإصلاحات الرامية إلى تحسين الاستهداف في عام ٢٠٠٨ إلى نتيجة تذكر على مستوى تحسين الإنصاف والعدالة.

<u>يمكن للمجتمعات المحلية أن تساعد في رسم السياسات والممارسات المدرسية ورصدها</u>

يمكن للمساءلة الاجتماعية من جانب المجتمعات المحلية والجماعات أن تحسّن من استجابة المدارس وكفاءتها. ويركز الرصد المجتمعي في كثير من الأحيان على البنية التحتية وحضور الموظفين والميزنة، ولكن تأثير التدخلات المجتمعية لا يصبح فعالاً ومستداماً إلا إذا جرت هذه بشكل متكرر ومنهجي. في إثيوبيا، كان للشراكة المجتمعية مع الحكومة لجمع البيانات المدرسية وزيادة الحوار المجتمعي نتائج إيجابية. بيد أن الافتقار إلى الموارد يمكن أن يهدد استدامة هذه المشاريع.

وتشارك الأطراف المعنية داخل المجتمع المحلي في الإدارة المدرسية، التي ترى ضرورة انتقال سلطة ومسؤولية اتخاذ القرار للأطراف المحلية الفاعلة. وقد ساهمت الإدارة المدرسية النحلية بشكل ملموس في تحسين التحصيل التعليمي للطالب وحضوره المدرسي في بلدان منها إندونيسيا والمكسيك. غير أن عدم الرغبة في مشاطرة المسؤولية مع أفراد المجتمع المحلي عرقل بعض الجهود التي تبذلها الإدارات المدرسية المحلية

كما هو الحال في هونغ كونغ بالصين. ويستبعد التمثيل المجتمعي في بعض الأحيان المجموعات المهمشة. وعانت بعض لجان الإدارة المدرسية المحلية في نيبال من سطوة وهيمنة النخبة أو أرباب النفوذ.

المعلمين والمساءلة في التعليم

إضاءة

يتحمل المعلمون المسؤولية الرئيسية عن تعليم وتثقيف الطلاب. وهذا ما يجعلهم محط أنظار مختلف الأطراف المعنية الأخرى، ما يفاقم الضغوط المتنامية التي تواجههم في الكثير من البلدان. ثم إن الطابع المعقد والمتنوع لمهامهم يمكن أن يؤدي إلى أن تتنازع وقتهم مطالب متضاربة، الأمر الذي يعقّد الجهود الرامية إلى مساءلتهم.

توفير تعليم عالي الجودة مسؤولية المعلمين الأساسية

تخصص معظم البلدان جل وقت المعلمين للتدريس. وقد اتسع نطاق التعليم الرسمي في بعض البلدان إلى ما هو أبعد من المواضيع الأساسية ليشمل مهارات مشتركة بين المناهج الدراسية وكفاءات اجتماعية وسلوكية وعاطفية. وقد أمضى المعلمون المشاركون في الدراسة الاستقصائية الدولية للتعليم والتعلم نحو ساعتين في الأسبوع في ممارسة أنشطة خارج المنهاج، وذلك كمعدل يتراوح بين ساعة في السويد وثمان ساعات في اليابان. ويتحمل المعلمون أيضاً مسؤوليات لا يتم غالباً الاعتراف بها أو مكافأتها، ما يؤدي إلى إحباطهم والنيل من حوافزهم.

تقييم المعلمين وفقاً لمعيار جودة التعليم يمكن أن يكون صعباً ويتخذ أشكالاً عديدة

تؤثر ثقة الحكومة والجمهور بمهنة التدريس وثقة المعلمين في عملية التقييم، تأثيراً كبيراً في فعالية نهوج المساءلة. في فنلندا، ينشئ المعلمون سياسات مساءلتهم الخاصة بهم، ما يدل على الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية. ويُلاحظ في المقابل أن الثقة بالمعلمين في اليابان تراجعت في عمليات التقييم الدولية بسبب ضعف الأداء، وأدت زيادة آليات المساءلة الخارجية إلى تحميل المعلمين مسؤوليات إضافية تتمثل في رفع التقارير مما زاد من عبء العمل الملقى على عاتقهم والذي يبلغ أصلاً ٥٤ ساعة في الأسبوع كمعدل.

وكان التدريس التعاقدي في البداية تدبيراً مؤقتاً لمعالجة النقص في المعلمين، ولكن باتت عقود التدريس القصيرة الأجل تستخدم باطراد كآلية للمساءلة في البيئات التي تتدنى فيها الثقة، حيث يمثل تجديد العقد محفزاً لتحسين الأداء. وكثيراً ما يتزامن النقص في المناصب مع زيادة أعباء العمل بالنسبة للموظفين، وانخفاض التمويل العام، وتضاؤل حقوق الموظفين والمنظمة.

عمليات التقييم الرسمية الآلية الأكثر شيوعاً لمساءلة المعلمين

تقوم معظم البلدان باستخدام نهوج متنوعة في تقييم المعلمين. واستخدمت الملاحظات المستقاة من قاعة الدرس مباشرة في تقييم ٩٦ ٪ من المعلمين في البلدان – الغنية في معظمها – التي شاركت في الدراسة الاستقصائية الدولية لعام ٢٠١٣ . ويقوم بإجراء الملاحظات والتقييم عادة مديرو المدارس أو أعضاء الفريق الإداري. ويتنوع استخدام المعلومات المستمدة من قاعة الدرس بحسب مقاصدها. ففي سنغافورة مثلاً، تستخدم المعلومات بشكل أساسي لأغراض تكوينية وتمكينية؛ بينما تستخدم في إسرائيل لأغراض الترقية. وكانت العلامات والتقييمات في الولايات المتحدة غالباً ما تكون ضعيفة في تمييز كفاءة المعلمين. وتتطلب الملاحظات/التقييمات الموثوقة والمفيدة وجهات نظر وآراء سديدة ومدروسة وقابلة للتنفيذ. وأكثر الآراء ووجهات النظر اتساقاً تأتي من مراقبين مدربين من ذوي الخبرة في المواد التعليمية والنهوج التربوية، وبضمنهم الأقران من المراجعين والمستعرضين.

وفي إطار الدراسة الاستقصائية الدولية لعام ٢٠١٣ أفاد ٨٣ % من المعلمين أن استقصاءات الطلاب كانت جزءاً من عمليات التقييم. ويفترض استخدام التقييمات الطلابية أن بمقدور الطلاب التمييز بين التعليم الجيد وما سواه والإفصاح عن ذلك بصدق. وتعتمد موثوقية التقييمات الطلابية اعتماداً كبيراً على الغرض من التقييم وتصميمه ويمكن أن ينال منها أو يقف حجر عثرة في طريقها تحيز الطالب. ففي فرنسا وإيطاليا مثلاً، حاز المعلمون الذين منحوا طلابهم درجات عالية على تقييمات جيدة. وقد يؤثر أيضاً نوع جنس المعلم على موقف الطالب وتصوراته.

وكانت نتائج اختبارات الطلاب أكثر المكونات شيوعاً في عمليات تقييم المعلمين التي جرت في إطار الدراسة الاستقصائية الدولية لعام ٢٠١٣ ، حيث ذكرها ٩٧ % من المعلمين. غير أن نتائج الاختبارات تخضع لتأثير العديد من العوامل، منها المنهاج الدراسي المغطى، وقدرة الطالب، ومشاركة الوالدين، وثقافة المدرسة ومواردها. ولا يمكن لدرجات الطالب ونتائج امتحاناته أن تشكل لوحدها مؤشرات موثوقة وذات مصداقية بشأن فعالية المعلمين وكفاءتهم. فالتقييمات الأكثر دقة هي تلك التي تستخدم مصادر متعددة، الأمر الذي قد يكون صعباً في نُظم التعليم التي تعاني من قلة الموارد.

باتت عمليات تقييم المعلمين تكتسب أهمية متزايدة. ويلاحظ أن أولئك الذين يعتقدون أن هذه المقاربة لعملية المساءلة يمكن أن تخرج بحلول فعالة لمشاكل التعليم يفترضون عادة أن:

أ) جميع الأطراف الفعالة في مجال التعليم متفقة على النتائج المرجوة التي يمكن قياسها بدقة

ب) وأن المسؤوليات محددة تحديداً واضحاً ومعلوماً، وأن الأطراف الفاعلة والمسؤولة لديها القدرة لوحدها على التأثير في النتائج المرجوة

ج) وأن الحوافز المختارة ستدفع في اتجاه تحقيق النواتج المرجوة.

بيد أن الأجر القائم على الأداء له تأثير مختلط على نتائج التعلم ويمكن أن يضر بالمساواة. كما أنه ينحو أيضاً إلى تعزيز بيئة تنافسية من شأنها أن تحد من حوافز المعلم، خلافا لما هو مقصود. وتفيد بعض الدراسات أن هذا الأمر يؤثر سلباً على المعلمات أكثر من المعلمين.

إن عمليات تقييم المعلمين في إطار النُظم التعليمية المعتمدة على الاختبارات الحاسمة أو المصيرية لا تتمتع سوى بقدرة محدودة على تحسين التدريس. ثم إن الافتقار إلى آراء ووجهات نظر عملية قابلة للتنفيذ والتركيز على الرصد دون التحسين، أمر يمكن أن يحد من رضا المعلم ويحمل الكثيرين على رؤية التقييم كمجرد مهمة إدارية.

نُظم التعليم التي تركز على المساءلة لا تعدّ المعلمين إعداداً كافياً

هناك اتجاه واضح لتحويل المسؤوليات التعليمية والإدارية إلى المدارس. وهذا الأمر، إلى جانب اعتماد نُظم قوية للمساءلة، يزيد من عبء العمل ويتطلب مهارات إضافية من جانب المعلمين وقادة المدارس، ما يمكن أن يؤدي إلى التظلم والشكوى. ففي المملكة المتحدة، أفاد ٥٦ % من المعلمين أن جمع البيانات وإدارتها عملية لا لزوم لها.

ويحتاج المعلمون إلى مهارات خاصة لتقييم أداء الطالب وتحليل البيانات واستخدامها لتعزيز وإغناء عملية التعليم والتوجيه. ولكن يرى الكثير من المعلمين أنهم لا يتمتعون بالاستعداد الكافي لجمع البيانات. وقد وجدت دراسة في الولايات المتحدة أن ثلثي المعلمين يفتقرون إلى إمكانية استخدام البيانات لتحسين التعليم ويجدون غالباً أن الكمية مفرطة.

وهناك الكثير من البلدان العالية الدخل التي باتت تدمج على نحو متزايد بيانات محو الأمية في برامج إعداد المعلمين ومديري المدارس وتطويرهم المهني. غير أن هذه البرامج تنحو إلى التركيز على فهم التقارير، والقليل منها فقط يتضمن توجيهات للمعلمين المتدربين بشأن استخدام البيانات لأغراض التدريس. كما أن هذه البرامج تركز في كثير من الأحيان على التكنولوجيا بدلاً من البيانات الخاصة بمهارات القرائية.

ومن شأن التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية جمع البيانات أن يخفف من العبء الواقع على عاتق المعلمين ومديري المدارس. غير أن الاتجاه المتزايد لاستخدام البيانات المتعلقة بإدارة التعليم يطرح قضايا أوسع نطاقاً. أولاً، إن الفكرة القائلة بأن عملية تحسين التعلم يمكن برمجتها تتجاهل الجوانب الاجتماعية والثقافية للتعليم.

ثانياً، إن التركيز على نتائج التعلم التي يمكن رصدها يفيد في المقام الأول نظام المساءلة، الذي يقوم على مجموعة ضيقة جدا من مخرجات التعلم. لذلك، على الرغم من فائدة البيانات فإن من الضروري تجنب التعامل معها وفقاً لقيمتها الظاهرية. وينبغي أن يكون هناك المزيد من التركيز على استخدام البيانات بصورة تشخيصية وتحليلية.

بمقدور المساءلة المهنية أن تشكل ثقافة التعليم

تُصمَّم المساءلة المهنية بمشاركة المعلمين وتعتمد على خبراتهم ومهنيتهم. وإن نُظم التعليم التي تعتمد المساءلة المهنية تنبثق عموما من ثقة الجمهور في أن مهنة التعليم قادرة على توفير تعليم عالي الجودة.

يُعتبر التعلم من الأقران إحدى الوسائل التي يمكن بفضلها تحسين التعليم. وتوفر مجتمعات التعلم المهني، التي توجد عادة في البلدان المتوسطة والعالية الدخل، بنية للتعلم التعاوني القائم على تشاطر الدروس مع الأقران. ويستخدم نموذج «دراسة الدرس »، المستخدم في أستراليا وهونغ كونغ بالصين واليابان وسنغافورة والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، التخطيط التعاوني والمراقبة والتحليل والتنقيح لتحسين إيصال الدرس وتعلم الطالب. وفي إنجلترا، شجع نموذج «دراسة الدرس » المخاطرة التعليمية وقلل من مشاعر العزلة لدى المعلمين. ويتطلب التعلم الفعال من الأقران استقلالية المعلم والكثير من الوقت وتخصيص الموارد اللازمة.

لدى معظم البلدان مدونات لأخلاقيات مهنة التعليم وضعها المعلمون لتكون مبادئ توجيهية للالتزام والانضباط الذاتي بموجب المعايير المهنية. وأظهر استعراض لمدونات أخلاقيات المهنة في ٢٤ بلداً أن الكثير من المعلمين يجهلون وجودها. ثم إن الافتقار إلى آليات إنفاذ واضحة يمكن أيضاً أن يعوق الكفاءة. كما أن آليات الإبلاغ والعقوبات لا تُحدّد دائماً. وينبغي تدريب أولئك الذين يقيمون سوء السلوك.

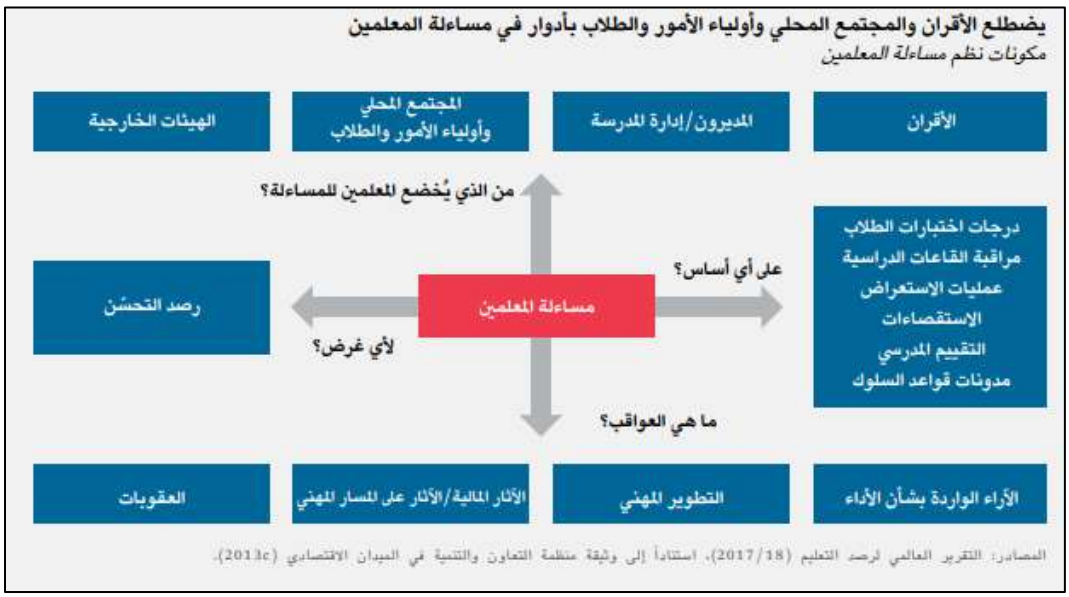

يمكن للمواطنين الإسهام في عملية مساءلة المعلمين

يمكن للرصد المجتمعي أن يكون مفيدا بشكل خاص في معالجة ظاهرة تغيب المعلمين. ومن ذلك ما يُلاحظ في أوغندا حيث خفضت بطاقات الأداء التي صممتها المجتمعات المحلية من نسبة غياب المعلمين. مع هذا، لا ينبغي التعويل كثيراً على أولياء الأمور في مساءلة المعلمين، إذ يفتقر تحركهم في هذا المضمار إلى الاستدامة. ففي كينيا، تبخرت مكاسب التعلم التي تحققت بفضل رصد الآباء والأمهات للمعلمين وتقييمهم بعد عام من انتهاء عملية الرصد والتقييم.

وبات استخدام التكنولوجيا لمراقبة المعلمين يتفشى أكثر فأكثر في نُظم التعليم، وذلك على الرغم من المخاوف بشأن الثقة والتدخل. وقد رصدت باكستان حضور أكثر من ٢١٠.٠٠٠ من موظفي التعليم في ٢٦.٢٠٠ مدرسة عن طريق الإحصاءات الحيوية. وجرى اعتباراً من شباط / فبراير ٢٠١٧ معاقبة ٠٠٠ ٤٠ معلم غائب و ٠٠٠ ٦ متهرب. وهناك الآلاف من قاعات الدرس في الصين تبث ما يدور فيها بثاً مباشراً ليتسنى للآباء والجمهور مراقبة ممارسات التدريس وسلوك الطلاب وإبداء الملاحظات بهذا الشأن. وهناك من ينتقد هذا النهج على اعتبار أن الرقابة المستمرة تنتهك حق المعلمين والطلاب في الخصوصية وأنها يمكن أن تؤثر سلبا على التعليم.

وقد تتأثر عملية رصد المعلمين بالوضع الاجتماعي – الاقتصادي، والقدرات الفردية، ومواقف المعلمين. ومن الملاحظ أن الآباء من الفئات المحرومة والمهمشة غالباً ما يفتقرون إلى المهارات والمعرفة أو الثقة بالنفس للتفاعل مع المعلمين. ويتطلب نجاح عملية الرصد هذه مشاركة أفراد المجتمع المحلي والمعلمين على حد سواء في تحديد المعايير وتصميم آليات المساءلة، وفق أدوار ومسؤوليات محددة بوضوح.

أولياء الأمور والطلاب والمساءلة في التعليم

إضاءة

تُحمِّل سياسات المساءلة عادة الحكومات والمدارس والمعلمين مسؤولية إنفاذ الحق في الحصول على تعليم عام جيد النوعية. ولكن بما أن التعليم هو مسعى مجتمعي مشترك، فإن أولياء الأمور والطلاب لهم دور مهم يتعين القيام به. فالآباء مسؤولون عن توفير بيئة منزلية وتوفير الدعم لأبنائهم من حيث الحضور المدرسي والجهد من أجل التعلم والتحصيل المعرفي والسلوكية الصحيحة. ويتحمل الطلاب قدراً أكبر من المسؤولية المتعلقة بالجهد والسلوك مع تقدمهم بالعمر.

تنص القوانين الخاصة بالتهرب من المدرسة على فرض عقوبات على أولياء الأمور والطلاب

يُعتبر التهرب من المدرسة – أي الغياب غير المرخص به من المدرسة – مشكلة شائعة على المستوى العالمي. وقد ذكر الاستقصاء العالمي عن الصحة المدرسية الذي شمل ٣٣ بلداً أن واحداً من بين كل ثلاثة مراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة أفاد بأنه تهرب من المدرسة في الثلاثين يوماً الماضية، وتتراوح هذه النسبة بين ٢٠ % في البهاما وأوروغواي وإلى أكثر من ٤٠ ٪ في الكويت وعُمان وتوكيلو. وللتهرب من المدرسة تداعيات سلبية على المدى القصير والطويل بالنسبة للطلاب؛ إذ ترتبط هذه الظاهرة بالرسوب المدرسي والتسرب والتورط بأنشطة مخالفة للقانون.

وتتجلى ظاهرة التهرب من المدرسة بشكل أوضح لدى الطلاب من الفئات المحرومة والمهمشة. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة متعددة الأبعاد وتتضافر فيها عوامل مختلفة، إلا أن دور أولياء الأمور يُعتبر مهماً في التخفيف من وطأتها وتداعياتها.

ولدى الكثير من البلدان قوانين خاصة بالتهرب تحمِّل أولياء الأمور مسؤولية ضمان الحضور المدرسي لأبنائهم، وتفرض عقوبات في هذا الصدد أكثرها شيوعاً الغرامة المالية، وأقلها شيوعاً العقوبات الجنائية التي تفرضها بضعة بلدان. وأكثر الفئات تضرراً من العقوبات هي الأسر المنخفضة الدخل والنساء اللواتي يترأسن معظم الأسر المعيشية ذات العائل الواحد.

يتضح مما تقدم أن القوانين الخاصة بالتهرب من المدرسة ينبغي أن تكون مشفوعة ببنية تساعد على الوقاية من هذه الظاهرة. ومن ذلك تعزيز مسؤولية أولياء الأمور من خلال فهم وتحسين العلاقة بينهم وبين المدرسة، مثلما تبين الشواهد من أستراليا وفرنسا وإيرلندا.

يقوم أولياء الأمور والطلاب بدور أساسي في تعزيز بيئات آمنة للتعلم

يحتاج الأطفال والمراهقون إلى الشعور بالأمان والدعم في بيئاتهم التعليمية. وللطلاب، بوصفهم شركاء فاعلين في خلق هذه البيئة، مسؤولية التصرف على نحو مسؤول يكفل للآخرين حق التمتع بهذا الأمان والدعم وعدم حرمانهم منه.

وباتت المدارس تستخدم أكثر فأكثر مدونات سلوك لتعليم الأطفال استراتيجيات مقبولة للتفاعل. وقد أثبتت هذه المدونات فعاليتها في الحدّ من العنف المدرسي. وتستخدم معظم هذه المدونات في أوروبا وأمريكا الشمالية، ثم صار هذا النهج يعتمد أيضاً في بلدان آسيوية، مثل سنغافورة.

بالإضافة إلى قواعد واضحة ومتسقة ومعايير تأديبية للطلاب، تشكل الاجتماعات والدورات التدريبية لأولياء الأمور عنصراً مهما في تخفيض نسبة العنف المدرسي. كما يساهم أولياء الأمور في تنمية علاقات أبنائهم مع أقرانهم بشكل مباشر (مثلاً من خلال مساعدة الأطفال على تنمية مهارات التعامل مع أقرانهم) أو غير مباشر (ومن ذلك عن طريق مواقف أولياء الأمور).

ويُلاحظ في الولايات المتحدة أن البيئات المنزلية التي ينتقد فيها الآباء والأمهات أطفالهم بلا مبرر، ولا يفرضون سوى قواعد قليلة، ويعاملون أطفالهم معاملة سيئة، ويمارسون العنف حيال بعضهم البعض، تؤدي إلى زيادة حالات البلطجة في المدارس. في المقابل تدل الشواهد من مصر والمغرب وتونس أن زيادة تشجيع الوالدين والدعم العاطفي والاتصال بين الوالدين والطفل قد ارتبط بانخفاض احتمال تعرض الطلاب للعنف والترهيب من جانب أقرانهم.

القطاع الخاص والمساءلة في التعليم

إضاءة

توفر الأطراف الفاعلة من القطاع الخاص الساعية إلى الربح التعليم الأساسي والخدمات الفرعية أو المساعدة مثل برامج التغذية والمواد التعليمية. وبالنظر لتأثير هذه الأطراف ودورها في مجال التعليم، فإن محاسبتها يجب أن تكون فعالة.

تتطلب برامج التغذية المدرسية الفعالة إخضاعها للرقابة الحكومية

تعتبر الوجبات المدرسية أكثر أشكال الرعاية الاجتماعية انتشاراً في العالم حيث ينتفع بها واحد من كل خمسة أطفال يومياً. ويُعهد في العديد من البلدان إلى الشركات الخاصة بتوفير هذه الوجبات كليا أو جزئياً. ولكي يكون التعاقد مع هذه الشركات الخاصة مجدياً وفعالاً، لا بد من تحديد مسؤوليات الحكومة والمزودين تحديداً واضحاً مع توفر الشفافية والتمويل الكافي.

ويساعد الرصد الحكومي الفعال على ضمان انتفاع الطلاب المحتاجين والفقراء بالوجبات المدرسية واستهدافهم من قبل مزودي الخدمات الغذائية. وهناك مثلان من شيلي وغانا حيث يتولى القطاع الخاص حصراً تزويد المدارس بالوجبات الغذائية: ففي شيلي، يخضع برنامج التغذية لمراقبة جيدة ويستهدف الطلاب الفقراء، بينما يختلف الحال في غانا حيث لا تنتفع الفئات الفقيرة بالوجبات الغذائية كما يجب بسبب عدم استهدافها بشكل سليم، علاوة على تفشي التدخل السياسي على نطاق واسع وعدم كفاية التمويل الحكومي لعملية الرصد.

الدروس الخصوصية يمكن أن تؤثر سلباً على الإنصاف في التعليم

تمثل الدروس الخصوصية ظاهرة عالمية تشمل على أقل تقدير نصف طلاب المدارس الثانوية المستقصاة في بلدان متنوعة مثل أذربيجان والصين وإسبانيا. في جمهورية كوريا، تُقدّر نسبة التلاميذ في المرحلة الابتدائية الذين تلقوا في عام ٢٠١٤ دروساً خصوصية ٨١ %، أما نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية الذين تلقوا مثل هذه الدروس في نفس الفترة فتقدر بنحو ٥٦ % . ومن المتوقع أن يتجاوز السوق العالمي ٢٢٧ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٢ . ويمكن للدروس الخصوصية أن تزيد من إجهاد الطلاب وتضغط على ميزانيات الأسر المعيشية.

أما دور الحكومات في هذا الصدد فيقوم أساساً على تشجيع المساءلة من خلال توفير معلومات للمستهلكين، وعقد الشراكات مع المدارس والعمل مع نقابات المعلمين لوضع المعايير. وتشترط هونغ كونغ في الصين على المراكز التعليمية الحصول على تراخيص وتوفير المعلومات للعملاء. كما تعمل على تعزيز الشفافية من خلال نشر قائمة على الإنترنت بأسماء المراكز المسجلة وملاحقة المراكز غير المسجلة وإحالتها إلى القضاء.

إن السماح للمعلمين بإعطاء دروس خصوصية يمكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح. في النيبال، لا يغطي المعلمون الدروس كلها في المدرسة من أجل زيادة الطلب على الدروس الخصوصية. وعند النظر في الأمر

من زاوية أخرى نجد أن الكثير من المعلمين يقدمون دروساً خصوصية بسبب تدني مستوى رواتبهم وعدم توفر الوقت الكافي للتعليم. وتوجد في بعض البلدان لوائح تنظِّم مشاركة المعلمين في إعطاء الدروس الخصوصية. ومن ذلك مدونة أخلاقيات المعلمين لعام ٢٠١٠ في جورجيا التي لا تشجع المعلمين على إعطاء دروس خصوصية لطلابهم، وتحظر اليابان على المعلمين المتفرغين إعطاء دروس خاصة. وعلى النقيض من ذلك، يُسمح للمعلمين في أوزبكستان بإعطاء دروس خاصة لطلابهم.

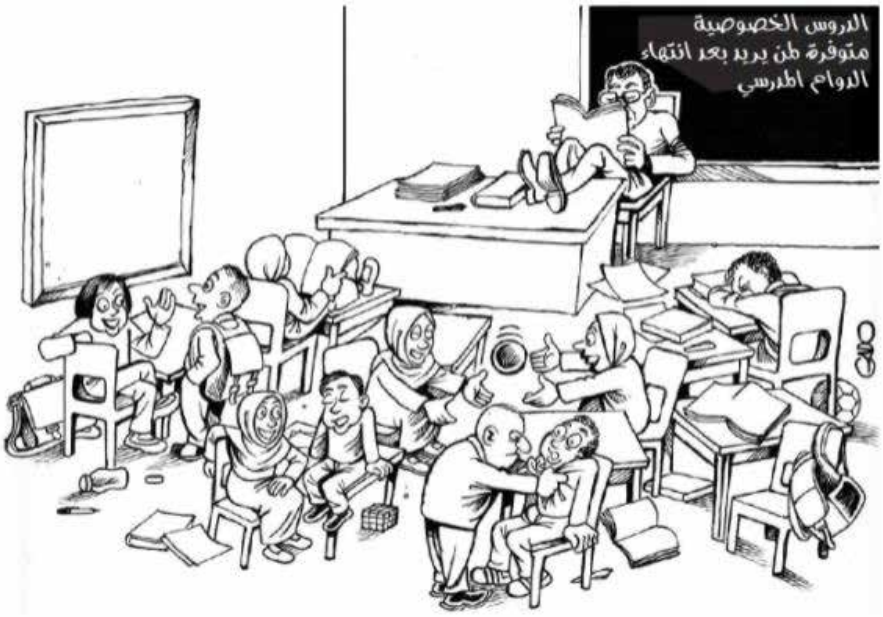

الوحدة الثالثة: المشاركة والانخراط المجتمعي

موضوعات الوحدة:

- المشاركة المجتمعية
- نشأة المشاركة المجتمعية
- أهمية المشاركة المجتمعية
- معوقات المشاركة المجتمعية
- أشكال المشاركة المجتمعية
- أنواع المشاركة المجتمعية
- المشاركة المجتمعية في التعليم
- المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم
- خطوات المشاركة المجتمعية في التعليم
- التحديات والقيود للمشاركة المجتمعية في التعليم
- مؤشرات نجاح مقترحة للمشاركة المجتمعية في التعليم

تمهيد

تبدأ هذه الوحدة بمجموعة من المفاهيم والممارسات التي تمهد للمشاركة والانخراط المجتمعي، حيث يعتمد النجاح في اقامة المشاريع التنموية اللازمة لبناء المجتمع الي عوامل عديدة ومن أهمها سلامة التخطيط وحضور المشاركة المجتمعية والتي أصبحت تعتبر حجر الأساس في مشاريع التنمية، حيث أن هذا المفهوم مسلم به في أدبيات التخطيط منذ سبعينات القرن العشرين، وقد ظهر لأول مرة في قانون تخطيط المدن في بريطانيا عام ١٩٤٧ والذي ينص علي ضرورة التشاور والتحاور مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية لأي مشروع وهو ما دفع بالهيئات التخطيطية في العديد من الدول الي تخصيص جزء من ميزانية المخططات لتفعيل برامج المشاركة المجتمعية في التخطيط بالإضافة الي جعلها من ضمن متطلبات اصدار التراخيص واعتماد المخططات .وهذه المشاركة تحقق مصلحة متبادلة ونتائج ايجابية للفرد والمجتمع علي حد سواء فهي تنمي الشعور بالمسئولية وتزيد ثقة المواطنين في مؤسساتهم المحلية. هذا بالإضافة الى استفادة البلديات من خبرة ممثلي المجتمع والذين لهم قدرة واضحة على ادراك مسببات مشاكلهم الحضرية، كما أن اشراك المجتمع في عملية التخطيط يسهل علي البلدية اقناع المجتمع بقبول برامجها التخطيطية في ظل أجواء ديمقراطية حقيقة تكفل لأفراد المجتمع كافة حق المشاركة في اتخاذ القرار بخصوص بيئتهم المعيشية دون استثناء أو اقصاء لأي فئة كانت.

أهداف الوحدة – يكون المشارك في نهاية الوحدة قادرا على:

- تعريف المشاركة المجتمعية
- توضيح أهمية المشاركة المجتمعية
- تحديد معوقات المشاركة المجتمعية
- توضيح أشكال وأنواع المشاركة المجتمعية
- تعريف المشاركة المجتمعية في التعليم
- تحديد المبادئ الرئيسية للمشاركة الاجتماعية الفعالة
- تنظيم خطوات المشاركة المجتمعية في التعليم

المشاركة المجتمعية

يشير مفهوم المشاركة المجتمعية إلى اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدمًا من الديمقراطية . والمشاركة المجتمعية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك السكان اشتراكا فعليًا بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية .والمشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصًا الجماعات الأقل حظًا والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في اختيار واعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصًا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة.

والمشاركة المجتمعية هي احدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، يمكن من خلالها الاسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشئون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية، والديمقراطية والعدل الاجتماعي والمساواة بين جميع المواطنين .وبالمشاركة يتم تحريك همم وطاقات المواطنين للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية .أما في سياق العمل المحلي فان عملية التشاور والحوار مع المواطنين هي عملية مكملة للإدارة الحديثة وتكريس مبادئ الحكم الرشيد بحيث تقوم على التواصل بين الهيئة المحلية والمجتمع وتعتمد على تبادل المعلومات بين الطرفين وتقديم مدخلات من المواطنين بشأن قضية ما قبل اتخاذ الهيئة قرارات بشأن تلك القضية أو وضع السياسات أو تحديد اتجاه لأخذ القرار.

أيضا، تعرّف المشاركة المجتمعيّة على أنّها مصطلح يُستخدم للإشارة إلى مجموعة الطرق التي تتبعها مؤسسات المجتمع المدنيّ للمُساهمةِ في الربطِ بين أفراد المجتمع الواحد، وخصوصاً من هم بحاجة إلى توفيرِ المُساعدة لهم سواءً في مجالِ الصحة، أم التعليم، أم غيرها من المجالات الأُخرى، كما تُعبّر المشاركة المجتمعيّة عن الوسائل التي تهدف إلى تعزيزِ دور التعاون الاجتماعي بين سُكان الحي، أو المنطقة، أو المجتمع الواحد بهدفِ تحفيز المشاركة في العديدِ من المجالات التي توفر خدماتٍ للمجتمعِ المحلي، مما يساهمُ في تغييره تغييراً إيجابياً، وتطويره نحو الأفضل.

نشأة المشاركة المجتمعيّة

تعودُ نشأة فكرة المشاركة المجتمعيّة إلى عام ١٨٩١م، والتي تم إقرارها ضمن مواد القانون البريطانيّ كنصٍ من النصوص التي تساهمُ في المحافظة على دعم دور الجمعيّات، والمؤسسات الخيريّة التي توفر دعماً لأفراد المجتمع، ثمّ أصبحت هذه الفكرة من الأفكار التي انتشرتْ في العديدِ من دول العالم التي اعتمدت عليها في تعزيز العلاقات الاجتماعيّة بين السكان، حيث ساهم تطبيق المُشاركة المجتمعية في علاجِ العديد من المشكلات التي كانت تواجه البلديّات، والسلطات الإداريّة التي لم تستطع إيجاد حُلول مناسبة لها، فاعتمدتْ على فكرة نشر المشاركة المجتمعيّة بين أفراد المجتمع، ممّا ساهم في ابتكار حُلول كثيرة ساعدتْ على نمو المُجتمعات، والتخلص من الآثار السلبيّة الناتجة عن المشكلات الاجتماعيّة، مثل البطالة، والفقر، وغيرها من المشكلات الأخرى.

أهمية المشاركة المجتمعيّة

- تساهم في دعمِ الأفراد في المجتمع، والتعزيز من التنمية المجتمعيّة في العديدِ من المجالات، مثل: التعليم.
- تساعدُ الأفراد على الوصولِ لحلول منطقيّة للأزمات التي تحدث في المجتمع.
- تعزز التعاون الفعّال بين كافة السكان.
- تدعمُ انتماء الأفراد لمجتمعهم ووطنهم.
- تساهمُ في توفيرِ التكافلُ الاجتماعيّ من خلال تقديم مساعداتٍ للأفرادِ الذين يُعانون من الفقر.
- تساندُ السلطات المحليّة، والبلديّة في القيام بمهامها في المجتمع.

معوقات المشاركة المجتمعيّة

- ضعف الحافز الرئيسيّ للتعاون بين الأفراد في المجتمع الواحد، مما يؤدي إلى ضعف في العلاقات الاجتماعيّة بينهم.
- غياب الدور التوجيهيّ للهيئات الاجتماعيّة التي تساعدُ على توعيةِ الأفراد بضرورة المشاركة المجتمعيّة.
- انعدامُ التطبيق الفعليّ للنشاطات الاجتماعيّة بين أفراد المجتمع الواحد، مثل: تخصيص يومٍ لتنظيف المرافق العامة.
- عدم وجود متابعةٍ دائمة من قبل السلطات الإداريّة للحالة الاجتماعيّة السائدة في المجتمع.
- اختلاف الثقافة الاجتماعيّة السائدة بين أغلب أفراد المجتمع، والتي تظهرُ بوضوحٍ في طبيعةِ الحياة الفرديّة للأسر، والتي تنتج عن انتقال أفرادٍ جُدد للعيش في مجتمعاتٍ تختلفُ عن مجتمعاتهم السابقة.
- غياب المشاورة بين أفراد المجتمع الواحد، والاعتماد على المركزيّة في اتخاذ القرارات.

أشكال المشاركة المجتمعية

تتضمن المشاركة المجتمعية توفير البيانات والمعلومات المهمة للجمهور حول الموضوع المحدد للمشاركة، ومن ثم طلب مشورتهم حول الجوانب المخطط لها مسبقا والاستفادة منها في اتخاذ القرار المناسب، ويمكن أن يتم تنفيذ هذه العملية بمختلف طرق التواصل التي تتبعها المؤسسة:

١. عقد لقاءات المشاورات العامة بين المؤسسة والمجتمع.
٢. إجراء الدراسات واستطلاعات الرأي عبر إجراء المقابلات وجها لوجه أو عن طريق المقابلات الهاتفية أو الاستمارات الإلكترونية.
٣. جلسات النقاش المركزة التي تنفذ مع عينة محدودة من المجتمع.
٤. تنظيم زيارات ميدانية للمسؤولين للتفاعل مع الأطراف المعنية من المجتمع.
٥. إقامة المحاضرات حول موضوعات محددة.
٦. عقد المؤتمرات الصحفية واللقاءات الإعلامية الدورية.

أنواع المشاركة المجتمعية

تأخذ المشاركة المجتمعية مجموعة متنوعة من الأشكال الا انها تتركز عموما في اربعة انواع تتلخص على الشكل التالي:

١. إشراك المجتمع مع التركيز على تنمية المجتمع أو بناء المجتمع
٢. مشاركة المجتمع في التشاور و اتخاذ القرار
٣. المشاركة المجتمعية التي تساعد المنظمات والمؤسسات على تحسين تقديم خدماتها أو تحقيق أهدافها.
٤. المشاركة المجتمعية كجزء من حركات التغيير الاجتماعي أو كجزء من عمل المنظمات المجتمعية التطوعية.

المشاركة المجتمعية في التعليم

يمثل التعليم أهمية كبرى لجميع شعوب العالم لكونه الإستراتيجية القومية الأضمن للرقي الاجتماعي الساعي لبناء حضارة أو شخصية قومية مميزة تخضع لألوان شتى من التأثيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرى التربويون أن أحداً لا يستطيع أن يوجه مسيرة التنمية في دول العالم الأقل نمواً إلى درجة عالية من الفاعلية إلا بمشاركة مجتمعية حقيقية، ولذا أصبحت المشاركة المجتمعية في التعليم ضرورة ملحة من دونها لا تستطيع المدرسة أن تحقق أهداف المجتمع وطموحاته، فالمدرسة بطبيعتها لا تعمل في عزلة عن الظروف والعوامل المجتمعية التي تحيط بها، ولكنها جزء من المجتمع تنفعل به وتتفاعل معه، ومن ثم فإنه يجب أن تستفيد من خدمات المجتمع المادية والبشرية، وتقدم له ما لديها من إمكانات مادية وبشرية للمساهمة في حل المشكلات وإصلاح التعليم وتطويره.

ومنذ انتشرت ثقافة الاهتمام بضبط الجودة في المؤسسات التعليمية انطلاقا من النظر إلى التعليم باعتباره سلعة كغيره من السلع لا بد له أن ينافس، وأن يسعى إلى إرضاء مستهلكي تلك السلعة من الطلاب والمجتمع والدولة، أصبح أولياء الأمور والطلاب يرغبون في الحصول على أفضل المؤهلات للحصول على الفرص الوظيفية التي تتناقص متأثرة بازدياد عدد الخريجين وقلة فرص العمل، وأولياء أمور الطلاب – بطبيعة الطموح الإنساني المشروع - يتطلعون إلى أفضل تأهيل لأبنائهم، أما الحكومات الوطنية فإنها تسعى لإنجاز مخرجات تعليمية متميزة تمكنها من إنجاح خططها التنموية، فالتعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية والإصلاح والتقدم، وهو الوعاء الرئيسي لتحقيق تنمية الموارد البشرية التي هي عماد عمليات التنمية في أي مجتمع.

ويتفق أكثر التربويين على أن التقاعس عن النهوض بمخرجات التعليم يترتب عليه ظهور البطالة في صفوف المتعلمين، وانخفاض المستوى المعيشي لعدد كبير من الأسر، وعدم الارتباط بين تخصصات التعليم ومتطلبات سوق العمل وإذا كان التعليم الجيد مسؤولية كل فرد، فإن الحرص على تقوية أواصر المشاركة المجتمعية بين المدرسة والأسرة وأفراد المجتمع المحلي المحيط بها ومؤسساته المختلفة أصبح ضرورة عصرية؛ ضمانا لشعور الجميع بأن المدرسة امتداد طبيعي للأسرة، وأنها تسعى لتحقيق طموحات كل أفراد المجتمع، كما أنه من غير المنطقي أن تقف المؤسسة التعليمية بمفردها تواجه التحديات وتتحمل المسؤوليات فمن الضروري دعم المجتمع كافة للمؤسسات التعليمية في صورة مشاركة مجتمعية من كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني بتنظيماته وجمعياته الأهلية وأصحاب الأموال والأعمال وأولياء الأمور القادرين وغيرهم من المواطنين

ورغم تعدد المداخل؛ لتحقيق الإصلاح المدرسي: (مدخل اللامركزية – مدخل معايير الجودة – مدخل المشاركة المجتمعية – مدخل الإصلاح المتمركز حول المدرسة) فإن مدخل المشاركة المجتمعية يقف في مقدمة تلك المداخل بوصفه من أهمها إن لم يكن أهمها على الإطلاق من حيث كونه يشجع على اندماج المجتمع بشكل حقيقي في جهود إصلاح وتطوير المدرسة، فهناك أدوار ومسؤوليات محددة تقع على عاتق مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، والمجتمع المحلي.

من هنا أصبحت المشاركة المجتمعية في التعليم ضرورة بناءة، فهي تستطيع أن تمدنا بالطاقة الفاعلة التي يمكن من خلالها أن نواجه تحديات الفترة الحالية، والقضاء على الفجوة بين الموارد المتاحة والطموحات الهائلة التي يمكن تحقيقها، وأشارت وزارة التربية والتعليم إلى أن فكر المشاركة المجتمعية يتناغم مع فكر

مؤسسي النظريات التربوية الذين آمنوا بالديمقراطية في التربية، وهي معيار تقاس به النظم الديمقراطية ولأن التعليم قيمة مجتمعية لا تحل إلا بالمشاركة الجماعية، وإصلاح أمره مسؤولية الجميع، فإحداث التطوير في نظام التعليم يجب أن يتم من خلال الجهود الجماعية لأفراد ومؤسسات المجتمع.

المبادئ الأساسية للمشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم

بناء الثقة والحفاظ عليها

إن بناء الثقة والحفاظ عليها هو الأساس لجميع العلاقات المثمرة والمفيدة للطرفين. تنطبق أهمية بناء الثقة على جميع الأطراف المشاركة في البيئة المدرسية ، بما في ذلك الثقة بين الأطراف الخارجية والمجتمع وبين ممثلي المجتمع وأفراد المجتمع ككل. تتولد الثقة عندما تظهر المصداقية والشفافية في جميع مراحل تطوير العلاقة.

يتم إنشاء المصداقية بشكل أفضل من خلال التواصل الواضح والتشاور المنتظم والمتابعة الموثوقة. مع وجود هذه العناصر في مكانها ، يكتسب أعضاء المجتمع الثقة في أنه سيتم التعامل معهم بأمانة ويمكن أن يعتمدوا بشكل معقول على مصداقية ما يقال لهم. إن ترسيخ مصداقية جميع الشركاء بهذه الطريقة أمر ضروري للحفاظ على الحافز والمشاركة بين المشاركين. وعلى العكس من ذلك ، فإن الافتقار إلى المصداقية ، ولا سيما الافتقار إلى متابعة الاتفاقات المبرمة ، هو سبب شائع لانخفاض المشاركة فجأة.

الشفافية تشمل الانفتاح على النوايا والدوافع وكذلك العمليات والموارد. حددت مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالثقة خمسة عوامل مشتركة للثقة: الإحسان (النية لرؤية القضية والحلول الممكنة من وجهة نظر المجتمع) ، والموثوقية ، والكفاءة ، والقدرة على التنبؤ (الصدق) ، والشفافية.

الشيء المهم في كل هذه العملية هو ضمان الشفافية والوضوح. وهذا يتطلب مبادئ توجيهية وقواعد وأطر عمل واضحة ومرنة للتعاون والمشاركة ؛ حوار مفتوح ، وردود فعل صريحة ، وقنوات واضحة للتواصل ونقل المعلومات بين المشاركين ؛ ولكل من المشاركين ، سياسات وإرشادات ومعايير محددة بوضوح (ومكتوبة) فيما يتعلق بالمهام والوظائف ، والحقوق والمسؤوليات ، والقيود والموارد ، والإجراءات والصيغ لإعداد التقارير والمحاسبة.

مبادرات التعليم مدفوعة بقيادة المجتمع

لقد ثبت أن الجهود المبذولة لتحسين البيئة المدرسية التي تنشأ عن المجتمعات نفسها وتقودها تؤدي إلى ملكية حقيقية واستدامة طويلة الأجل. يمكن لطرف خارجي في كثير من الأحيان مساعدة المجتمع في التعرف على خياراته أو فرصه لتحسين جودة التعليم. تكون هذه المساعدة أكثر فاعلية ، مع ذلك ، عندما يخدم الطرف دور الميسر فقط ولا يُنظر إليه على أنه يتحكم في العملية أو يكون توجيهًا. يجب استشارة المجتمعات من خلال عملية تحترم معتقداتهم وثقافتهم وتطلعاتهم. يجب استخدام الأساليب التي تمكن الأصوات المختلفة داخل المجتمع (على سبيل المثال ، كبار السن والقادة والنساء والرجال والأطفال وأصحاب الممتلكات) لتقييم الوضع الحالي والتوقعات ووضع هدف مشترك.

الشراكات لزيادة الوصول إلى التعليم وجودته الشاملة

في شراكة شاملة ، يسعى الشركاء بنشاط إلى إشراك جميع الفئات في المجتمع ، مع التركيز بشكل خاص على إشراك النساء والفئات المهمشة الأخرى ، مثل الأقليات العرقية أو الدينية ، أو اللاجئين. على الرغم من أن أي مبادرة تعليمية تسعى بطبيعة الحال إلى إشراك أولياء الأمور ، إلا أنه يتم أحيانًا نسيان أفراد المجتمع الآخرين. يمكن لأفراد المجتمع الذين ليسوا بالضرورة آباء (مثل القادة الدينيين والشباب وممثلي القطاع الخاص) أن يشاركوا بشكل مفيد في جهود التعليم. يوفر الإدماج والمشاركة الحقيقيان فرصًا جوهرية وذات مغزى ليست مجرد تمثيلية. لا يؤدي هذا النوع من الدمج إلى زيادة الدعم للمبادرة التعليمية فحسب ، بل يمكن أن يكون له أيضًا تأثير على البيئة التي يعيش فيها الأطفال ، وغالبًا ما يؤدي إلى تغيير المواقف حول التعليم والفرص للمجموعات المستبعدة سابقًا.

التعاون مع الحكومة المحلية والتواصل لتعزيز استدامة البرامج

غالبًا ما تعتمد الاستدامة طويلة المدى للتحسينات التعليمية على تعاون القادة المحليين. يمكن أن يضمن التنسيق مع الحكومة المحلية وقادة المجتمع ، وكذلك مع المنظمات العاملة في المنطقة ، الاستمرارية وتجنب التعارضات المتصورة مع المبادرات الأخرى في نفس المجتمع. إن إشراك ممثلي الحكومة المحلية في فرص التدريب يمكن أن يسهل إدراكهم للدور القابل للتطبيق للمجتمع في تعزيز ليس فقط جودة التعليم ولكن أيضًا الاحتياجات التنموية الأخرى للمجتمع. من المهم بنفس القدر أن يتم تشجيع المجتمعات على تعزيز المساءلة من مقدمي الخدمات ، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية في محاولة لضمان التنمية والاستدامة.

العلاقة بين الأطراف الفاعلة عادلة

تسعى الأطراف الفاعلة إلى الدخول في شراكة حقيقية من أجل الصالح العام ، حيث لا يسعى أي منهم إلى استخدام الآخر لصالحه. يتم البحث عن الآراء والأفكار والحلول والنقد ، واحترامها والعمل على أساسها. يمكن أن يكون هذا تحديًا خاصًا في المدارس لأن هياكل السلطة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأولئك الأكثر تعليماً (على سبيل المثال ، موظفو المدرسة والمسؤولون الحكوميون والعاملين في المنظمات غير الحكومية وبعض قادة المجتمع) وأقل من ذلك لأولئك الأميين (على سبيل المثال ، الجيل الأول المتعلمين وأسرهم). لتجنب العودة إلى هياكل السلطة المحلية ، من المهم إجراء تقييم واضح لكيفية ممارسة الجهات الفاعلة المختلفة للتأثير واتخاذ القرار.

تنمية قدرات أعضاء المجتمع على تحمل مستويات أعلى من المسؤولية

تمنح تنمية القدرات أفراد المجتمع فرصًا لزيادة مهاراتهم الحالية واكتساب مهارات جديدة وزيادة الثقة اللازمة للمشاركة والتخطيط والإدارة والتقييم. تشمل تنمية القدرات التدريب على مهارات محددة مثل التخطيط التشاركي ، وتصميم المشاريع وإدارتها ، والإدارة المالية ، وجودة التعليم والإشراف عليه ، ومحو الأمية

والحساب. يمكن أن يساعد تدريب مديري المدارس والقادة المحليين على إدراك قيمة مشاركة المجتمع. الإرشاد المستمر يعزز من استخدام المهارات المكتسبة حديثًا. يعد نقل المهارات داخل المجتمع نفسه ضروريًا لتقوية مجموعة الموارد البشرية وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

المرونة في النهج تسمح بالتكيف مع السياق المحلي

المجتمعات هي كيانات عضوية وتختلف على نطاق واسع. ستتخذ مشاركة المجتمع في التعليم أشكالًا مختلفة اعتمادًا على الظروف والاحتياجات والمعتقدات والأهداف المحددة لمجتمع معين. يرتبط هذا المبدأ ارتباطًا وثيقًا بالمبدأالثاني: مبادرات التعليم مدفوعة بقيادة المجتمع. هناك ميل في بعض الأحيان إلى الرغبة في تنفيذ نماذج ناجحة بالجملة من سياقات أخرى. يسمح النهج المرن للمجتمعات بالمشاركة في تكييف نموذج معين مع سياقها وظروفها ، وبالتالي زيادة احتمالية ملكية المجتمع. تسمح المرونة أيضًا بتكييف خطط المجتمع لتناسب تغير الظروف داخل هذا المجتمع ، لا سيما في حالات الطوارئ.

تتطلب الملكية المجتمعية الحقيقية للمبادرات التعليمية التزامًا طويل الأمد

أظهرت التجربة أن معظم التغييرات هي عمليات تحتاج إلى تعزيز بمرور الوقت. هذا صحيح بشكل خاص عندما تكون التغييرات سلوكية أو مواقف. تظهر الأدلة أن التأثير بمرور الوقت يتضاءل بشكل كبير عندما تكون المشاركات قصيرة المدة لهدف محدد، وهناك العديد من المتغيرات لتقديم جدول زمني عام. تشمل المتغيرات طلب المجتمع على التعليم الجيد ، وتاريخ المجتمع مع المبادرات السابقة (سواء كانت إيجابية أو سلبية) ، والقدرة على بناء ثقة حقيقية ، والتزام الحكومة والقادة المحليين بالمتابعة ، ومستويات التعليم والخبرة للموارد البشرية داخل المجتمع. إن البحث عن شركاء شاركوا مع المجتمعات في سياق محدد ولديهم بعض المعرفة المحلية لا يقدر بثمن في وضع جداول زمنية واقعية لمبادرات محددة.

خطوات المشاركة المجتمعية الفعالة في التعليم

أولا: قم بإجراء تقييم تشاركي للمواقف والمخاوف والفرص والتطلعات الحالية المتعلقة بالتعليم

الخطوة الأولى في العمل مع المجتمعات هي إشراك أفراد المجتمع في تقييم تشاركي لوضعهم الحالي. لن تعكس نتائج التحليل الاهتمامات المباشرة في البيئة المدرسية فحسب ، بل ستحدد أيضًا التحديات الأوسع التي قد تكون الأسباب الكامنة وراء المشاكل. تتوفر مجموعة متنوعة من الأدوات لتوجيه التحليل وتعكس قضايا متنوعة: التسجيل والحضور ، وجودة بيئة التعلم ، وإشراك القائمين على الرعاية وموظفي المدرسة ، والتمويل التعليمي ، ومعاملة النوع الاجتماعي في الفصل الدراسي ، من بين أمور أخرى. تم تقديم عدة مصادر لهذه الأدوات في نهاية هذا الملخص. يعتمد اختيار الأداة المحددة على الغرض المعلن للتقييم. يجب إجراء تعديلات ، حسب الضرورة ، للتأكد من أن الأداة المختارة مناسبة للسياق المحلي. قد يكون من الضروري استخدام أكثر من أداة أو طريقة لضمان المشاركة الكاملة. في بعض المجتمعات ، قد يكون الاجتماع المفتوح مناسبًا ؛ في حالات أخرى ، قد توفر مجموعات التركيز الأصغر ذات الأجناس المختلفة ، والفئات العمرية ، والأقليات

العرقية أو الدينية المساحات اللازمة لسماع وجهات النظر المهمشة. يجب أن تشارك كل هذه المجموعات في فرص لإيجاد حلول وخطط للعمل ، وليس فقط للتعبير عن المظالم.

ثانيا: تعزيز أو تشكيل هياكل رسمية للمشاركة

بمجرد اكتمال التقييم ، يجب تحديد هيكل رسمي لاتخاذ إجراءات بشأن النتائج. سيتم تحديد نوع الهيكل المطلوب من خلال النتيجة الإجمالية أو مستوى المشاركة المتوقعة. يتطلب تنسيق حملة لتشجيع الآباء على إرسال بناتهم إلى المدرسة ، على سبيل المثال ، نوعًا مختلفًا من التنظيم عن إنشاء مدرسة أو إدارتها.

ثالثا: مساعدة لجان إدارة المدرسة أو جمعيات أولياء الأمور والمعلمين أو هيئات التنسيق الأخرى في تحديد الأهداف ووضع الخطط

يجب مساعدة أعضاء الهيكل الرسمي حسب الضرورة في صياغة خطة بناءً على المدخلات الواردة من المجتمع. تُعرف مثل هذه الخطط بأسماء مختلفة ، مثل خطة تحسين المدرسة أو خطة تحسين الأداء المدرسي أو خطة عمل التعليم المحلي ، اعتمادًا على التركيز. يجب أن تتضمن جميع الخطط أهدافًا وأنشطة محددة لتحقيق تلك الأهداف والمعايير أو مؤشرات النجاح وتفصيل المهام والأشخاص المسؤولين وجدول زمني للتنفيذ وميزانية. يجب أن تشمل الميزانية الموارد المالية والمادية والبشرية. هذا مهم بشكل خاص في المجتمعات الفقيرة لأنه يقر بأهمية المساهمات العينية والنقدية.

يعتمد تعقيد الخطة على خبرة المجتمع وأهدافه. قد تتضمن الخطط مجموعة متنوعة من الأنشطة التعليمية ، اعتمادًا على احتياجات وتطلعات المجتمع المحددة. قد تشمل أنواع الأنشطة ضمان الحضور إلى المدرسة أو مراقبة أداء المعلم أو بناء مرافق جديدة.

رابعا: بناء القدرات لتقوية الموارد البشرية على مستوى المجتمع المحلي

في المجتمعات ذات الخبرة المحدودة في تنفيذ مبادرات التعليم ، ستكون تنمية القدرات مطلوبة لمساعدة الأعضاء في اكتساب المهارات والثقة اللازمة للمشاركة والتخطيط والإدارة والتقييم. يجب تحديد احتياجات تنمية القدرات الخاصة في وقت مبكر وجعلها جزءًا من خطة المجتمع. يجب أن تشمل هذه العملية تحديد المهارات الحالية للأفراد في المجتمع ومجالات الحاجة. اعتمادًا على الاحتياجات المحددة ، يمكن أن يشمل التدريب ، على سبيل المثال لا الحصر ، التخطيط التشاركي ؛ تصميم المشروع وإدارته وتقييمه ؛ ادارة مالية؛ والجودة التعليمية والإشراف.

يجب توفير التدريب ليس فقط لأعضاء هيئة التنفيذ الرسمية ولكن أيضًا لأفراد المجتمع المهتمين الآخرين ، لا سيما أولئك الذين تم تمثيلهم تمثيلاً ناقصًا في القيادة ، مثل النساء والشباب والأقليات العرقية أو الدينية. يجب أن يكون الهدف من جميع أنشطة تنمية القدرات هو بناء مجموعة من الموارد البشرية للمجتمع للاستفادة منها على المدى الطويل حتى يتمكن المجتمع من تولي مسؤولية تنميته.

خامسا: إجراء المراقبة والمتابعة المستمرة

يجب أن يكون الرصد المنتظم مكونًا مستمرًا وجزءًا لا يتجزأ من أي مبادرة تعليمية ، ويجب أن يتم تخصيص ميزانية لها منذ البداية. تضمن المشاريع الناجحة موارد كافية للزيارات المنتظمة للمدارس من قبل الموظفين المناسبين والشخصيات المرموقة. كما هو مذكور في الخطوة الثانية، يجب تضمين معايير أو مؤشرات النجاح في الخطة الأولية. يمكن أن يساعد هذا الجانب المهم من الشفافية أعضاء المجتمع على فهم أنه ليس الأفراد هم الذين يخضعون للمراقبة ، ولكن بالأحرى تنفيذ الخطة ونتائجها. يمكن أن توفر المراقبة الدورية فرصًا لتعديل الخطة إذا لم يتم استيفاء المعايير أو تغيرت الظروف.

ستعتمد مؤشرات النجاح المحددة بشكل طبيعي على الأهداف المحددة في خطة المجتمع ، والتي ستختلف حسب مستوى التزام المجتمع.

التحديات والقيود للمشاركة المجتمعية في التعليم

كما هو الحال مع أي مجال برامجي ، يجب التغلب على التحديات والقيود أو حلها. من المستحيل توقع جميع التحديات التي قد يتم مواجهتها ، ولكن تتم مناقشة بعض التحديات الأكثر شيوعًا، وهي:

أولا: الاستبعاد التقليدي لبعض المجموعات

غالبًا ما يحد الإقصاء التقليدي لبعض المجموعات (النساء والأقليات والشباب والأطفال) من حريتهم في المشاركة في المبادرات على مستوى المجتمع. يمكن أن تتجلى المواقف المتحيزة المتأصلة تجاه الفئات المهمشة من خلال الإحجام عن إشراكهم أو العمل معهم وتقييم مساهماتهم. لمواجهة هذه الحواجز ، يمكن تنفيذ حصص التمثيل في الهيئات الرسمية مبدئيًا ، حتى يتم التعرف على قيمة المشاركة الكاملة للمجتمع. إن التدريب على العمليات التشاركية كجزء من خطة بناء القدرات يمكن أن يطور الوعي بالفرق بين المشاركة الحقيقية والرمزية. يمكن أن يوفر الإرشاد المستمر وسيلة لمراقبة المشاركة.

ثانيا: هياكل السلطة المحصنة

لدى العديد من المجتمعات هياكل سلطة راسخة ، بما في ذلك في المدارس. قد يتردد القادة المحليون في مشاركة السلطة وقد يحاولون توجيه عملية مشاركة المجتمع من خلال تحديد من سيشارك ، وتعيين الأدوار، وما إلى ذلك. في بعض الحالات ، قد يكون الدافع وراءهم هو الرغبة في تلقي عمولات أو مزايا أخرى غير عادلة من مشاركتهم في الشراكة. في المقابل ، يمكن أن يكون لقادة المجتمع الأقوياء تأثير كبير في تخصيص الموارد المحلية وزيادة المشاركة في دعم التعليم. يمكن لإشراك القادة المحليين في عملية التقييم التشاركي أن يساعد في كسب تأييدهم ودعمهم ويجعلهم أيضًا أكثر عرضة للمساءلة أمام أعضاء المجتمع.

إن إضفاء الطابع الرسمي على دور كل طرف في الشراكة بمعايير محددة في مذكرة تفاهم (MOU) أو أي شكل آخر من أشكال الاتفاق المكتوب يوفر توقعات واضحة ونقطة اتفاق للرجوع إليها عند الحاجة. يجب أن تكون هذه الاتفاقيات علنية بأشكال مختلفة يمكن الوصول إليها من قبل أفراد المجتمع، بحيث يتم تعزيز الشعور بالمساءلة أمام المجتمع. يجب أن يكون وفاء كل طرف بالتزاماته في الاتفاقية جزءًا من عملية المراقبة المستمرة.

ثالثا: اللامبالاة

المجتمعات التي كانت متلقية مستمرة للمساعدات إما من وكالات خارجية (دينية ، إنسانية ، حكومية) أو حكومتها أو قادتها ، أو التي تم إقصاؤها تمامًا ، أحيانًا ما تصاب بالعجز المكتسب أو اللامبالاة فيما يتعلق بأخذ زمام المبادرة لحل مشاكل المجتمع. تنتشر مثل هذه القضايا بشكل أكبر في المجتمعات التي تقدم فيها الحكومة أو المنظمات غير الحكومية المستلزمات المدرسية أو الزي المدرسي أو تحسينات البنية التحتية بشكل تقليدي. يمكن أن يتجلى هذا الرأي في الموقف القائل "إذا انتظرنا فقط ، سيأتي شخص ما ويعتني بنا" أو في موقف قدري يتمثل في مجرد قبول الموقف كما هو. في مثل هذه الحالات ، يُنصح بالبحث عن هؤلاء المدافعين عن التعليم ودعمهم ممن هم على استعداد لأخذ زمام المبادرة ويمكنهم كسب الآخرين في المجتمع. يمكن لعملية التقييم التشاركي أن تعزز وعي المشاركين بأن لديهم الحق في طرح الأسئلة والبحث عن المعلومات والمشاركة في صنع القرار. يمكن أن يكون أيضًا حافزًا لأفراد المجتمع لإدراك ، أو تذكيرهم ، بأنهم قادرون على المشاركة.

رابعا: المساهمون في الفقر المستدام الذي قد يحد في البداية من المشاركة

تعتبر الأمية ونقص الموارد الاقتصادية أو المادية واعتلال الصحة من بين العوامل المساهمة في الفقر المستدام الذي يمكن أن يحد من مشاركة أفراد المجتمع في المبادرات على مستوى المجتمع. عندما يركز الأفراد على البقاء على قيد الحياة اليومية ، من الصعب تخصيص الوقت أو الطاقة أو الموارد اللازمة للانخراط في خطط طويلة الأجل ، حتى لو كانت هناك رغبة وفهم للاحتياجات. عندما تصبح المجتمعات أكثر مهارة في مواجهة التحديات ، يمكن أيضًا معالجة هذه الحواجز الأكثر تعقيدًا ، مما يؤدي إلى مشاركة أكمل.

خامسا: المشاركة التي تحدث بخطوات صغيرة في البداية ولا يمكن التعجيل بها لتلائم الأهداف الخارجية

تستغرق تنمية الشراكات وقتًا ، لا سيما في المراحل المبكرة. من المرجح أن ترى المجتمعات التي لديها خبرة محدودة أو معدومة في تنفيذ مبادرات التنمية أن مشاركتها في التعليم مرتبطة بمشروع محدد ومحدود.

سادسا: الاعتماد على الموارد الخارجية

هناك خط رفيع بين توفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لمساعدة المجتمعات في تحقيق أهدافها وخلق الاعتماد على الموارد الخارجية التي يمكن أن تعرض الاستدامة على المدى الطويل للخطر.

يجب أن تكون الموارد الداخلية (المادية والمالية) هي نقطة البداية ، إذا كان الهدف هو العمل المجتمعي المستدام. بعد أن عززت مجموعات المجتمع الملكية من خلال استثمار مواردها الداخلية لتنفيذ أنشطتها ذات الأولوية ، من المفيد ربطها بمجموعة متنوعة من المساعدة من مصادر متعددة ، بما في ذلك حكومتها. إذا كان التمويل الخارجي متاحًا للاستجابة للأولويات المحددة محليًا ، فيجب ترتيب توفيره من خلال التشاور التشاركي لضمان أن الأموال الخارجية لن تطغى على القدرة الإدارية للمجموعة أو تخلق التبعية. يجب أن

ينبثق الزخم للدعم والغرض منه من مستوى المجتمع المحلي ؛ يمكن للمنظمة الخارجية صياغة أجندتها حول أولويات المجتمع واهتماماته وقدراته والتزاماته. يميل صنع القرار المجتمعي إلى أن يكون شخصيًا ويركز على اهتمامات وأولويات محلية محددة. في المقابل ، تميل عملية صنع القرار في الوكالة إلى أن تتشكل من خلال عوامل مثل الكفاءة ، ومتطلبات المانحين ، والقدرات والأولويات التنظيمية ، وصورة أكبر (إن لم تكن وطنية). يعتبر كل من نهج الوكالة والمجتمع شرعيًا ، لكن الفعالية طويلة المدى تتطلب أن تعمل الوكالة على مستوى المجتمع ووتيرته ونهجه.

سابعا: مطالب جديدة

تؤدي مشاركة المجتمع في التعليم أحيانًا إلى طلب لا يمكن تلبيته بواسطة المرافق أو الخدمات القائمة. على سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي الحملات الناجحة لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس إلى اكتظاظ المساحات المحدودة في الفصول الدراسية وإرهاق المعلمين. غالبًا ما يمكن العثور على حلول إبداعية إذا كانت هذه المشكلات متوقعة أثناء مرحلة التخطيط للمبادرة.

مؤشرات نجاح مقترحة للمشاركة المجتمعية في التعليم

الهدف العام لمشاركة المجتمع في التعليم هو زيادة الوصول إلى التعليم الجيد لجميع الأطفال. ستكون مؤشرات النجاح المحددة سياقية وستعتمد على الأهداف المحددة المنصوص عليها في خطة المجتمع. ومع ذلك ، فإن مجموعات المؤشرات العامة شائعة في معظم مبادرات التعليم المجتمعي. يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى فئتين ، تلك التي يمكن قياس نتائجها في فترة زمنية قصيرة وتلك التي يستغرق تأثيرها مزيدًا من الوقت لتصبح واضحة وقابلة للقياس. يجب تصنيف النتائج للتأكد من أن تقييم التقدم مستهدف وليس عامًا جدًا.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة المجتمعية في التعليم أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع باعتبارها أفضل الممارسات القياسية ، وبالتالي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من معظم مبادرات تحسين التعليم ، سواء كان ذلك التعليم المجتمعي على نطاق صغير أو التعليم الرسمي العام. لذلك ، غالبًا ما يكون من الصعب تحديد النتائج الخاصة بالمشاركة المباشرة بشكل منفصل عن تدريب المعلمين ، على سبيل المثال ، ولكن من الممكن عزو مكاسب كبيرة إلى زيادة مشاركة الوالدين والمجتمع في التعليم.

مؤشرات النجاح قصيرة المدى

يشارك أولياء الأمور وأفراد المجتمع الآخرون بشكل أكبر في الأنشطة المدرسية ودعم المدرسة.

- يحضر المزيد من أولياء الأمور وأعضاء المجتمع الآخرين وظائف المدرسة.
- المزيد من أولياء الأمور وأعضاء المجتمع الآخرين يقدمون الدعم المادي أو الاقتصادي لاحتياجات المدرسة.
- يساهم المزيد من أولياء الأمور وأعضاء المجتمع الآخرين بوقتهم أو عملهم في المشاريع المدرسية.
- يتزايد عدد الآباء وأعضاء المجتمع الآخرين الذين يضمنون أن الأطفال يذهبون إلى المدرسة على أساس منتظم.

يدرك المعلمون ومديرو المدارس قيمة المشاركة المجتمعية.

- يقدم المعلمون ومديرو المدارس روايات سردية عن فوائد مشاركة المجتمع في المدارس.
- يلح المعلمون ومديرو المدارس على نشاط مشاركة أولياء الأمور وأفراد المجتمع الآخرين.

يدرك الآباء وأعضاء المجتمع الآخرون قيمة مشاركة المجتمع.

- يقدم الآباء وأفراد المجتمع الآخرون روايات سردية عن فوائد مشاركتهم في المدارس.

مؤشرات النجاح طويلة المدى

تزداد معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها وإكمالها ، خاصة بالنسبة للفئات المهمشة سابقًا.

- تم تسجيل المزيد من الأطفال والذهاب إلى المدرسة بانتظام.
- المزيد من الأطفال يكملون تعليمهم الأساسي.

يتم تمكين المجتمع لضمان عمل المدارس والنظام التعليمي بشكل فعال.

- يتخذ أعضاء المجتمع اختيارات مستنيرة بشأن احتياجات موارد مدارسهم.
- يلعب أعضاء المجتمع دوراً نشطاً في صيانة مرافق المدرسة والبنية التحتية.
- إشراك أعضاء المجتمع في تقييم الاستخدام الفعال لموارد المدرسة.
- أعضاء المجتمع لديهم مدخلات في العمليات التعليمية التي تؤثر على مخرجات التعلم.
- يشارك أعضاء المجتمع بفاعلية في مراقبة نتائج التعلم والممارسات التعليمية.

تحسين الجودة التعليمية.

- المعلمون في الفصول الدراسية خلال ساعات الدوام المدرسي ويقومون بالتدريس بنشاط.
- تعلم الطلاب آخذ في الازدياد ، كما تم قياسه من خلال مؤشرات نتائج تعلم المشروع الوطنية المحددة.
- مواقف الطلاب تجاه التعليم أكثر إيجابية.
- مواقف أفراد المجتمع حول أهمية التعليم أكثر إيجابية.
- آراء أعضاء المجتمع حول فعالية مدرستهم المحلية أكثر إيجابية.

ملحق: الأدوات والوسائل الإجرائية لتحقيق الحوكمة والمساءلة المجتمعية في التعليم

موضوعات الملحق:

- بطاقات التقييم المجتمعي
- المراجعات والتدقيق الاجتماعي
- استطلاعات تتبع الانفاق العام
- تحليل الميزانية المستقل
- تحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي
- مراقبة الإيرادات العامة
- مواثيق المواطنين أو مواثيق الخدمة
- بطاقات تقرير المواطن
- جلسات استماع عامة
- تعزيز المساءلة الاجتماعية على مستوى الحكم المحلي
- الأساليب والتقنيات للمشاركة المجتمعية
- ماذا تستلزم عملية المساءلة الاجتماعية

المساءلة الاجتماعية هي إجراء يقوده المواطن لمحاسبة المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات على استخدام الموارد والخدمات العامة المقدمة. وهو يوفر وسيلة للمواطنين لممارسة حقهم الدستوري في المشاركة في القرارات والعمليات المتعلقة بتنميتهم. تعتبر عمليات المساءلة الاجتماعية بالغة الأهمية لضمان تقديم الخدمات الحكومية كما هو مخطط لها وميزانياتها ذات جودة وقيمة جيدة مقابل المال للمواطنين.

هذه هي بعض آليات وأدوات المساءلة الاجتماعية ، ويمكن تطبيقها وتكييفها لخدمة أغراض وسياقات مختلفة:

بطاقات التقييم المجتمعي

بطاقة التقييم المجتمعي هي أداة يتم تطبيقها في عملية تشاركية لتقييم الخدمات العامة وأداء مقدم الخدمة (على سبيل المثال ، المرافق الصحية والتعليمية) باستخدام الدرجات التي يحددها المجتمع. ويهدف إلى تحديد أوجه القصور والثغرات في تقديم الخدمات ، وتقديم التغذية الراجعة لمقدم الخدمة من أجل تحسين الجودة والكفاءة وإمكانية الوصول والملاءمة والمساءلة في تقديم الخدمات العامة.

تجمع العملية بين المستخدمين ومقدمي الخدمة لتحديد المشاكل ، ووضع حلول مشتركة لحل مشاكل تقديم الخدمة المحددة. يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص في مراقبة جودة تقديم الخدمات المحلية في نقاط تقديم الخدمة ولقياس آثار المشروع.

عن ماذا تتحدث؟

- بطاقات التقييم المجتمعي هي أداة يراقب المواطنون من خلالها جودة الجمهور المجتمعي ، وهي تتيح الفرصة للمواطنين لتحليل أي خدمة معينة يتلقونها بناءً على مشاعرهم الشخصية ، للتعبير عن عدم الرضا ، لتقديم التشجيع إذا تم العمل الجيد وتقديم المزيد من الاقتراحات التدابير الواجب اتخاذها إذا استمرت العيوب.
- تساعد بطاقات النتائج المجتمعية كلا الجانبين على تحديد أسباب سوء الخدمات وإيجاد حلول للمشكلات المحددة. تسمح بطاقات النتائج المجتمعية للأشخاص بالاستفادة بشكل أكثر كفاءة من الموارد من خلال مراقبة خدمة أو مشروع معين.

لماذا هي مهمة؟

- تمكن من إجراء إصلاحات في تقديم الخدمة نتيجة لردود الفعل من متلقي الخدمة.
- يقدم ملاحظات منتظمة حول جودة الخدمة لمقدمي الخدمة.
- ربط مقدمي الخدمات بالمجتمع من خلال تمكين المواطنين من تقديم ملاحظات فورية لمقدمي الخدمات.

فوائد وتحديات بطاقات التقييم المجتمعي

فوائد	تحديات	كيفية مواجهة التحدي
يستفيد المجتمع لأنه يوفر فرصة لمستخدمي الخدمات للتعبير عن مخاوفهم بشأن الخدمة.	يتطلب الأمر وقتًا - قد يكون مساءلة مقدمي الخدمة مفهومًا جديدًا وبالتالي مفهومًا صعب الفهم والقبول من قبل المجتمعات ومقدمي الخدمات	يجب أن تكون المكاتب العامة على استعداد للمشاركة وهذا يتطلب بناء علاقة في مرحلة التخطيط.
يستفيد مقدمو الخدمات لأنهم قادرون على التقييم واتخاذ القرارات بشأن جهودهم في تقديم الخدمة بناءً على التعليقات الواردة من المستخدمين. يمكنهم بعد ذلك مراقبة جودة الخدمة وتحسينها مع المجتمع.	يمكن أن تؤدي العملية إلى تعارض - يجب تسهيل اجتماع المواجهة بشكل جيد.	حدد الميسرين الذين يمكنهم البقاء على الحياد وتقليل أي تصعيد قد ينشأ. تأكد من أن مستخدمي الخدمة ومقدمي الخدمة مستعدين جيدًا لهذا الاجتماع ويفهمون الغرض منه. تجنب المواجهات الشخصية.
يؤدي إلى فهم مشترك للمشاكل والحلول القائمة فيما يتعلق بتقديم الخدمة.	"توجيه أصابع الاتهام" - تتعامل عملية بطاقة نقاط المجتمع مباشرة مع قضايا السلوك والشخصيات ويمكن أن تكون غير مريحة لمن هم في الطرف المتلقي.	يجب تسهيل اجتماع المواجهة بشكل جيد. حدد الميسرين الذين يمكنهم نزع الطابع الشخصي عن التعليقات واستهداف المشكلات ، وليس الأفراد.
يبني الثقة ويحسن العلاقات بين مقدمي الخدمة ومستخدمي الخدمة.	رفع سقف التوقعات - في بعض الأحيان يمكن للعملية أن تخلق طلبًا لا يمكن أن يفي به مزود الخدمة.	تحتاج إلى ميسر يمكنه الموازنة بين مطالب المجتمع وقدرة مقدمي الخدمات على توفير والعمل على كيفية دعم الجانبين لبعضهما البعض لتحسين الخدمات.

مراحل عملية لبطاقات التقييم المجتمعي

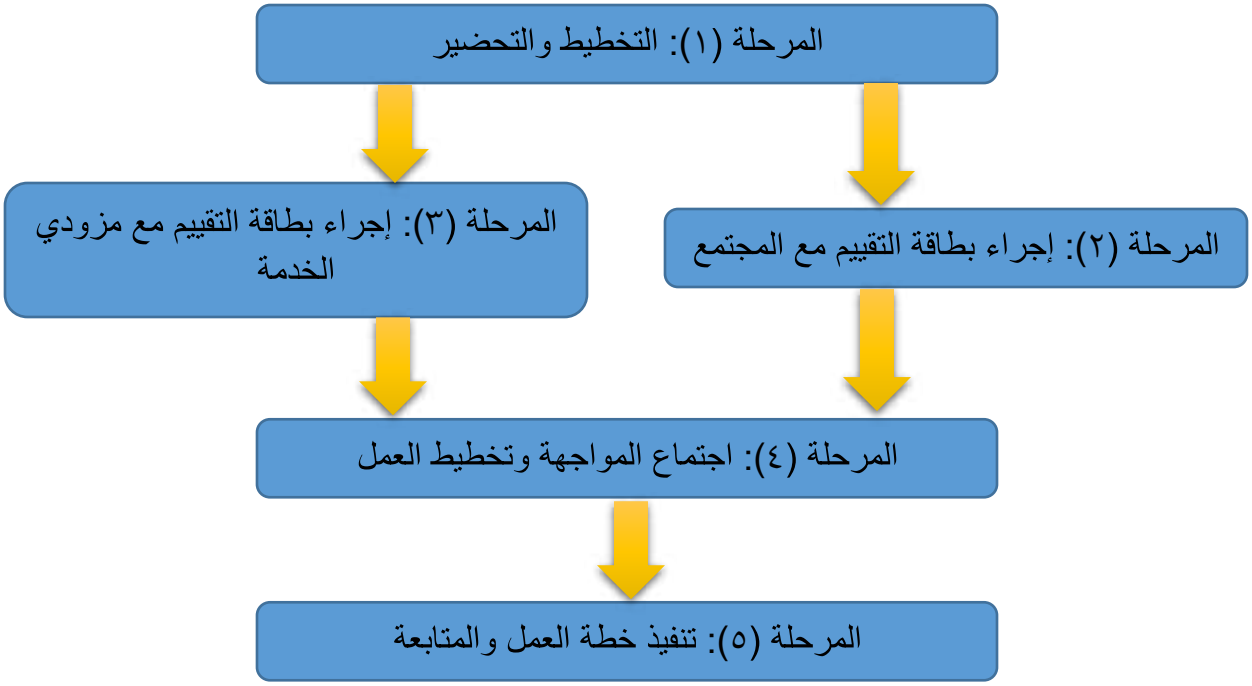

التخطيط والتحضير

- اجتماع مع أفراد المجتمع لشرح العملية. سيتضمن ذلك شرح منهجية وأهداف بطاقة تقييم المجتمع ، والتي قد تكون جديدة بالنسبة لهم.
- تحديد الخدمة / الخدمات التي سيتم تقييمها والمواقع. سيتضمن ذلك أيضًا تحديد مجموعات المستخدمين الرئيسية في المجتمعات التي تستخدم الخدمة.
- قم بزيارة القادة المحليين لإبلاغهم بالخطة.
- تحديد وتدريب كبار الميسرين. يجب أن يكون هناك العديد من الميسرين للعمل مع مجموعات المستخدمين المختلفة ومساعدتهم خلال العملية.

إجراء بطاقة التقييم مع المجتمع

- تجمع مجتمعي حيث يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات اهتمامات لمناقشات مجموعة التركيز.
- مع الميسر ، حدد المشكلات في مجموعات حول الخدمة: "ما الذي يعمل بشكل جيد؟ ما الذي لا يعمل بشكل جيد؟
- الاتفاق على أهم القضايا التي يجب معالجتها.
- وضع المؤشرات وإنشاء بطاقة النتائج.

- عقد تجمع مجتمعي آخر لإعطاء النتائج ، وتوحيد النتائج من جميع المناطق.

إجراء بطاقة التقييم مع مزودي الخدمة

- حدد المشكلات من منظور مقدم الخدمة: "ما هي الخدمات التي نقدمها؟ ما هي التحديات الرئيسية؟ ما الذي يمكن عمله لتحسين؟
- الاتفاق على أهم القضايا ، وتطوير المؤشرات وإنشاء بطاقة النتائج
- عقد اجتماعًا آخر لتخصيص النتائج لكل مؤشر.

اجتماع المواجهة وتخطيط العمل

- لقاء بين مقدمي الخدمات والمجتمع ، مع وجود ميسّر ماهر.
- يسمح بمشاركة ومناقشة بطاقات النتائج وأسباب الدرجات المعطاة.
- يجب أن يحضر صانعو القرار الرئيسيون ، للسماح بالتعليقات الفورية والالتزام بالعمل.
- يتم إعداد خطة عمل مشتركة مع قائمة بالتغييرات التي يمكن إجراؤها على الفور ، لضمان إمكانية رؤية نتائج سريعة.

تنفيذ خطة العمل والمتابعة

- قم بإعداد تقرير عن عملية بطاقة النتائج ، بما في ذلك خطة العمل.
- استخدم النتائج وخطة العمل لإبلاغ خطط تقديم الخدمات الأخرى.
- مراقبة تنفيذ خطة العمل - كل من مقدمي الخدمة ومستخدمي المجتمع.
- خطط لتكرار دورة بطاقة النتائج لتقييم ما إذا كان قد تم إجراء أي تحسينات.

<u>نموذج بطاقات التقييم المجتمعي</u>

	القضية	التقييم					ملاحظات
		١	٢	٣	٤	٥	
١							
٢							
٣							

خطة عمل لاجتماع المواجهة

القضايا ذات الأولوية	الإجراءات التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه القضية	من سيقود؟ (الاسم والجهة)	متى؟	الموارد (ما هو مطلوب)

المراجعات والتدقيق الاجتماعي

عن ماذا تتحدث؟

- التدقيق الاجتماعي هو نهج وعملية تعتمد على مشاركة المواطنين و / أو منظمات المجتمع المدني للتحقق والمطالبة بشكل مباشر و / أو غير مباشر بالمساءلة والشفافية في السياسة العامة ودورات الميزانية.
- عمليات التدقيق الاجتماعي تشاركية وتنطوي على جمع المعلومات عن الموارد العامة واستخدامها في تقديم الخدمات العامة. يتم تحليل المعلومات ومشاركتها علنًا بطريقة تشاركية. الشاغل الرئيسي للتدقيق الاجتماعي هو كيفية استخدام الموارد للأهداف الاجتماعية.
- يمكن استخدام عمليات التدقيق الاجتماعي للتحقيق في عمل الإدارات الحكومية على جميع المستويات. يمكن استخدامها أيضًا لإدارة مشروع مجتمعي في منطقة واحدة في وقت معين.

لماذا هي مهمة؟

- يساعد على منع الممارسات الفاسدة.
- يُعلم الحكومة بالتأثيرات والعواقب المحتملة للسياسات / البرامج العامة.
- يبقي المجتمع على علم بالسياسات والإجراءات الحكومية. يوفر وسيلة للتعبير عن مطالب واحتياجات المواطنين.
- يقيس الاتساق بين الوعود والنتائج الفعلية للسياسات العامة.
- يعزز الحوكمة من خلال المساءلة والشفافية - يسمح للمواطنين العاديين بالوصول إلى المعلومات والتعبير عن احتياجاتهم وتقييم الأداء والمطالبة بقدر أكبر من المساءلة والشفافية. يمكن أن يساعد في بناء الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

- يزيد من فعالية السياسة العامة من خلال تحسين تقديم الخدمات العامة وتصميم وتقييم أكثر استنارة للسياسات. يمكن أن يساعد التدقيق الاجتماعي في تقييم جودة الخدمات الأساسية الأساسية لمواطنيها ، وإدارة الموارد وكيف يتم التعبير عن مطالب المواطنين في عمليات السياسة العامة ودورة الميزانية.

مراحل عملية للتدقيق الاجتماعي

١. عند التخطيط لعمليات التدقيق الاجتماعي ، من المهم عدم "الانتشار بشكل ضئيل للغاية" ، نظرًا لأن الوقت والموارد غالبًا ما تكون محدودة - حدد أولويات المشروعات التي تريد تدقيقها.
٢. إذا كنت منظمة مجتمع مدني (CSO) تجري تدقيقًا اجتماعيًا ، فيجب عليك دائمًا تقديم تعليقات إلى المجتمع بتقرير في نهاية العملية ، حيث قدموا المعلومات في البداية.
٣. أنت بحاجة إلى مناهج تعاونية وعمل جماعي جيد. اعمل مع لجان المشروع التي تعرف الخدمات والمشاريع التي يتم تدقيقها وقد تكون قادرة على المساعدة في المعلومات والوثائق.
٤. تشمل المستندات التي ستحتاجها: خطط تنمية المواقع، والميزانيات ، ووثائق المشروع ، ووثائق المشتريات والعقود ، وتقارير التنفيذ ربع السنوية.
٥. تأكد من أن المعلومات من مصدر موثوق.

استطلاعات تتبع الإنفاق العام (PETS)

هي أدوات لتتبع تدفق الموارد العامة ، أي البشرية أو المالية أو العينية ، من أي مستويات حكومية إلى المستفيد المقصود في نقطة تقديم الخدمة في الخطوط الأمامية. يمكن استخدامه من قبل المواطنين ، من خلال منظمات المجتمع المدني (CSOs) كما تستخدمه الحكومة. أنها تمكن المواطنين ، والمشاركة في عمليات الحوكمة من خلال جمع المعلومات ومراقبة تدفق الأموال العامة والإنفاق لتقديم الخدمات. يمكن أن يساهم استخدامها الفعال في ضمان تنفيذ الميزانيات الحكومية على أرض الواقع على النحو المنشود ، واستخدام الموارد العامة النادرة بشكل فعال.

تهدف PETS إلى تحسين جودة تقديم الخدمات على المستوى المحلي من خلال توليد المعرفة بين مستخدمي الخدمة ، أي المواطنين ، وزيادة قدرتهم على التحليل والمراقبة ومساءلة حكوماتهم والدعوة إلى التحسينات. إنها تقوي صوت المواطنين ويمكن أن تزيد من الاهتمام بالقضايا التي قد تكون ذات طبيعة جزئية أو خاصة بمنطقة معينة من بلد ما. غالبًا ما يتم استخدام PETS بشكل روتيني لتتبع نفقات قطاعات تقديم الخدمات العامة ذات الأولوية مثل قطاعي التعليم والصحة.

تحديات PETS

تحديات	كيفية مواجهة التحدي
الوصول إلى المعلومات قد يكون هذا في بعض الأحيان مشكلة ، لأن صانعي القرار لا يريدون دائمًا تسليم المعلومات للآخرين.	استخدم الآليات الرسمية ، مثل كتابة خطاب. تقدم إلى مؤسسة عليا إذا لم تنجح. حدد سبب احتياجك للمعلومات وقدم المستندات لإثباتها. للمواطنين الحق في الوثائق العامة. مطلوب من المؤسسات توفيرها.
لغة صعبة قد يكون من الصعب فهم الطبيعة الفنية للوثائق ، مثل الميزانيات ، على الأشخاص العاديين.	يجب أن تكون فرق PETS مجهزة ، أي تتلقى التدريب مقدمًا. يجب أن تطلب الفرق ميزانية مبسطة يتعين على المؤسسات إعدادها. يجب أن تسعى الفرق للحصول على توضيحات ومزيد من المعلومات حسب الحاجة.
تغير أسعار السوق في بعض الأحيان ، تزيد تكلفة المواد بشكل كبير بين الموافقة على الميزانية والتنفيذ ، وهذا قد يجعل من الصعب تنفيذ مشروع في حدود الميزانية.	عند مواجهة ذلك ، يجب شرح الموقف بوضوح للمجتمع ، إذا أدى ذلك إلى عدم تسليم المواد أو عدم الانتهاء من المباني.
لا يوجد رد من المسؤولين يمكن أن يحدث هذا في المواقف التي ترى فيها السلطات المحلية فرق PETS على أنها خصوم ولا تريد التعامل معهم.	يجب على فرق PETS التواصل وبناء علاقة عمل مع السلطات المحلية في مرحلة التخطيط لبناء الثقة والتأكد من أن الجميع واضحون بشأن نوايا عملية PETS.
مخاطر الرشوة قد يتم تقديم الإغراءات لأعضاء فريق PETS أو حتى التهديد	يحتاج فريق PETS إلى علاقات قوية مع المجتمع وأن يكون جديرًا بالثقة وشفافًا بشأن أنشطته.
متابعة القضايا قد يكون من الصعب متابعة نتائج PETS	تعتبر نتيجة العملية حاسمة ويجب توصيلها بوضوح. استخدم المنتديات العامة لتسليط الضوء على القضايا والعمل مع المجتمع لتحدي السلطة ذات الصلة.

نموذج PETS

بيانات المستخدم						
الاسم / المجموعة					المنظمة	
الجنس	ذكر		أنثى		المنطقة	
العمر / سنوات الخبرة					العنوان	

القطاع قيد المراجعة	
المنطقة	تاريخ المسح

تنفيذ المشروع						
تفاصيل المشروع ونوع التنفيذ	المبلغ المعتمد في الميزانية	المبلغ المخصص	المبلغ المستخدم	الفرق / التباين	تقدم التنفيذ	ملاحظات المجتمع

أسئلة المسح النوعي				
#	وصف	نعم	لا	شرح مفصل
١	هل شارك أعضاء المجتمع في اختيار هذا المشروع؟			
٢	هل أعضاء المجتمع سعداء بموقع المشروع؟			
٣	هل رايت خطط هذا المشروع؟			
٤	اسم الشركة الممنوحة العقد / العطاء			
٥	هل شاركت لجنة المنطقة أثناء المناقصة / إرساء العقد؟			
٦	هل واجهت أي مشاكل تتعلق بالنزاهة مرتبطة بالمقاول؟			

٧	إذا كانت هناك أية شكاوى تتعلق بالمشروع ، فهل تمت مشاركتها؟			
٨	هل المشروع في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المخطط له؟			
٩	إذا لم تكن كاملة ، هل تعرف لماذا؟			
١٠	قيم تنفيذ المشروع على المقياس التالي (ضع علامة على واحد) وقم بتبرير السبب.	ممتاز		
١١		جيد		
١٢		ضعيف		

تحليل الميزانية المستقل

عن ماذا يتحدث؟

- التحليل المستقل للموازنة (IBA) هو عمل تحليلي وترويجي يهدف إلى جعل الميزانيات العامة أكثر شفافية والتأثير على تخصيص الأموال العامة من خلال الميزانية.
- يتضمن مراجعة الميزانيات من أجل تقييم ما إذا كانت المخصصات تتطابق مع الالتزامات الاجتماعية المعلنة للحكومة. وقد يشمل أيضًا تحليل تأثير ومضمون مخصصات الميزانية.

لماذا هو مهم؟

- يحسن تبادل المعلومات والفهم العام للميزانية.
- يزيل الغموض عن اللغة الفنية للميزانيات الرسمية ويزيد من الشفافية في عملية الميزانية.
- يساعد على إطلاع المواطنين على تأثير مخصصات الميزانية على حياتهم اليومية وتعبئة الرأي العام للضغط من أجل مزيد من العدالة في تخصيصات الميزانية.
- تحسين استهداف الأموال للفئات الضعيفة - يمكن أن يساعد في تمكين الفئات الضعيفة من خلال التعبير عن مخاوفهم والتأكد من أن الأموال تلبي احتياجاتهم.
- يمكن أن تساعد في تحسين فعالية وكفاءة الإنفاق العام من خلال جعل المفاضلات واضحة ، مما يساعد على تحسين استخدام الموارد العامة النادرة.
- من خلال تحليل تأثير الضرائب والإصلاح الضريبي على مجموعات مختلفة في المجتمع ، يمكن أن يساعد التحليل المستقل للموازنة في ضمان قدر أكبر من المساواة في تحصيل الإيرادات.

تحليل الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي

عن ماذا يتحدث؟

- الميزانيات المستجيبة للنوع الاجتماعي ليست ميزانيات منفصلة للنساء ، ولكنها بدلاً من ذلك ميزانيات عامة يتم التخطيط لها والموافقة عليها وتنفيذها ومراقبتها ومراجعتها بطريقة تراعي الفوارق بين الجنسين.
- لا تتضمن الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي إنشاء ميزانيات منفصلة للنساء والفتيات ، أو ببساطة زيادة مخصصات الميزانية المحددة الموجهة لهذه المجموعات. تختلف احتياجات الذكور عن الإناث ، مما يستدعي تخصيصات متباينة للنفقات.
- الفكرة الأساسية للميزنة المستجيبة للنوع الاجتماعي هي التأكد من أن الإنفاق يخدم احتياجات وأولويات كل من النساء والرجال ، بهدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين.
- يعد تحليل الميزانية المستجيب للنوع الاجتماعي مكونًا مهمًا في عمليات المساءلة الاجتماعية.

لماذا هو مهم؟

- يزيد من الشفافية والمساءلة في عملية الموازنة من خلال التركيز على أين تذهب الميزانية ومن يستفيد منها.
- يساعد في دفع الحكومة للإنفاق على القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والمياه والزراعة ؛ حيث تساهم زيادة الإنفاق بشكل مباشر في تحقيق نتائج إيجابية بين الجنسين.
- يمكن دمج تقييمات المستفيدين المستجيبة للنوع الاجتماعي في أدوات المساءلة الاجتماعية ، من خلال تضمين سؤال في عملية جمع البيانات (لعمليات التدقيق الاجتماعي أو PETS) ، التي تسعى للحصول على إجابات حول كيفية تلبية الإنفاق العام لأولويات المستفيدين لتلك السنة المالية. ينبغي بعد ذلك مطابقة الأولويات المدرجة في الردود مع مجالات الإنفاق في الميزانية. ينبغي بعد ذلك تحليل هذا واستخلاص النتيجة. ينبغي إدراج النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات العرقية في عمليات جمع البيانات. بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن يكون هناك توازن بين المستجيبين في المناطق الريفية / الحضرية للحصول على وجهات نظر متنوعة.

مراقبة الإيرادات العامة

عن ماذا يتحدث؟

- تحدد الدخل الذي تجمعه الحكومة نوع البرامج والمشروعات والخدمات التي يمكنها إجراؤها. تجمع حكومات المحافظات الإيرادات باستخدام سلطتها وتحدد البرامج والخدمات المحلية التي يمكن أن تقدمها بناءً على مقدار الإيرادات التي جمعتها. من الضروري أن يطلع المواطنون أنفسهم على حجم ميزانية محافظاتهم. تمكن هذه المعرفة المواطنين من مساءلة حكوماتهم عن تعبئة وإدارة الأموال العامة.
- تمكن مراقبة الإيرادات المواطنين من معرفة مقدار الأموال الموجودة تحت تصرف حكومتهم وكيف تم إنفاق الإيرادات المحصلة.

لماذا هو مهم؟

- يساعد المواطنين على فهم كيفية قيام السلطة التنفيذية الوطنية والمقاطعة بتعبئة الموارد الاقتصادية.
- له تأثير إيجابي على أولئك الذين يرغبون في معرفة مكان وكيفية إنفاق الأموال العامة المتاحة على التنمية المحلية ولصالح المواطنين بشكل أكبر.
- تمكن من المراقبة الفعالة للنفقات الحكومية.
- يقلل من فرص الفساد وسوء إدارة الموارد العامة.
- يعزز المساءلة ويحسن الحوكمة ويحسن تقديم الخدمات العامة ويعزز فعالية التنمية.

مواثيق المواطنين أو مواثيق الخدمة

عن ماذا يتحدث؟

- ميثاق المواطن هو إشعار عام تعرضه المؤسسات العامة التي تقدم خدمات عامة لإعلام متلقي الخدمة. يجب أن يذكر الميثاق:
  - أنواع الخدمات المتاحة
  - رسوم الخدمة أو الرسوم
  - الشخص المسؤول الذي يقدم الخدمة
  - جودة الخدمة أو المعايير المتوقعة
  - مدة تقديم الخدمة
  - شروط وإجراءات تقديم الخدمة
  - علاج عدم الالتزام بالمعايير ، أو إذا كانت الخدمة غير متوفرة.
- يشير ميثاق المواطن أيضًا إلى التزام أعربت عنه المؤسسة في سياق خدمة معينة مخصصة لمتلقي الخدمة المستهدفين.
- عادة ما يتم تصميم المواثيق المنفصلة للخدمات و / أو المنظمات والوكالات المتميزة.

لماذا هو مهم؟

- يهدف إلى تحسين جودة الخدمات من خلال نشر المعايير التي يمكن أن يتوقعها المستخدمون لكل خدمة يتلقونها من الحكومة.
- وسيلة بسيطة للمواطنين لتلقي المعلومات حول الخدمات المقدمة.
- المواطنون على دراية جيدة بالعملية والمال والوقت المتضمن في إتاحة الخدمة لهم.
- يقلل من احتمالية حدوث حالة يتسبب فيها موظفو المكتب في حدوث ارتباك حول الخدمات ويطرحون مشكلات غير ضرورية لأولئك الذين يرغبون في الوصول إلى الخدمات.
- يساعد على ضمان سرعة الخدمة وجودة عالية ، ومساءلة مقدمي الخدمة وشفافيتهم.
- قد يساعد في تقليل الفساد.

بطاقات تقرير المواطن

عن ماذا يتحدث؟

- تعد بطاقة تقرير المواطن وسيلة قوية للتعبير عن آراء المواطنين وصوتهم حول الخدمات التي يتلقونها.
- وهي طريقة لتقديم التغذية الراجعة للمكاتب الحكومية بعد تقييم تجربة المواطنين المباشرة وملاحظاتهم ومشاعرهم من خلال طريقة المسح التشاركي.
- وهي وسيلة للمواطنين لنقل آرائهم وخبراتهم حول جودة الخدمة العامة إلى المكتب المعني باستخدام النهج المناسب.
- يتم الحصول على المعلومات عن طريق طرح الأسئلة مباشرة على متلقي الخدمات العامة. يمكن أيضًا إدارتها ببساطة عن طريق المراقبة ، فهي تهدف إلى الكشف عن شكاوى متلقي الخدمة ضد مقدمي الخدمة وتساعد في فهم آراء متلقي الخدمة بشأن المخالفات في تقديم الخدمة.

لماذا هو مهم؟

- يزود مقدمي الخدمة بمعلومات حول كيفية استخدام الموارد العامة وكيف تؤثر الخدمات على المواطنين.
- يضمن تلقي المعلومات حول الخدمات التي يتم تقديمها ومساعدة هذه الخدمات على أن تكون مواطنة وموجهة نحو تحقيق النتائج.
- يمكن لواضعي السياسات الاستماع إلى مطالب المواطنين حول البدائل ورفعها إلى مستوى صنع السياسة.
- يمكن إجراء تحسينات سريعة وعملية في تقديم الخدمة من خلال توفير معلومات حول فعالية تقديم الخدمة.
- تمكن من تقييم تأثير السياسات والبرامج العامة.
- يمكن أن تؤثر الملاحظات المستندة إلى إنجازات الخدمات على مخصصات الميزانية.

جلسات استماع عامة

عن ماذا يتحدث؟

- هذه اجتماعات رسمية على مستوى المجتمع حيث تتاح الفرصة للمسؤولين المحليين والمواطنين لتبادل المعلومات والآراء حول شؤون المجتمع. إنه يمكّن المواطنين من إثارة مخاوفهم أمام المسؤولين المنتخبين والبيروقراطيين من ناحية وآلية ملاحظات مهمة للمسؤولين لاكتساب فهم أفضل لتجارب المواطنين ووجهات نظرهم.
- كما أنها فرصة للمواطنين الذين يتلقون خدمات محلية والمسؤولين الذين يقدمون الخدمات للمشاركة في المسائل ذات الاهتمام العام.
- يوفر للمواطنين الفرصة لطرح المشاكل الشخصية والمجتمعية على المسؤولين الذين يقدمون الخدمة.
- يساعد في جعل مقدمي الخدمة مسؤولين أمام المواطنين ، ويزيد من الشفافية في أنشطة مزود الخدمة.

لماذا هو مهم؟

- جعل أولئك الذين يشغلون مناصب عامة ويقدمون الخدمات مسؤولين أمام أصحاب المصلحة.
- زيادة الشفافية في تقديم الخدمات العامة.
- كما أنها فرصة للمواطنين الذين يتلقون خدمات محلية والمسؤولين الذين يقدمون الخدمات للمشاركة في المسائل ذات الاهتمام العام.
- يوفر للمواطنين الفرصة لطرح المشاكل الشخصية والمجتمعية على المسؤولين الذين يقدمون الخدمة.
- يساعد في جعل مقدمي الخدمة مسؤولين أمام المواطنين ، ويزيد من الشفافية في أنشطة مزود الخدمة.

تعزيز المساءلة الاجتماعية على مستوى الحكم المحلي

بشكل عام ، كيف تقيم أداء الحكومة المحلية في مدينتك؟

أ) جيد جدا
ب) جيد
ت) ضعيف
ث) ضعيف جدا
ج) لا أعلم

كيف تقيم أداء الحكومة المحلية في المجالات التالية؟ ما مدى أهمية الحكم على كل مجال من مجالات النشاط؟

مجالات النشاط	تقييم الأداء ١ = جيد جدا ٢ = جيد ٣ = ضعيف ٤ = ضعيف جدا ٠ = لا أعلم	مستوى الأهمية ١ = مهم جدا ٢ = مهم ٣ = ليس مهما جدا ٤ = ليس مهما على الإطلاق ٠ = لا أعلم
التواصل / تبادل المعلومات مع المواطنين		
توعية المواطنين بالحقوق والمسؤوليات المدنية		
الحوار بين الحكومة والمواطن		
الشفافية المالية (الكشف العلني عن معلومات حول الميزانيات والنفقات)		
دعم مشاركة المواطن في عمليات التخطيط		
دعم مشاركة المواطنين في عمليات الموازنة		
دعم مشاركة المواطنين في مراقبة وتقييم الخدمات العامة		
التعامل مع الشكاوى		
استجابة الحكومة ومساءلتها تجاه المواطنين		

دعم مشاركة المواطنين في إجراءات الرقابة / مكافحة الفساد		

بشكل عام ، كيف تقيم الوضع الحالي في المدينة فيما يتعلق بكل مما يلي:

العوامل المؤثرة في المساءلة الاجتماعية	يرجى تقييم كل منهما ١ = قوي جدا ٢ = على ما يرام ٣ = محدود ٤ = غير موجود ٠ = لا أعلم
الوعي بحقوق المواطن (بين عامة الناس)	
قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات العامة	
قدرة المواطنين على التعبير علنا عن آرائهم واهتماماتهم	
قدرة المواطنين على التأثير في صنع القرار العام	
قدرة المواطنين على مساءلة الحكومة	
قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة	
قدرة الشباب على المشاركة في الحياة العامة	
دور الإعلام المستقل في تعزيز الديمقراطية والمساءلة	
القدرة التشغيلية لمنظمات المجتمع المدني	
النظام الديمقراطي الداخلي لمنظمات المجتمع المدني	
الحكم الديمقراطي للحكومة المحلية	
القدرة الإدارية للحكومة المحلية	
قدرة الإدارة المالية للحكومة المحلية	
استعداد السلطات الحكومية المحلية ومقدمي الخدمات للاستماع / الرد / المحاسبة من المواطنين	
وجود إطار قانوني وتنظيمي تمكيني	
وجود مساحات وآليات للتفاعل بين المواطن والدولة	
توافر التمويل / الدعم لممارسات المساءلة الاجتماعية	

في رأيك ، ما هي المعوقات الرئيسية لتحقيق المساءلة الاجتماعية؟ الرجاء تحديد ما يصل إلى خمسة قيود تعتقد أنها الأكثر أهمية.

القيود المحتملة على المساءلة الاجتماعية	يرجى وضع علامة على خمسة قيود كحد أقصى
فساد القطاع العام	
الافتقار إلى الإرادة السياسية للاستماع و / تقديم تقرير للمواطنين	
ضعف قدرة الحكومة	
ضعف اهتمام المواطن / المجتمع المدني	
ضعف قدرة المواطن / المجتمع المدني	
الإطار القانوني والتنظيمي غير المواتي	
الوصول غير الكافي إلى المعلومات العامة	
حرية التعبير غير كافية	
عدم وجود إعلام مستقل	
الحواجز الاجتماعية والثقافية لمشاركة المواطنين	
هياكل هرمية قوية في الدولة والمجتمع	
عدم المساواة بين الجنسين	
العلاقات الضعيفة أو المتوترة بين الحكومة والمجتمع المدني	
عدم وجود آليات راسخة لمشاركة المواطن والدولة	
عدم كفاية قدرة المواطنين على التفاوض مع المسؤولين الحكوميين	
نقص المعرفة بممارسات وأدوات المساءلة الاجتماعية	
نقص التمويل لممارسات المساءلة الاجتماعية التي بدأتها الحكومة المحلية	
نقص التمويل لممارسات المساءلة الاجتماعية التي بدأها المجتمع المدني	
عدم معرفة المواطنين بكيفية إنفاق الحكومة للضرائب ورسوم المرافق	
عدم قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات من ضرائب المواطنين ورسوم المرافق	
غير ذلك (يرجى التحديد)	

يرجى إعطاء درجة من ١ إلى ٤ لكل سؤال من الأسئلة التالية.

١ = بالكامل، ٢ = في الغالب، ٣ = إلى حد ما، ٤ = قليل جدًا أو لا على الإطلاق

مبادئ المساءلة الاجتماعية	إلى أي مدى توافق على هذا المبدأ؟	إلى أي مدى يتفق الجمهور بشكل عام مع هذا المبدأ؟	إلى أي مدى توافق السلطات الحكومية المحلية على هذا المبدأ؟	إلى أي مدى يتم تطبيق هذا المبدأ عمليًا حاليًا؟
لا يمكن تحقيق الحكم الرشيد دون المشاركة النشطة للمواطنين				
يقع على عاتق السلطات الحكومية مسؤولية الخضوع لمحاسبة المواطنين				
للمواطنين الحق في الاطلاع على الموارد المالية العامة				
يجب على السلطات الحكومية تقديم الخدمات العامة بطريقة شفافة وموضوعية للمواطنين				

الأساليب والتقنيات للمشاركة المجتمعية

يلخص القسم التالي مجموعة واسعة من الأساليب والتقنيات لأحداث المشاركة - يشار إلى مدى ملاءمة ونقاط القوة والضعف لكل منها. أخيرًا ، يقدم رسمًا تخطيطيًا يقترح كيف يمكن لكل طريقة أن تساهم في المجالات المختلفة لتطوير أو مراجعة خطة المجتمع.

رسم خرائط المجتمع

تُستخدم الخرائط والصور الفوتوغرافية لمنطقة أو موقع معين لتوضيح كيفية رؤية الأشخاص لمنطقتهم: ما يعجبهم أو يكرهون أو التحسينات التي يرغبون في رؤيتها. يتم إنشاء الأفكار في مناقشات مجموعة صغيرة ويتم تسجيلها على بطاقات "ما بعده" أو المعدة مسبقًا. يجب تسهيل المناقشات لمساعدة الناس على استكشاف القضايا وبناء توافق في الآراء.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يحفز المناقشة	يمكن أن تولد أفكارًا لا يمكن تنفيذها
يمكن أن تبني الشعور بملكية المجتمع	قد يكون من الصعب تفسير أفكار المشاركين
يمكن أن تساعد الناس في رؤية وفهم مجتمعهم بطرق مختلفة	يجب أن يكون المشاركون على دراية بالمنطقة المحلية

الملاءمة

يعد رسم خرائط المجتمع طريقة مفيدة لإشراك الأشخاص من جميع مستويات القدرات. يمكن تعيين مجموعة متنوعة من الجوانب بما في ذلك استخدام الأراضي والأصول المجتمعية والمرافق وخيارات النقل لتطوير لقطة لمنطقة ما. يمكن إجراء الخرائط باستخدام مجموعة متنوعة من المواد من الطباشير إلى الرمل حسب الحالة.

التخطيط للحقيقة

في مركز هذه الطريقة هو بناء نموذج للمنطقة المعنية. حيثما كان ذلك ممكناً ، يجب أن يصنع النموذج من قبل السكان المحليين لبناء شعور بالملكية ولضمان المشاركة منذ البداية. يمكن عرض النموذج في واحد أو أكثر من الأماكن العامة لتوليد الاهتمام والمشاركة. يتم توفير البطاقات التي تحتوي على أفكار أو مقترحات ، بالإضافة إلى بطاقات فارغة. يمكن للأشخاص اختيار أو كتابة بطاقاتهم الخاصة التي تعكس اهتماماتهم ووضعها في النموذج حيث يعتقدون أنه يجب تنفيذ الفكرة. على سبيل المثال ، قد تشير البطاقة إلى تخصيص مجتمعي - يقوم الأشخاص الذين يريدون تخصيصًا بتحديد هذه البطاقة ووضعها في المكان الذي يريدون المنشأة فيه.

يتواجد المخططون والمصممون والمسؤولون للإجابة على الأسئلة ولكن فقط إذا طُلب منهم ذلك

يتم عد البطاقات وتسجيل مواقعها على النموذج. ثم يتم إرسال هذه التفاصيل إلى الأشخاص ، ومناقشتها بشكل أكبر وتحديد أولوياتها في الاجتماعات العامة أو مناقشات المجموعات الصغيرة. بعد تحديد الأولويات ، يمكن توفير معلومات فنية إضافية (حول الجدوى والتكلفة والسياسات وما إلى ذلك) واستخدامها لتطوير خطة عمل.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يضيف تنوعًا إلى الاستشارة ويمكنه إشراك الأشخاص الذين قد لا يشاركون بطريقة أخرى إنه في متناول الناس من جميع القدرات والخلفيات يمكن أن يبني إحساسًا بملكية المجتمع للعملية يمكن أن تساعد الناس في رؤية وفهم مجتمعهم بطرق مختلفة	يمكن أن تولد أفكارًا لا يمكن تنفيذها يمكن أن يستغرق التحضير للحدث وقتًا طويلاً يمكن اعتبار عدد البطاقات نهائيًا وقد يتسبب في حدوث تعارض خاصة إذا كان هناك خلاف.

الملاءمة

تكمن قيمة هذه الطريقة في أنها في متناول الأشخاص من جميع الأعمار والقدرات والخلفيات. كما أنها طريقة مفيدة لبناء شعور بملكية المجتمع وتمكين المشاركين من تحديد القضايا وتحديد أولويات الإجراءات.

الاجتماعات العامة

توفر الاجتماعات العامة فرصة لاستشارة أعداد كبيرة من الناس. يمكن تنظيم الاجتماعات للسماح بإجراء مناقشات جماعية صغيرة مع التعليقات الشفوية. غالبًا ما تكون هناك فرص للمشاركين لوضع جدول الأعمال أو التأثير فيه وطرح الأسئلة. من واقع الخبرة ، تعتبر المجموعات الصغيرة عنصرًا أساسيًا في الاجتماع العام لإشراك الناس بشكل فعال.

نقاط القوة	نقاط الضعف
تمكن أعداد كبيرة من الناس من إبداء آرائهم يوفر فرصة لشرح العمليات وتقديم المعلومات وجمع الملاحظات يظهر الانفتاح والشفافية يمكن أن تجذب الدعاية أو تستخدم كحدث إطلاق تمكن المشاركين من تطوير الشبكات	من غير المحتمل أن تكون ممثلًا - ليس لدى الجميع الوقت أو الرغبة في الحضور غالبًا ما يكون الحضور منخفضًا ما لم يشعر الناس بقلق شخصي أو عميق من المحتمل أن يُمنع بعض الأشخاص من التحدث في مجموعة كبيرة يمكن أن تحد التنسيقات التقليدية من مساهمة الجمهور وتؤدي إلى حدوث صراع إذا كانت مواجهة قد تؤدي إلى ضعف الدعاية الإعلامية

الملاءمة

قد يشعر المشاركون بعدم القدرة على المشاركة أو عدم الرغبة في الحضور. كجزء من سلسلة من الأحداث، يمكن أن تكون وسيلة قيمة لمشاركة المعلومات وإظهار الانفتاح والشفافية.

ورش العمل ومجموعات التركيز

تسمح ورش العمل ومجموعات التركيز للأشخاص بمناقشة أفكارهم في جو منفتح ومريح. يمكن أن تتخذ ورش العمل تنسيقات متنوعة. يمكن تصميمها لتبادل المعلومات ؛ لمناقشة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات لفكرة أو مشروع ؛ للحصول على أفكار وتفكير مبتكر من أجل المضي قدمًا في المشروع ؛ أو يمكن أن تكون موجهة بشكل خاص نحو تحديد الأولويات ووضع خطة عمل. على النقيض من ذلك ، تم تصميم مجموعات التركيز للتركيز بشكل خاص على قضية واحدة أو برنامج موضوعات.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يشجع المناقشة النشطة في بيئة ترحيبية طريقة فعالة من حيث الوقت والموارد لتحديد وتوضيح القضايا الرئيسية يمكن التعامل مع الصراع بسهولة أكبر في مجموعة صغيرة	مع المجموعات الصغيرة ، من الصعب التأكد من تمثيل جميع أصحاب المصلحة أو المصالح يمكن أن يهيمن على ورش العمل أفراد يتمتعون بالتفصيل والثقة إذا لم يتم تسهيلها بعناية يتطلب ميسرين ذوي خبرة

يمكن تصميمه لغرض معين يمكن أن تستهدف بشكل مباشر المجموعات المستبعدة أو "التي يصعب الوصول إليها" مثل الشباب أو الأقليات العرقية	

الملاءمة

تعتبر ورش العمل ومجموعات التركيز طرقًا مفيدة لتشجيع النقاش بين أولئك الذين قد يشعرون بثقة أقل في مجموعة أكبر. الفائدة الرئيسية هي أنه يمكن استهداف المشاركين أو مجموعات مصالح معينة ، وبالتالي يمكن تحديد أولئك المستبعدين في كثير من الأحيان من تمرين المشاركة الأوسع ودعوتهم لحضور هذا النوع من الأحداث.

<u>المنتديات</u>

المنتدى هو اجتماع منتظم للأشخاص الذين يمثلون مجموعة أو منظمة وقد يعتمد على القضية أو المنطقة. يتألف المشاركون عادة من أعضاء من المجموعات المدنية أو السياسية أو المهنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية من منطقة محلية.

نقاط القوة	نقاط الضعف
تساعد الأحداث المنتظمة في الحفاظ على الزخم والالتزام والحماس وتشجع على مشاركة أوسع مع تطور أنشطة المنتدى يمكن أن يكون وسيلة فعالة لإشراك المجموعات المستبعدة أو التي يصعب الوصول إليها من خلال إنشاء ساحة موجهة نحو اهتمامات مجموعات معينة يمكن أن تعالج مخاوف محلية محددة	غالبًا ما تضم ممثلين من المجموعات القائمة بدلاً من أفراد من المجتمع قد تصبح "متاجر نقاشية" بدلاً من أن تكون عملية المنحى إمكانية أن تصبح بيروقراطية مقيدة بالقواعد احتمال حدوث ارتباك أو تضارب حول الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالممثلين المحليين

الملاءمة

يمكن أن تكون المنتديات طريقة مفيدة لإشراك المجموعات المستبعدة تقليديًا من عمليات صنع القرار ، مثل الشباب. ومع ذلك ، غالبًا ما يكون "الناشطون المعتادون" أو أولئك الذين يشاركون بالفعل في الجماعات المحلية هم الذين سيشاركون.

المشاركة على شبكة الإنترنت

هناك مجموعة متنوعة من عمليات المشاركة المستندة إلى الويب للاختيار من بينها ، مثل منتديات المناقشة والمدونات عبر الإنترنت ، و Facebook ، والاستطلاعات عبر الإنترنت ، والشبكات الاجتماعية ، والتصنيفات ، والتصويت ، والتلفزيون التفاعلي الرقمي.

تمكّن الأنشطة المستندة إلى الويب الأشخاص من اختيار المكان والوقت والمدة التي يريدون المشاركة فيها.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يمكن للناس اختيار الوقت والمكان المناسبين للمشاركة	قد تتطلب بعض الأساليب وسيطًا لإدارة التعليقات ، وقد يكون هذا مكلفًا ويستغرق وقتًا طويلاً
مفيد بشكل خاص لأولئك الذين قد يكونون مقيمين في المنزل على سبيل المثال مقدمي الرعاية وكبار السن والآباء والأمهات مع أطفال صغار	يستثني أولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت
يمكن أن تخلق النقاش وتبادل الآراء	يحتاج إلى الدعاية لتوليد الاهتمام
فعاله من حيث التكلفه	قد يشعر بعض الناس بالخوف
يمكن أن تصل إلى أعداد كبيرة من الناس	
أقل استهلاكا للوقت من حضور ورشة عمل أو اجتماع عام	

الملاءمة

قد تعمل العمليات المستندة إلى الويب بشكل أفضل كجزء من مجموعة من الأساليب.

البحث في المستقبل

يركز المنهج على مؤتمر لمدة ٢-٣ أيام مع "الرؤية" في جوهره. يستكشف المؤتمر ماضي وحاضر ومستقبل المجتمع بهدف وضع خطة استراتيجية.

العنصر الأساسي لهذا النهج هو إنشاء بعض الأرضية المشتركة التي يمكن للمشاركين بناء خطة ثم تطويرها. ينصب التركيز على المناقشة ذاتية الإدارة وتحمل المسؤولية الشخصية لتنفيذ الإجراءات.

العدد المثالي للمشاركين هو ٦٤ مما يسمح بثماني مجموعات من ثمانية أشخاص في كل مجموعة مناقشة. يجب التخطيط للحدث جيدًا مسبقًا حتى لا يلعب الميسرون دورًا نشطًا أثناء المؤتمر. المراحل الحاسمة في العملية هي:

المرحلة الأولى	فحص الماضي (القضايا الشخصية والمجتمعية)
المرحلة الثانية	استكشاف الأحداث والاتجاهات والتطورات الحالية
المرحلة الثالثة	إلقاء نظرة على الأحداث الحالية "فخوربه" و "آسف له" في المجتمع
المرحلة الرابعة	مناقشة المستقبل أو الرؤية المثالية
المرحلة الخامسة	تحديد بعض الأرضية المشتركة
المرحلة السادسة	تخطيط العمل

نقاط القوة	نقاط الضعف
يمكن أن تستوعب الاجتماعات أعدادًا كبيرة من الأشخاص المتنوعين	في بعض الأحيان يمكن النظر إلى المؤتمر على أنه غاية في حد ذاته وليس بداية لعملية
يأخذ المشاركون ملكية العملية	يمكن أن يكون عقد المؤتمرات مكلفًا ويتطلب قدرًا كبيرًا من التنظيم
يتم تقليل مشاكل الطاقة	يتطلب الوقت والالتزام من كل من المشاركين والمنسقين
يمكن تحقيق الكثير في اجتماع واحد قد يستغرق عدة اجتماعات بين مجموعات المصالح المختلفة	
يمكن استهداف مجموعات الأقليات الأقل تمثيلًا تقليديًا على وجه التحديد	

الملاءمة

يفترض نهج البحث في المستقبل أن المشاركين يتمتعون بمستوى عالٍ من المعرفة والمهارات في المشاركة والتفاعل.

تقنية الفضاء المفتوح

هي في الأساس أداة إدارية تحاول التغلب على صعوبات النهج التقليدية لصنع القرار. يستمر الحدث عادة من ١-٣ أيام ويمكن أن يستوعب عددًا كبيرًا من الأشخاص.

وهي تتألف من المراحل التالية:

١. الدائرة الافتتاحية: يجلس الجميع بشكل غير رسمي في دائرة مع ميسر الجلسة الافتتاحية
٢. اختيار البرنامج: يُطلب من الأشخاص اقتراح مواضيع مناقشات ورشة العمل والموافقة عليها
٣. مكان السوق: يختار المشاركون ورشة العمل التي يرغبون في حضورها ويمكنهم التنقل بين ورش العمل
٤. إبداء رأيك: يشارك الأعضاء في المناقشات ويتم تسجيل التعليقات
٥. الحلقة الختامية: هذه هي الجلسة العامة أو جلسة التعليقات حيث يتم الإبلاغ عن القضايا والنقاط التي أثيرت أثناء المناقشات
٦. تقرير الإجراءات: يتم تجميع جميع التعليقات في تقرير لتوزيعها على المشاركين.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يمكن تنظيمها بسرعة ، بتكلفة قليلة وأقل إعداد ممكن	من المحتمل فقط أن تحصل على نسبة صغيرة من "النظام بأكمله" للحضور
جيد لمعالجة القضايا الصعبة ، التي تنطوي على أعداد كبيرة ، لا سيما حيث توجد آراء متضاربة	من غير المحتمل أن تجتذب الأشخاص الذين يتجنبون الاجتماعات المفتوحة تقليديًا
يكسر الحواجز التقليدية "نحن وهم"	نظرًا لأنها عادة ما تكون أحداثًا "لمرة واحدة" ، فقد يفوتها المشاركون المحتملون
لا يوجد خبراء أو جدول أعمال ثابت - "مفروض" من قبل المشاركين - ملكية العملية	يمكن اعتبار الاجتماع غاية في حد ذاته
يمكن أن يظهر الدافع والالتزام بطريقة لا يمكن تحقيقها عادة في الاجتماعات التقليدية	
يمكن أن تنبثق القيادة من أشخاص لا يُنظر إليهم بالضرورة على أنهم قادة في المجتمع	

الملاءمة

هذه طريقة مفيدة حيث يتم إشراك مجموعات كبيرة من المشاركين وحيث يحتاج البرنامج أو جدول الأعمال إلى أن يكون مرنًا أو قادرًا على تشكيله من قبل المشاركين أنفسهم.

هيئة المحلفين من المواطنين

تجتمع مجموعة من المواطنين الذين يمثلون الجمهور العام للنظر في قضية معقدة من خلال جمع الأدلة والتداول ثم التوصل إلى قرار. يمكن للمحلفين "فحص" "الشهود" الخبراء الذين قد يقدمون وجهات نظر مختلفة حول القضية أو الموضوع المطروح قبل التوصل إلى اتفاق أو إنتاج تقرير قصير بالإجراءات الموصى بها. عادةً ما تنظر لجنة استشارية ذات خبرة في هذا المجال في نتائج أو تقرير هيئة المحلفين وتحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها ، إن وجدت.

نقاط القوة	نقاط الضعف
عادة ما يجد المنظمون والمحلفون أن التجربة مُمكنة ومرضية	قد تكون الإحاطة الأولية والمعلومات واختيار الشهود عرضة للتحيز
يمكن لأعداد كبيرة من الناس المشاركة	يمكن التلاعب بهيئة المحلفين من قبل الوسيط أو الشهود
يتم تقليل مشاكل الطاقة	يجب أن تكون الهيئة الراعية مستعدة لقبول النتائج وإلا ستفقد العملية مصداقيتها بسرعة
تنتج العملية وجهة نظر مستنيرة وجماعية ، ناتجة عن المداولات	

الملاءمة

مطلوب مستوى عال من المهارة حيث يُطلب من المشاركين (المحلفين) في كثير من الأحيان تحليل القضايا المعقدة.

طاولة مستديرة / بناء توافق

يمكن استخدام مناقشات المائدة المستديرة كأداة لبناء الإجماع. لديهم مشاركة متعددة أصحاب المصلحة ، ويعملون بتوافق الآراء ويمكن أن يولدوا التعاون لتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. الفرضية الأساسية هي أن جميع المشاركين ، من المصالح التجارية إلى المجتمع المحلي ، متساوون.

لا يوجد قائد ولكن قد يكون هناك رئيس أو ميسر. العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها هي التمثيل القطاعي ؛ اختيار وواجبات الأعضاء ؛ الحجم (عادة ما بين ١٦ إلى ٢٤ عضوًا) ؛ الميسرين. الميزانية وعمليات صنع القرار.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يتم الجمع بين الناس على قدم المساواة	تكوينها عادة ما يمنع مشاركة أوسع على سبيل المثال الأكاديميين والمهنيين
يشجع النقاش المفتوح ويساعد على كسر الحواجز	يتطلب إعدادًا كبيرًا

يواجه القضايا وليس الناس قد تنتج حلولاً مبتكرة يهدف إلى إنشاء مواقف "يربح فيه الجميع" ، بدلاً من سيناريوهات "الفوز والخسارة"	يتطلب ميسرين ذوي مهارات عالية منفتحة على هيمنة النخب القوية أو المجموعات الاجتماعية

الملاءمة

تفيد الطاولة المستديرة من الجمع بين الناس كأنداد ينخرطون في مناقشات مفتوحة.

لجان المواطنين

تضم لجان المواطنين لجانًا مستمرة تضم حوالي ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ شخص يمثلون المجتمع المحلي. يتم مسح اللجنة عدة مرات في السنة عن طريق البريد أو الهاتف أو عبر الإنترنت.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يؤدي استخدام نفس اللجان عدة مرات إلى تقليل تكاليف التوظيف يوافق الناس على أن يكونوا في اللجنة وبالتالي زيادة معدلات الاستجابة قد يسمح بقياس بعض التغييرات بمرور الوقت	يصبح الأشخاص في اللجان أكثر دراية (وبالتالي أقل تمثيلا) من عامة الناس بمرور الوقت قد يؤدي تحول اللجان (حوالي الثلث سنويًا) إلى تقليل صلاحية التتبع بمرور الوقت

الملاءمة

قد يكون النموذج المصغّر لهذه المشاورة فعّالاً ويجتذب أولئك الذين يتجنبون تقليدياً الذهاب إلى الاجتماعات. يمكن تشجيع أولئك الذين لا يستطيعون الحضور بسبب مشاكل جسدية أو اجتماعية أو نفسية على المشاركة في هذه العملية.

أكشاك الشوارع

تتكون أكشاك الشوارع من عروض خارجية مثل جدران الأفكار أو الكتابة على الجدران والتي يمكن استخدامها لالتقاط آراء وتعليقات أعداد كبيرة من الناس. يمكن عرض الخرائط والخطط لمنطقة أو مشروع ما ويطلب من المارة التعليق على قضايا وموضوعات معينة ، أو توليد الأفكار أو التصويت لأنشطة أو مرافق معينة

نقاط القوة	نقاط الضعف
يمكن جمع آراء أعداد كبيرة من الناس	يمكن أن تولد كمية كبيرة من البيانات
تفاعلي	يتطلب التخطيط والتحضير المسبق
يشرك ويولد الاهتمام	يتطلب العديد من الميسرين للتعامل مع الناس
يمكن أن تصل إلى الأشخاص الذين قد لا يشاركون بشكل طبيعي	قد يتأثر الحدث بالظروف الجوية

الملاءمة

يمكن أن يساعد اختيار موقع عام مزدحم في تحقيق مستويات عالية من المشاركة وتوليد الاهتمام بالمشروع من قبل أولئك الذين قد لا يشاركون بطريقة أخرى. يمكن تنظيم النهج ليتزامن مع أحداث أخرى على سبيل المثال مهرجان المجتمع.

استطلاعات المجتمع

يمكن إجراء استبيانات استقصائية لتحديد احتياجات وآراء عدد كبير من الأشخاص في شكل موحد. المراحل الرئيسية المعنية هي: تحديد حجم العينة ونوع المعلومات المطلوبة ؛ تحديد نوع المسح الذي سيتم استخدامه (بريد ، إسقاط وتحصيل ، هاتف أو مقابلة) ؛ تصميم المسح؛ تجريب المسح ؛ إجراء المسح والتحليل اللاحق للنتائج. غالبًا ما يكون من الأفضل استخدام استبيان قصير وموجز حيث يتم البحث عن آراء الناس حول قضية ما. يتم استخدام البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة (الرسائل النصية) بشكل متزايد لتوفير مجموعة متنوعة من الطرق للناس للمشاركة. تعمل هذه بشكل أفضل عندما يتم استخدام عدد صغير من الأسئلة وعندما يتم البحث عن آراء حول اقتراح أو قضية معينة.

نقاط القوة	نقاط الضعف
يمكن الحصول على آراء عدد كبير من الناس	تحتاج إلى التصميم والترميز جيدًا للحصول على إجابات "قابلة للاستخدام"
مفيد للحصول على بيانات كمية	

من حيث المبدأ ، يمكن مقارنة البيانات بمرور الوقت أو مع نتائج من مكان آخر مفيد لتحديد وإثبات الحاجة	مسوح الاستبيان الكبيرة تستغرق وقتا طويلا وتستهلك عمالة كثيفة قد تكون المعلومات محدودة لا تقدم أي إحساس حقيقي بالمشاركة المجتمعية أو توفر فرصة للناس لتبادل الآراء معدلات الاستجابة النموذجية بين ١٠-٢٠٪

الملاءمة

من الأفضل استخدام الاستطلاعات كجزء من برنامج من الأساليب الأخرى - في حد ذاتها يمكن أن تكون محدودة النطاق وتوفر القليل من المشاركة المجتمعية الهادفة.

ماذا تستلزم عملية المساءلة الاجتماعية؟

تشمل العملية المواطنين أو المؤسسة أو غيرهم من المسؤولين الحكوميين ومقدمي الخدمات. فيما يلي بعض الخطوات النموذجية في العملية:

- **تجميع الوثائق** من السلطات المحلية. وتشمل هذه الوثائق خطط تنمية القطاع ، وتقديرات الميزانية المعتمدة ، وبيان الميزانية للسنة المالية ، وتقارير تنفيذ المشروع ، وعقود المشروع ، وتقارير لجنة تنفيذ المشروع (PIC).
- **مراجعة مكتبية** حيث يتم تحليل المشاريع التي بدأت أو جارية أو مكتملة أو متوقفة. سيساعد هذا فريق المساءلة الاجتماعية على سرد عينة من المشاريع التي يرغبون في تقييمها.
- **أخذ العينات** وتحديد المشاريع الفعلية التي سيتم تقييمها أو مراجعتها ، وأخذ العينات حسب المجال المواضيعي (على سبيل المثال ، الصحة والتعليم والنقل والزراعة). مستوى إنجاز المشروع (أو غير ذلك) هو معيار آخر يتم تطبيقه في أخذ العينات.
- **عملية التشاور** (على سبيل المثال ، مناقشات مجموعة التركيز أو مقابلات مع المخبرين الرئيسيين) على مستوى المجتمع المحلي والسلطات المحلية، حيث يعقد فريق المساءلة الاجتماعية مناقشات مع كل من رأس السلطة المحلية، والمستفيدين (المواطنين) ، والمتعاقدين والأطراف الأخرى ذات الصلة على وجه الخصوص المشاريع. وستسعى هذه المشاورات للحصول على آراء توضيحية للمعلومات التي تم جمعها من مراجعة الوثائق والمراقبة المادية للمشاريع.
- **المناصرة**، حيث تستخدم منظمات المجتمع المدني النتائج والاستنتاجات المستخلصة من عملية المساءلة الاجتماعية لإشراك الجهات المسؤولة من أجل حل القضايا العالقة التي نشأت عن العملية.

المراجع

- Crozier, Michael P. (July ٢٠١٠ ,١٦). "Rethinking Systems". *Administration & Society*. ٤٢
- Rocha Menocal, A. (٢٠١١) "Analysing the relationship between democracy and development", Overseas Development Institute
- Rothstein, Bo (٢٠١١). *The quality of government: corruption, social trust, and inequality in international perspective*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Poluha, Eva; Rosendahl, Mona (٢٠٠٢). Contesting 'good' governance:crosscultural perspectives on representation, accountability and public space
- https://www.coe.int/en/web/good-governance/١٢-principles
- Agere, S. (٢٠٠٠). Promoting good governance: Principles, practices and perspectives (Vol. ١١). Commonwealth Secretariat.
- Druckman, D. (١٩٩٢). Assessing progress toward democracy and good governance: Summary of a workshop. National Academies.
-
- American Institutes for Research (AIR). (٢٠٠٨). New Schools Program: A final evaluation (Report to USAID). Washington, DC:Author.
- Balwanz, D. (n.d.). Meeting EFA: Afghanistan community schools (Report for EQUIP٢, USAID). Washington, DC: Academy for Educational Development.
- Bray, M. (٢٠٠٠). Community partnerships in education: Dimensions, variations and implications. Paris, France: UNESCO.
- CARE. (n.d.). Working through communities to impact the quality of basic education: A book of experiences. Atlanta, GA: Author. Available at www.care.org
- Donahue, J., & Mwewa, L. (٢٠٠٦). Community action and the test of time: Learning from community experiences and perceptions; Case studies of mobilization and capacity building to benefit vulnerable children in Malawi and Zambia. Washington, DC: USAID.
- Gillies, J., & Quijada, J. J. (٢٠٠٨). Opportunity to learn: A high impact strategy for improving educational outcomes in developing countries (Report for EQUIP٢, USAID). Washington, DC: Academy for Educational Development.

- Hartwell, A. (١٩٩٨). Enhancing girls' education through community schools. Washington, DC: Institute for International Research.
- International Institute for Educational Planning (IIEP). (٢٠٠٦). Guidebook for planning for emergencies and reconstruction. Paris, France: IIEP/UNESCO.
- https://countytoolkit.devolution.go.ke/social-accountability
- Avalos, Beatrice (٢٠٠٠), "Policies for Teacher Education in Developing Countries", International Journal of Education Research ٥)٣٣): ٤٥٧–٤٧٤.
- Barrera-Osorio, Felipe (٢٠٠٧), "The Impact of Private Provision of Public Education: Empirical Evidence from Bogota's Concession Schools", World Bank Policy Research Working Paper ٤١٢١, Washington, DC: World Bank.
- Bray, Mark (١٩٩٩), "The Shadow Education System: Private Tutoring and Its Implications for Planners", Fundamentals of Education Planning ٦١. Paris, France: UNESCO, International Institute for Educational Planning.
- IIEP and UNICEF (١٩٩٤), "Decentralised Management of Primary Education: Bangladesh", Working Document for Regional Workshop, December ١٣–٢١, Kathmandu, Nepal: IIEP and UNICEF.
- Jimenez, Emmanuel Y. and Yasuyuki Sawada (٢٠٠٠), "Do Community-Managed Schools Work? An Evaluation of El Salvador's EDUCO Program", World Bank Economic Review ٤١٥ :(٣)١٣–٤٤١.
- Leung, Grace (٢٠٠٥), Textbook Count and Civil Society Participation: Effecting System Reforms in the Department of Education. Makati, the Philippines: Ateneo School of Government.
- Battistoni, Richard M. ١٩٩٧. Service Learning and Democratic Citizenship. Theory Into Practice, ١٥٠ ,(٣)٣٦-١٥٦.
- Beane, James, Joan Turner, David Jones, and Richard Lipka. ١٩٨١. Long-Term Effects of Community Service Programs. Curriculum Inquiry, ١٤٣ ,(٢)١١-١٥٥.
- Brady, Henry E., Sidney Verba, and Kay Lehman Schlozman. ١٩٩٥. Beyond Ses: A Resource Model of Political Participation. American Political Science Review, ٢٧١ ,(٢)٨٩-٢٩٤.